جامعة قاصدي مرباح – ورقلة – الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير
قسم علوم المالية و المحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ، الطور الثاني
في ميدان : علوم اقتصادية ، تجارية و علوم التسيير
فرع علوم المالية و المحاسبة ، تخصص : محاسبة و جباية معمقة

بعنوان :

# أثر طرق القياس المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي على دلالة ربحية شركات التأمين

## دراسة حالة لدى الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بورقلة ـ CRMA ـ للفترة الممتدة من 2017 إلى 2019

من إعداد الطلبة : بكيرات أسماء / مايو نورة

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ: 2022/06/12
أمام اللجنة المكونة من السادة:

د. خمقاني بدر الزمان ..... (أستاذ محاضر، جامعة ورقلة) رئيسا
د. كويسي محمد .....(أستاذ محاضر (أ) ، جامعة ورقلة) مشرفا
د. بعيليش نور الدين ..... (أستاذ محاضر ، جامعة ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية 2022/2021 م – 1443/1442

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة – الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير
قسم علوم المالية و المحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ، الطور الثاني
في ميدان : علوم اقتصادية ، تجارية و علوم التسيير
فرع علوم المالية و المحاسبة ، تخصص : محاسبة و جباية معمقة

بعنوان :

# أثر طرق القياس المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي على دلالة ربحية شركات التأمين.

## دراسة حالة لدى الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بورقلة ـ CRMA ـ للفترة الممتدة من 2017 إلى 2019

من إعداد الطلبة : بكيرات أسماء / مايو نورة

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ: 2022/06/12
أمام اللجنة المكونة من السادة:

د.خمقاني بدر الزمان ..... (أستاذ محاضر، جامعة ورقلة) رئيسا
د. كويسي محمد .....(أستاذ محاضر (أ) ، جامعة ورقلة) مشرفا
د.بعيليش نور الدين ..... (أستاذ محاضر ، جامعة ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية 2022/2021 م – 1443/1442

# الإهـــــــداء

الحمد الله حمدا يليق بجلاله على توفيقه لنا في إتمام هذا العمل المتواضع

"فاللهم علمنا ما ينفعنا ، و أنفعنا بما علمتنا ، و زدنا علم"

أهدي هذا العمل إلى من علماني مبادئ الحياة و رباني على الصدق و الإخلاص

إلى من غمرتني بعطفها و ضمتني لصدرها

إلى نبع الحنان و التضحية إلى أروع كائن في الوجود أمي العزيزة

إلى من كد و سعى لتعليمي ، إلى من أنار لي طريقي و بين لي عواقب الفشل

إلى من شجعني للوصول إلى العلا إلى قدوتي أبي العزيز

إلى من كانوا في حياتي شمسا لا تغيب إخوتي و أخواتي

إلى عائلتي الصغيرة زوجي" خويلدي عز الدين" إبني الصغير و قرة عيني " وائل عبد العالي"

إلى أعز أصدقائي ، إلى كل الأهل و الأقارب

إلى كل من أحبني بصدق و إخلاص

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع راجية من المولى التوفيق في حياتي .

بكيرات أسماء

# الإهـــــــداء

الحمد لله فالق الأنوار ، و جاعل الليل و النهار ثم الصلاة و السلام على المختار الحبيب

و إلى من أرضعتني لبن الحنان ، و سقتني ماء الحياة ، إلى من تطيب أيامي بقربها

و يسعد قلبي بهنائها ، إلى أغلى كائن في الوجود...أمي.

إلى من كان لي سندا طوال الحياة ، و لم يبخل عليا بالنفس و النفيس والدي

الكريم و إخوتي و أخواتي

إلى من أنار لي الطريق في سبيل تحصيل و لو قدر بسيط من المعرفة أساتذتي

الكرام ، إلى رفقاء الدرب الذين كانو بمثابة إخوة زملائي و أصدقائي الأعزاء

إلى كل هؤلاء و باسمي معاني الحب و الوفاء أهديهم هذا العمل

راجية من المولى عز و جل التوفيق في حياتي و الحمد لله رب العالمين

مايو نورة

# شكر و تقدير

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلى بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك .

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة و نور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

ومصداقا لقوله تعالى : (ولئن شكرتم لأزيدنكم) صدق الله العظيم .

لا يسعنا بعد إتمام هذا العمل إلا أن نتوجه بجزيل الشكر والامتنان للوالدين الكريمين على دعمهم لنا وتوجيهنا نحو طريق العلم .

كما نتوجه بالشكر للأستاذ المشرف الأستاذ كويسي محمد

إلى كل إطارات وعمال الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي للولاية ورقلة على حسن الاستقبال وما قدموه لنا من تسهيلات ومعلومات ونخص الذكر رئيس مصلحة المالية والمحاسبة السيد :دشاش بشير

كما لا يفوتنا توجيه الشكر والتقدير لكافة الأساتذة المؤطرين بكلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الذين أشرفوا على تكويننا لنصل لهذا المستوى العلمي

إلى كل من قدم لنا يد العون وكل من ساندنا من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل.

أسماء + نورة

جزاكم الله خيرا من حيث لا تحتسبون

**لملخـص :**

تهدف الدراسة إلى تبيان أثر طرق القياس المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي scf المستند على نموذجي التكلفة التاريخية و القيمة العادلة على دلالة ربحية شركات التأمين ، نظرا لأهمية هذه البدائل و إنعكاساتها على جودة المعلومات المحاسبية و مدى حاجة مستخدميها ، و لإختبار ذلك تم إسقاط الإطار النظري على الجانب التطبيقي بدراسة حالة مؤسسة صندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA الناشطة في ولاية ورقلة ، من خلال تحليل الجوانب النظرية المرتبطة بمحاسبة شركات التأمين و مدى أثر القياس المحاسبي عن طريق عملية إعادة تقييم الأصول في المؤسسة على جودة نتائج التحليل المالي الخاصة بربحيتها بناءا على عدة مؤشرات خلال سنوات 2017 _ 2018 _ 2019 .

و قد توصلت الدراسة إلى أن النظام المحاسبي المالي ساهم في تقديم مجموعة من طرق القياس المحاسبي من أجل تحسين عملية القياس المحاسبي و من بين الطرق المقترحة نجد التكلفة التاريخية المعدلة بوحدة النقد الثابتة و التي تقوم على معالجة كل البيانات في القوائم المالية و تعدل الآثار التي تحدثها القوات الشرائية مما ينعكس ذلك على الربحية و مصداقيتها و مضوعيتها .

**الكلمات المفتاحية** : قياس المحاسبي ، تكلفة التاريخية ، قيمة عادلة ، ربحية ، شركات التأمين .

Summary :

The study aims to demonstrate the impact of accounting measurement methods under the financial accounting system SCF based on historical cost and fair value models on insurance companies' profitability. in view of the importance of these alternatives and their implications for the quality of accounting information and the extent to which their users need them, To test this, the theoretical framework was dropped on the applied side by studying the case of the Regional Fund for Agricultural Cooperation (CRMA), an activist in the province of Warghla. By analysing the theoretical aspects associated with the accounting of insurance companies and the extent to which accounting measurement through the process of re-valuation of assets in the enterprise on the quality of its profitability financial analysis results based on several indicators during the years 2017 _ 2018 _ 2019 .

The study found that the financial accounting system contributed to the introduction of a range of accounting measurement methods in order to improve the accounting measurement process. Among the proposed methods, we find the historical cost adjusted by the fixed cash unit, which is based on the processing of all data in the financial statements and modifies the effects of purchasing forces, which is reflected in profitability, credibility and objectivity.

Keywords: Accounting measurement, historical cost, fair value, profitability, The insurance companies.

Résumé:

L’étude vise à démontrer l’impact des méthodes de mesure comptable dans le cadre du système de comptabilité financière SCF basé sur des modèles de coûts historiques et de juste valeur sur la rentabilité des compagnies d’assurance. vu l’importance de ces alternatives et leurs implications pour la qualité de l’information comptable et la mesure dans laquelle leurs utilisateurs en ont besoin, Pour tester cela, le cadre théorique a été abandonné du côté appliqué en étudiant le cas du Fonds régional de coopération agricole (CRMA), militant dans la province de Warghla. En analysant les aspects théoriques liés à la comptabilité des compagnies d’assurance et la mesure dans laquelle l’évaluation comptable à travers le processus devalorisation des actifs de l’entreprise sur la qualité de ses résultats d’analyse financière de rentabilité sur la base de plusieurs indicateurs au cours des années 2017 _ 2018 _ 2019.

L’étude a révélé que le système de comptabilité financière a contribué à l’introduction d’un éventail de méthodes d’évaluation comptable afin d’améliorer le processus d’évaluation comptable. Parmi les méthodes proposées, nous retrouvons le coût historique ajusté par l’unité de trésorerie fixe, qui est basé sur le traitement de toutes les données dans les états financiers et modifie les effets des forces d’achat, ce qui se reflète dans la rentabilité, la crédibilité et l’objectivité.

Mots-clés : Mesure comptable, coût historique, juste valeur, rentabilité, compagnies d’assurance..

# الفهرس

| العـــنوان | الصفحة |
|---|---|
| إهداء | |
| شكر | |
| الملخص | |
| الفهرس | I |
| قائمة الجداول | IV |
| قائمة الأشكال البيانية | VI |
| قائمة الملاحق | VII |
| قائمة المختصرات | VIII |
| المقدمة العامة | أ |
| **الفصل الأول: الدراسة النظرية والتطبيقية** | |
| المبحث الأول : الأدبيات النظرية للقياس المحاسبي وطرقه | 03 |
| المطلب الأول : ماهية القياس المحاسبي | 03 |
| الفرع الاول : مفاهيم حول القياس المحاسبي | 03 |
| الفرع الثاني : متطلبات القياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي | 04 |
| الفرعالثالث : نماذج القياس المحاسبي | 07 |
| المطلب الثاني: محاسبة شركات التأمين | 11 |
| الفرع الاول : خصوصية نشاط شركات التأمين | 11 |
| الفرع الثاني : التنظيم المحاسبي في شركات التأمين | 12 |
| الفرع الثالث: القوائم المالية في شركات التأمين | 13 |
| المطلب الثالث : أثر طرق القياس على الربحية | 15 |
| الفرع الاول: مفهوم الربحية مؤشراتها و معايير قياسها | 15 |
| الفرع الثاني : أثر طرق القياس المحاسبي على جودة خصائص المعلومات المحاسبية | 18 |
| الفرع الثالث: أثر طرق القياس المحاسبي على دلالة ربحية شركات التأمين | 20 |
| المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية | 22 |
| المطلب الاول : عرض وقراءة الدراسات السابقة بالعربية | 22 |
| الفرع الاول : الدراسات التي تناولت القياس و طرقه | 22 |
| الفرع الثاني : الدراسات التي تناولت الربحية | 23 |
| الفرع الثالث : الدراسات التي تناولت الربط بين الربحية و طرق القياس | 25 |

| | |
|---|---|
| المطلب الثاني : عرض و قراءة الدراسات السابقة بالأجنبية | **26** |
| الفرع الاول : الدراسات التي تناولت محور القياس و طرقه | **26** |
| الفرع الثاني : الدراسات التي تناولت محور الربحية | **28** |
| الفرع الثالث : الدراسات التي تناولت محور الربط بين الربحية و طرق القياس المحاسبي | **29** |
| الطلب الثالث : الربط بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة | **30** |
| **الفصل الثاني: الدراسة التفصيلية** | |
| المبحث الأول : الطريقة و الأدوات المستخدمة | **43** |
| المطلب الأول : تعريف مؤسسة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي | **43** |
| المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للصندوق | **44** |
| المطلب الثالث : الأدوات المستخدمة في تعديل القوائم المالية لحساب مؤشرات الربحية | **50** |
| المبحث الثاني : معالجة و تحليل النتائج و مناقشتها | **51** |
| المطلب الأول : عرض نتائج الدراسة | **51** |
| المطلب الثاني : تحليل النتائج | **78** |
| المطلب الثالث : مناقشة النتائج | **83** |
| الخاتمة | **87** |
| المراجع | **90** |
| الملاحق | **97** |

# قائمة الجداول
# و الأشكال و الملاحق

| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | يمثل مقارنة بين التكلفة التاريخية و القيمة العادلة | 07 |
| 02 | يمثل الفرق بين الدراسات السابقة باللغة العربية و الدراسة الحالية | 30 |
| 03 | يمثل الفرق بين الدراسات السابقة باللغة الأجنبية و الدراسة الحالية | 34 |
| 04 | يمثل تعداد عمال المؤسسة | 48 |
| 05 | يلخص نتائج حساب مؤشرات الربحية لسنة 2017 | 50 |
| 06 | يلخص نتائج حساب مؤشرات الربحية لسنة 2018 | 51 |
| 07 | يلخص نتائج حساب مؤشرات الربحية لسنة 2019 | 51 |
| 08 | قائمة تعديل القيم التاريخية للميزانية ـ أصول غير جارية لسنة 2017 | 53 |
| 09 | قائمة تعديل القيم التاريخية الميزانية ـ أصول جارية 2017 | 54 |
| 10 | قائمة تعديل الميزانية ـ خصوم لسنة 2017 | 54 |
| 11 | تعديل قائمة مكاسب أو خسائر القوة الشرائية لسنة 2017 | 56 |
| 12 | قائمة الدخل المعدلة | 57 |
| 13 | قائمة تعديل القيم التاريخية الميزانية ـ أصول غير جارية 2018 | 60 |
| 14 | قائمة تعديل القيم التاريخية الميزانية ـ أصول جارية 2018 | 61 |
| 15 | قائمة تعديل الميزانية ـ خصوم لسنة 2018 | 62 |
| 16 | تعديل قائمة المكاسب و خسائر القوة الشرائية لسنة 2018 | 64 |
| 17 | قائمة الدخل المعدلة | 65 |
| 18 | قائمة تعديل القيم التاريخية للميزانية أصول غير جارية لسنة 2019 | 67 |
| 19 | قائمة تعديل الميزانية ـ أصول جارية 2019 | 68 |
| 20 | قائمة تعديل الميزانية ـ خصوم لسنة 2019 | 69 |
| 21 | تعديل قائمة المكاسب و خسائر القوة الشرائية لسنة 2019 | 70 |
| 22 | قائمة الدخل المعدلة | 72 |
| 23 | يلخص نتائج حساب مؤشرات الربحية لسنة 2017 | 73 |
| 24 | يلخص نتائج حساب مؤشرات الربحية لسنة 2018 | 73 |
| 25 | يلخص نتائج حساب مؤشرات الربحية لسنة 2019 | 74 |
| 26 | مؤشرات الربحية إستنادا لمبدأ التكلفة التاريخية للسنوات 2017 ـ 2018 ـ 2019 | 75 |

| | | |
|---|---|---|
| 27 | مؤشرات الربحية إستنادا لمبدأ التكلفة التاريخية المعدلة بوحدة النقد الثابتة للسنوات 2017 ـ 2018 ـ 2019 | 78 |

| رقم الشكل | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | الهيكل التنظيمي للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي -ورقلة | 44 |
| 02 | هيكل التنظيمي الخاص بمصلحة المحاسبة و المالية | 46 |
| 03 | أعمدة بيانية توضح تطور نسب مؤشرات الربحية لسنة 2017 | 53 |
| 04 | أعمدة بيانية توضح تطور نسب الربحية لسنة 2018 | 53 |
| 05 | أعمدة بيانية توضح تطور نسب مؤشرات الربحية لسنة 2019 | 54 |
| 06 | أعمدة بيانية توضح تطور نسبة مؤشرات الربحية لسنة 2017 | 75 |
| 07 | أعمدة بيانية توضح تطور نسب مؤشرات الربحية لسنة 2018 | 76 |
| 08 | أعمدة بيانية توضح تطور نسب الربحية لسنة 2019 | 76 |

| رقم الملحق | عنوان الملحق |
|---|---|
| 01 | أصول المؤسسة لسنة 2017 |
| 02 | خصوم المؤسسة لسنة 2017 |
| 03 | جدول حسابات النتائج لسنة 2017 |
| 04 | أصول المؤسسة لسنة 2018 |
| 05 | خصوم المؤسسة لسنة 2018 |
| 06 | جدول حسابات النتائج لسنة 2018 |
| 07 | أصول المؤسسة لسنة 2019 |
| 08 | خصوم المؤسسة لسنة 2019 |
| 09 | جدول حسابات النتائج لسنة 2019 |
| 10 | جدول الأرقام القياسية للسنوات من 1989 الى 2009 |
| 11 | جدول الأرقام القياسية لسنتي 2014 و 2016 |
| 12 | جدول الأرقام القياسية من سنة 2017 الى 2019 |

| الاختصار | المصطلح باللغة الاجنبية | المصطلح باللغة العربية |
|---|---|---|
| **IASC** | InternationalAccounting standards Committee | لجنة المعايير المحاسبية الدولية |
| **FASB** | Financial Accounting Standards Board | مجلس معايير المحاسبة الامريكي |
| **IAS** | International Accounting standards | معايير المحاسبة الدولية |
| **SCF** | SystemeComptable Financier | النظام المحاسبي المالي |
| **ROE** | Return On Equity | العائد على حق الملكية |
| **ROA** | Return On Assets | العائد على الاستثمار |
| **IASB** | International AccountingStandardsBoard | معايير المحاسبة الدولية الامريكية |
| **CRMA** | Caisse Régionale Mutualité Agricole | الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي |

# المقـــدمة

**توطئة :**

في أوائل السبعينيات من القرن الماضي ، انطلقت بعض الجهود و المحاولات لوضع أسس دولية لمهنة المحاسبة أدت تدريجيا إلى نشوء ما يعرف بلجنة المعايير المحاسبة لتكون المرشد في تحقيق التناغم و التوافق في الممارسات المحاسبية على المستوى الدولي . و في ظل هذا التوافق قامت ببعض الجهود و المحاولات في مجال القياس نظرا لإتسام العصر في منظمة الأعمال بالعديد من التغيرات المالية و الاقتصادية و وجود كذلك العديد من التحديات ، و التي ألقت بضلالها على واقعية و سلامة القياس المحاسبي ما أدى ذلك إلى ظهور ضغوطات على مهنة المحاسبة تلزمها بإعادة النظر فيما يخص بالقياس و تحديد الطرق المناسبة لقياس الأحداث المالية و عرضها و الإفصاح عنها في القوائم المالية . فمن خلال هذا نرى أن المحاسبة شهدت عدة تحديات و ضغوطات كبيرة في العالم متعلقة بالقياس ، بإعتبار القياس أحد الوظائف الأساسية للمحاسبة و أحد الفروض العلمية للمحاسبة نظرا لأن مهنة المحاسبة لم تعد مجرد أداة أو وسيلة لتسجيل و تبويب الأحداث الاقتصادية . بل أصبحت تلعب دورا هاما كنظام متكامل للمعلومات المحاسبية ، لهذا نرى أن القياس المحاسبي في الفترة الأخيرة حظي بكثير من الإهتمام لما له من أهمية بالغة في إعداد و عرض القوائم المالية . و بإعتبار القوائم المالية لها أهمية بالغة في أنها تعد مصدرا مهما للمعلومات ، إذ تعتبر الصورة العاكسة للمؤسسة و نشاطاتها ، ضف إلى ذلك أنها موجهة للعديد من الأطراف التي تتميز بأنها غير متجانسة و ذات مصالح مختلفة . و بالتالي يجب أن تكون المعلومات التي تحتويها القوائم المالية ذات مصداقية و موثوقية و شفافية و أن تكون القيم التي تظهر بها القوائم تمتاز بالدقة و اليقين . و من هذا المنبر يبرز لنا دور القياس المحاسبي .

فالقياس المحاسبي يعتبر أحد أهم وظائف المحاسبة ، حيث يمكن من خلاله قرن الأعداد بالأحداث التي تحدث في المؤسسة سواء كانت أحداث ماضية أو جارية أو مستقبلية فالقياس المحاسبي يلعب دورا مهما في توفير معلومات محاسبية ذات جودة تفيد مستخدميها في إتخاذ القرارات المناسبة ، فكلما كان القياس المحاسبي موضوعي و ملائم و لا يتسم بالتحيز كلما كانت المعلومات المنتجة صادقة و تعطي صورة وفية عن الوضعية المالية و الأداء المالي للمؤسسة .

و للقياس المحاسبي نماذج عدة من بينها التكلفة التاريخية التي شكلت على مدة عدة عقود عمود و أساس القياس المحاسبي لتميزها بالموضوعية مما جعلها محل ثقة من قبل مستخدمي القوائم المالية ، و لكن مع تزايد التعقيد و التطورات في الأعمال المحاسبية أصبحت التكلفة التاريخية عاجزة عن حل بعض المشكلات ، فوجهت لها العديد من الإنتقادات من بينها أن هذه الأخيرة تفتقد لخاصية الملائمة و أنها تتأثر بالتضخم و هذا ما زعزع الثقة فيها و أصبح البحث عن بديل يتميز بالملائمة هو الحل ، ليكون التوجه نحو القيمة العادلة التي تتميز بالملائمة التي تفتقد لها التكلفة التاريخية لكن رغم ذلك التلاؤم لم تسلم هذه الأخيرة من الإنتقاد و كل هذه المزايا و العيوب كان لها التأثير المباشر على عملية القياس .

و بإعتبار شركات التأمين من أهم الركائز الأساسية التي تدعم النشاط الإقتصادي لأي دولة فهي تمثل أحد صور المنشات المالية ، التي تقوم بتجميع الأموال من المؤمن لهم ثم تعيد استثمارها و توظيفها في مختلف القنوات المتاحة ، هذا الدور ينعكس على مختلف السياسات داخل شركات التأمين (سياسة إكتتابية ، إستثمارية ، إعادة التأمين ....الخ ) مما يجعلها عرضة إلى مجموعة الأخطار التي تهدد ملاءتها المالية ( ربحيتها ) و التي يمكن أن تؤدي بها إلى الإفلاس .

و من خلال بحثنا هذا إرتأينا أن نسلط الضوء على : واقع ممارسات القياس المحاسبي و على إثر ذلك يمكن صياغة الإشكالية التالية .

**– طرح الإشكالية**

**ما أثر طرق القياس المحاسبي في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي على دلالة ربحية شركات التأمين الجزائرية ؟**

و يمكن تجزئة سؤال الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية الموالية :

– ما جدوى طرق القياس المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي في ضمان جودة المعلومات الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية ؟

– ما مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تلبية احتياجات شركات التأمين ؟ .

– ما أثر طرق القياس المحاسبي في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي على دلالة ربحية شركات التأمين الجزائرية بولاية ورقلة ؟

**_فرضيات الدراسة :**

1 _ ساهم النظام المحاسبي المالي في تنويع طرق القياس المحاسبي من أجل تحسين عملية القياس و بالتالي إنتاج معلومات محاسبية تتميز بالجودة و الثقة و المصداقية الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية .

2 _ يساهم النظام المحاسبي المالي في توفير المعلومات الدقيقة و الموثوق بها لتلبية احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية حيث تعد تلك المعلومات من المدخلات الأساسية و الركيزة الرسمية التي تعتمد عليها شركات التأمين في تقدير الاشتراكات و التعويضات و عقود التأمين .

3 _ تؤثر طرق القياس المحاسبي المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي SCF على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لاستخراج بيانات كافية و مفيدة تكون أكثر دقة و موثوقية و يتم بناء تلك البيانات على أساس صورة صادقة و عادلة و هذا كل من شأنه ينتج لنا دقة و سلامة مؤشرات الربحية في شركات التأمين ، و بتالي توفير مادة علمية تعطي تصورا كاملا عن مستقبل الشركة و توجيهها في الاتجاه الصحيح لاتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة و منه ضمان استمراريتها و بقائها .

**– أهمية و أهداف الدراسة :**

- أهمية الدراسة :

تنبع أهمية هذه الدارسة بشكل عام في الدور الأساسي الذي يلعبه القياس المحاسبي في تحقيق مبدأ العدالة باعتباره وسيلة رقابة بما يقدمه من معلومات للجهات المختصة ، و وسيلة فعالة يتم الإعتماد عليها في إعداد التقارير و تنظيم الحسابات التي تعكس الصورة الحقيقية للمؤسسة ، و بالتالي مساهمته الفعالة في تحسين دلالة ربحية شركات التأمين .

- أهداف الدراسة :

يمكن إبراز أهم الأهداف التي تنطوي عليها الدراسة في مايلي :

– الإطلاع على قواعد طرق القياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي .

– ممارسات القياس المحاسبي في شركات التأمين.

– تحديد أهمية و جدوى طرق القياس في تحسين دلالة ربحية شركات التأمين .

**ـ مبررات و دوافع إختيار الموضوع :**

إختيار البحث في الموضوع كان على أساس عدة مبررات و دوافع موضوعية و أخرى ذاتية منها :

– الإهتمام بالمجال المحاسبي و مدى تلاؤمه مع تخصص الذي ندرس فيه .

– التطرق لهذا الموضوع بغية لفتح مجال البحث أمام المهتمين مسبقا .

– الرغبة الذاتية في البحث في هذا الموضوع و إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي .

**ـ حدود الدراسة :**

و تشمل ما يلي :

**– الحدود الموضوعية** : و التي تضبط الجانب النظري حيث يتناول واقع ممارسات القياس المحاسبي في شركات التأمين و دور القياس المحاسبي في تحسين دلالة ربحية الشركة .

**–الحدود المكانية** : في الجانب الميداني سيتم إجراء دراسة حالة من خلال إجراء مقابلات مع مكتب المحاسبة و المالية لدى صندوق الجهوي للتعاون الفلاحي .

**– الحدود الزمانية** : إنجاز الدراسة ككل يتزامن مع السنة الجامعية 2021 ـ 2022 على أن يتم تخصيص الفترة من 01 مارس إلى 20 مارس من سنة 2022 لإجراء الدراسة الميدانية (دراسة حالة ) .

**– منجهية الدراسة :**

قصد الإجابة عن الإشكالية المطروحة في هذه الدارسة ، و كذا إختبار فرضياتها المتبناة يعتمد البحث على المنهج الوصفي لكونه أكثر المناهج إستخداما في الدراسات و لأنه يتناسب مع الظاهرة موضوع الدراسة من خلال الإستعانة بالمصادر ذات العلاقة بالقياس المحاسبي من دراسات متخصصة و مراجع علمية و كذلك الرجوع إلى الدراسات السابقة في الجانب النظري كما سيتم الإعتماد على دراسة حالة في الجانب التطبيقي و محاولة منا لإسقاط مختلف المفاهيم النظرية على الدراسة الميدانية التي سيتم الإعتماد فيها على المقابلة الشخصية و الملاحظات .

**صعوبات الدراسة :**

لإعداد هده الدراسة واجهتنا العديد من الصعوبات نوجزها فيما يلي :

- قلة المراجع و الدراسات التي تخص موضوع الربط بين الربحية و طرق القياس .
- صعوبة جمع المعلومات حول موضوع الدراسة .
- صعوبة إجراء الدراسة الميدانية .
- رفض العديد من الشركات على الموافقة لإجراء التربص .

**خطة ( تقسيمات) الدراسة :**

بغرض الإلمام بجوانب الموضوع ، إرتأينا بتحليل الإشكالية المطروحة و الإجابة عنها أن نقسم العمل إلى فصلين ، بدأ بالمقدمة و تناول الفصل الأول الجانب النظري للدراسة و الفصل الثاني تناولنا فيه الشق الميداني و ختم بخاتمة تناولت نتائج الدراسة و توصيات مختلفة .

**الفصل الأول** : تعرضنا فيه إلى الجانب النظري لمتغيرات الدراسة و الذي تم تقسيمه إلى مبحثين ، تم التطرق من خلال المبحث الأول إلى المفاهيم النظرية للقياس المحاسبي و محاسبة شركات التأمين أما المبحث الثاني تم التطرق فيه إلى عرض الدراسات السابقة التي كانت الأقرب للدراسة و مقارنتها مع الدراسة الحالية .

**الفصل الثاني** : خصص للدراسة الميدانية و ينقسم إلى مبحثين ، فالأول تناول الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة ، أما المبحث الثاني تناول نتائج الدراسة و تحليلها ، و ختمت الدراسة بخاتمة توصلنا فيها إلى مجموعة النتائج و إقتراح بعض التوصيات

# الفصل الأول

## الأدبيات النظرية

## و التطبيقية

**تمهيد :**

تواجه المؤسسة العديد من الأحداث التي تؤثر على مختلف القرارات و من بين هذه الأحداث نجد القياس المحاسبي ، لهذا أكثر الدراسات تعتبر أن القياس المحاسبي أحد الفروض العلمية الأساسية للمحاسبة . لما يترجمه من معلومات محاسبية في شكل قيم يتفق عليها الجميع ، فبدونه لا يمكن إختبار صحة الفروض و النتائج . و نتيجة لهذا تكتسب المعلومات المحاسبية أهمية خاصة في المجتمع المالي ،كونها المرآة العاكسة للمؤسسة من خلال تقديم قوائم مالية ذات مصداقية و شفافية .

من خلال ما سبق سنتناول في هذا الفصل :

- القياس المحاسبي .
- المحاسبة في شركات التأمين .
- علاقة القياس المحاسبي بالربحية .
- الدراسات السابقة .

## المبحث الأول : الأدبيات النظرية للقياس المحاسبي ومحاسبة شركات التأمين .

يعتبر القياس المحاسبي أحد الوظائف الأساسية في المحاسبة[1]، ذلك أن المحاسبة بمثابة عملية تحديد و قياس و توصيل معلومات إقتصادية ، فهو يتمثل في قرن الأعداد بأحداث المنشأة وفق صياغة تسهل عملية تجميعها و تفصيلها[2]، أي مقابلة خصائص مجال معين بخصائص مجال أخر و تتم هذه المقابلة بإستخدام الأرقام و الرموز طبقا لقواعد معينة ، ضف إلى ذلك أنه أحد أهم المراحل الرئيسية عند إعداد القوائم المالية حيث يتم تقييم و تسجيل تلك البنود الواردة في القوائم المالية بهدف نشرها أو عرضها لمختلف مستخدمي القوائم المالية بغية إتخاذ القرار المناسب . و نظرا لأهمية القياس المحاسبي و ماله من دور في جعل القوائم المالية ذات مصداقية و معبرة عن واقع المؤسسة .

فمن خلال هذا المبحث يمكن التعرف على القياس المحاسبي و أساسياته و ذلك من خلال ما يلي:

### المطلب الأول : ماهية القياس المحاسبي :

تهدف المحاسبة إلى تقديم معلومات مفيدة لمختلف مستخدمي التقارير المالية ، و لتحقيق هذا الهدف يجب إيصال معلومات مناسبة تضمن منفعتها لهم ، و حتى يتم تحقيق ذلك كان لزاما على المؤسسات القيام بالإختيار الأساس المناسب للقياس ذلك أنه يعتبر عنصرا أساسيا من عناصر البحث العلمي .

#### الفرع الأول : تعريف القياس المحاسبي .

**أولا : تعريفه**

حضي القياس المحاسبي باهتمام عدة مفكرين و هيئات مهنية في المحاسبة نظرا لأهميته البالغة في العملية المحاسبية . فرغم تعدد تعاريفه إلا أنها تتفق في المعنى حيث نجد :

- ✓ أن CAMPELL عرف القياس المحاسبي على أنه : يتمثل بشكل عام في قرن الأعداد بالأشياء للتعبير عن خواصها و ذلك بناءا لقواعد طبيعية يتم إكتشافها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة . [3]
- ✓ أما لجنة المعايير المحاسبية الدولية IASC فتعرفه على أنه : عملية تحديد القيم النقدية للعناصر التي سيعترف بها في القوائم المالية و تظهر بها قائمة المركز المالي و قائمة الدخل [4]، و يتضمن ذلك إختيار أساس محدد للقياس من بين الأسس المختلفة كالتكلفة التاريخية ، التكلفة الجارية ، القيمة القابلة للتحقق و القيمة الحالية . [5]
- ✓ بينما مجلس المعايير المحاسبية المالية FASB عرفه على أنه : عبارة عن تخصيص الأرقام للأشياء أو الأحداث وفقا لقواعد محددة ، كما أنه عملية مقارنة تهدف إلى الحصول على معلومات دقيقة للتمييز بين بديل و آخر في حالة إتخاذ القرار . [6]

---

[1] عباس مهدي الشيرازي ، النظرية المحاسبية ، الطبعة الاولى، دار النشرذات السلاسل الكويت ، 1990 .
نقلا عن د. طلال الحجاوي ، د . سالم الزوبعي ، القياس المحاسبي ومحدداته ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ،الاردن ، اصدار 2019 ، ص 32 .
[2] محمد كويسي ،تقييم فعالية طرق القياس المحاسبي في ظل المعايير المحاسبية الدولية . اطروحة دكتورا ،كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ،2019 ، ص04 .
[3] Campell.N،R;foundaion of science ،Dover publication ،1957، carrington AS، and Bqttersby ،GB ،Accounting an Information System ، white Comb، and Tombs Company، Newzaland،1975;p258 .
نقلا عن محمد مطر وموسى السويطي التأصيل النظري للممارسات المهنية والمحاسبية ، دار وائل للنشر والتوزيع ،الاردن، طبعة الثانية، 2008 ، ص130 .
[4] طارق عبد العال حماد ، موسوعة معايير المحاسبة ، الجزء الأول ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2002 ، 2003، ص101 .
[5] احمد حلمي جمعة ، نظرية المحاسبة المالية ( النموذج الدولي الجديد ) دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن، 2010، ص 61 ، 62
[6] ريتشارد شرويدر واخرون ، نظرية المحاسبة ، دار المريخ للنشر السعودية ، 2006 ، ص185 .

و من خلال ما سبق يمكن تعريف القياس المحاسبي على أنه : صياغة رقمية للأشياء و الأحداث و العمليات الإقتصادية الناتجة عن أداء نشاط معين ، و المرتبطة داخل الوحدة المحاسبية ، و هذا وفقا لقواعد و إجراءات محددة .

**ثانيا : أهدافه :**

تتمثل أهداف القياس المحاسبي في هدفين أساسيين نوجزهم فيما يلي :[1]

- قياس الموارد التي تحقق الدخل : من الضروري رعاية الثروة التي تشكل مصدر تحقيق الدخل و تدفقه ، و هذا يتطلب مواكبة عملية القياس المحاسبية لها باستمرار للوقوف على التغيرات التي تطرأ عليها لمواجهة و تجنب ما يمكن أن يؤثر على تناقص الدخل في الوقت المناسب .
- تأمين الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة : يعتبر هدف دراسة الفرص البديلة لتوجيه الموارد و عقلنة إستغلالها لزيادة عوائد الدخل المتحقق و تقليل فرص الضياع قدر المستطاع .

**الفرع الثاني : متطلبات القياس المحاسبي .**

2 ـ 1 ـ شروط القياس المحاسبي :[2]

- يجب الإبتعاد قدر الإمكان من عنصر الإجتهاد و التقدير الشخصي ، غير أن تطبيق هذا الأمر في مجال المحاسبة قد يكون مستحيلا بسبب وجود بعض العمليات التي تخضع للإجتهاد كتقديرات المخصصات و غيرها .
- يجب توافر دليل إثبات يمكن التحقق منه ، مثل قياس إيرادات الفترة المحاسبية عند إثبات عملية البيع أو عملية الإنتاج و لكن يلاحظ أن القدرة على التحقق من وجود دليل الإثبات لا يقطع بصحة طريقة القياس و لا صحة النتائج .
- يجب أن يكون نظام القياس قابل للتكرار ، أي يتم إستخدام نفس قواعد و أسلوب القياس و في هذه الحالة إذا ما قام شخص أو أكثر مؤهلين تأهيلا علميا و مهنيا بعملية القياس بصورة مستقلة فأنهم يصلون إلى نفس النتائج .
- يجب أن يكون نظام القياس يحقق نتائج مساوية من حيث القيمة و في هذه الحالة يكون تشتت القيم التي يتم الحصول عليها من قبل أكثر من شخص أقل درجة ممكنة ، و ترتيبا على ما سبق فإن درجة الإعتماد على مقياس دون أخر يجب أن يتوفر فيهما خاصية القابلية للتحقق من القياس و خاصية عدم التحيز .

و حيث أن القياس يعتمد على القياس المالي من خلال وحدة النقد التي يجري التعامل بها فلابد في هذه الحالة من الإعتماد على مجموعتين من الفروض لأغراض التقديرات المحاسبية تتعلق بالكميات و أخرى تتعلق بالأسعار .

2 ـ 2 ـ الأركان الأساسية للقياس المحاسبي :

ترتكز عملية القياس المحاسبي على عدة أركان نوجزها فيما يلي[3] :

- الخاصية محل القياس : تنصب عملية القياس على خاصية قد تكون التعدد النقدي لشيء أو حدث اقتصادي كالمبيعات أو الربحية ، كما قد تنصب على خاصية غير التعدد النقدي مثل الطاقة الإنتاجية للمشروع أو معدل دوران المخزون .
- المقياس المناسب للخاصية محل القياس : كإستخدام مقياس القيمة ( وحدة النقد ) في حالة خاصية التعدد النقدي مثلا الربح محل القياس و إستخدام مقياس عدد الوحدات المنتجة أو عدد ساعات العمل في حالة الطاقة الإنتاجية محل القياس .

---

[1] موزارين عبد المجيد ، بربري محمد امين ، القياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في ظل التظخم الاقتصادي ، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية ، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية ، العدد 19 ، جانفي 2018 ، ص59 .

[2] علي عبد الله شاهين ،النظرية المحاسبية ،الطبعة الأولى ،الجامعة الإسلامية بغزة ، مكتبة آفاق للطباعة والنشر والتوزيع ، 2011 ، ص 34

[3] محمد مطر ، موسى السويطي ، مرجع سبق ذكره ، ص131 ، 132 .

- وحدة القياس المميزة للخاصية محل القياس : قياس المحتوى الكمي لخاصية معينة لشيء معين لا يتوقف على تحديد نوع المقياس المناسب فقط ، بل يجب تحديد نوع وحدة النقد كذلك ديناراكانت أو دولارا .... الخ .
- الشخص القائم بعملية القياس : للشخص القائم بعملية القياس أهمية بالغة ليس فقط في تحديد مسار عملية القياس المحاسبي و أساليبها و إنما حتى في نتائجها خاصة في حالة عدم توفر المقاييس الموضوعية .

2 ـ 3 بدائل القياس المحاسبي :

يعتبر أساس التكلفة التاريخية هو الأساس الذي تتبناه الوحدات بصورة شائعة في إعداد قوائمها المالية ، و هذا الأساس يمزج في العادة مع أسس القياس الأخرى و يمكن عرضها كالتالي[1] :

ـ التكلفة التاريخية : و هي المبلغ النقدي الذي دفع للحصول على الأصل أو ما يعادله بالقيمة العادلة للأصل المقابل في تاريخ الحصول عليه .

ـ التكلفة الجارية : و هي المبلغ النقدي الواجب دفعه للحصول على الأصل أو ما يعادل ذلك في الوقت الحاضر .

ـ القيمة القابلة للتحقق : و هي المبلغ النقدي أو ما يعادله الذي يمكن الحصول إذا تم بيع الأصل .

- القيمة الحالية : ( المخصومة بسعر فائدة معين ) لصافي التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من إستخدام الأصل .

و يمكن قياس البنود كمايلي :

أولا: قياس الإيرادات و المصروفات :

1) قياس الإيرادات : تعرف الإيرادات على أنها الزيادة في المنافع الإقتصادية خلال الفترة المحاسبية [2]، و يعترف بالإيراد وفقا لعدة أسس و هي : [3]

- ✓ مجرد بيع السلعة أو الخدمة و تسليمها للعميل .
- ✓ خلال عملية الإنتاج ( عقود الإنشاء طويلة الأجل ) .
- ✓ بعد الإنتهاء من عملية الإنتاج ( في حالات المعادن الثمينة ) .
- ✓ بعد عملية البيع ( في حالات البيع الإيجاري و البيع بالتقسيط )
- ✓ مرور الزمن ( في حالات إستخدام الغير لأصول المنشأة ، إيراد عقارات أو فوائد من البنوك ) .

و يتم قياس الإيراد :

بالقيمة العادلة للمقابل أو البدل المستلم أو القابل للإستلام و يتم تحديد قيمة الإيراد عادة من خلال عقد البيع أو تقديم الخدمة و الذي يتمثل في فاتورة البيع مع الأخذ بعين الإعتبار وجود الخصم و الحسومات التجارية .

2) قياس المصروفات : تعرف المصروفات على أنها التدفقات الخارجة أو أي إستخدام لأصول الوحدة الاقتصادية أو حدوث التزامات عليها[4]، و يعترف بالمصروفات في قائمة الدخل عندما ينشأ هناك نقص في المنافع الإقتصادية المستقبلية يعود إلى نقص في أصل أو زيادة في إلتزام ويمكن قياسه بدرجة من الثقة ، و يعتمد قياس المصروفات على ثلاث

---

[1] د. حسن القاضي ، د . مأمون حمدان ، المحاسبة الدولية ومعاييرها ، الطبعة الاولى ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2008 ، 142 ، 143 .

[2] احمد نور ، المحاسبة المالية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية، مصر، 2003،2004، ص48 .

[3] بن الشيخ رقية ، دراسة وتقييم اثر التشريع الجبائي على بدائل القياس المحاسبي ، مذكرة ماجستر ، غير منشورة ، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر ، 2011 ، ص106 .

[4] وصفي عبد الفتاح ابو الكارم ، سمير كامل محمد ، المحاسبة المالية المدخل النظري ـ قياس وتقييم الأصول قصيرة الأجل ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الاسكندرية ، مصر ، 2009 ، ص27 .

أسس : القيم التاريخية ـ القيم الجارية ـ قيم خاصة و محددة للقياس حسب القيم الجارية يجنب الإنتقاء الموجه للتكلفة التاريخية و هي تمثل قيمة أدق لقيمة عوامل الإنتاج المستنفذة خلال عملية الإنتاج .

ثانيا : قياس الأصول و الإلتزامات :

1. قياس الأصول : تعرف الأصول على أنها منافع إقتصادية متوقعة في المستقبل حصلت عليها الوحدة نتيجة لعمليات أو أحداث ماضية [1]، و يتم الإعتراف بالأصول في حالة إحتمال الحصول على منفعة إقتصادية مستقبلية ، و أن يكون للبند تكلفة أو قيمة يمكن قياسها بقدر من الموثوقية .

و يتم إستخدام أسس مختلفة للقياس المحاسبي للأصول في القوائم المالية كالتكلفة التاريخية و القيمة العادلة وغيرها من الأسس

2. قياس الإلتزامات : و تعرف الإلتزامات على أنها تضحيات بمنافع إقتصادية يحتمل حدوثها في المستقبل ناتجة عن إلتزامات حالية[2]، و يعترف بالإلتزام عندما يكون من المتوقع أن ينتج عن تسديد تعهد حالي تدفقات خارجية من الموارد المتضمنة منافع إقتصادية بشرط إمكانية قياس مبلغ التسديد بقدر كافي من الموثوقية ، و يتم قياس الإلتزامات حسب المعيار المحاسبي رقم 39 على أساس مقدار التكلفة و هي القيمة العادلة للمقابل المستلم[3].

ثالثا : قياس حقوق الملكية : و يقصد بها ذلك الفائض من قياس الأصول عن قياس الإلتزامات ، و بالتالي فهي تحوي الآثار السلبية و الإيجابية لقياس كل من الأصول و الخصوم [4]، و يتم قياس حقوق الملكية : [5]

ـ بالنسبة لمؤسسة فردية : حقوق الملكية هي قيمة الإستثمار الأول حين إنشاء الوحدة مضافا إليه إستثمارات في فترات لاحقة مضافا إليه صافي الأرباح مطروحا منه السحوبات الشخصية .

ـ بالنسبة لشركات التضامن : حقوق الملكية هي إجمالي رأس مال الشركاء مضافا إليه مجموع الحسابات الجارية للشركاء مع ضرورة التفصيل حسب كل شريك وشريك .

ـ بالنسبة لشركات المساهمة : حقوق الملكية في مجموع رأس المال المدفوع من جميع أنواع الأسهم مضافا إليه الأرباح المحتجزة .

2 ـ 3 ـ 1 مقارنة بين التكلفة التاريخية و القيمة العادلة : يمكن التركيز على بدائل القياس المحاسبي الشائع إستخدامها من خلال إجراء مقارنة بين القيمة العادلة و التكلفة التاريخية من حيث الملائمة و الموثوقية من خلال الجدول التالي :[6]

---

[1] حنفي عبد الفتاح ، القياس والتقويم في المحاسبة المالية ، دار الكتاب الحديث ، 2008 ، ص 28 .

[2] حنفي عبد الفتاح ، مرجع سبق ذكره ، ص28 .

[3] د. حسن القاضي ، د . مأمون حمدان ، مرجع سبق ذكره ص 210 ، 211 .

[4] عريف نورة ، اشكالية القياس المحاسبي لعناصر القوائم المالية ، باستخدام التكلفة التاريخية ، مذكرة ماستر ، غير منشورة ، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر ، سنة 2011 ، ص68 .

[5] . قويدري بوحفص ، تقييم بدائل القياس المحاسبي في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية ، مذكرة ماستر ، غير منشورة، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر ، ص10 .

[6] حاج قويدر قورين ، عمر عبو، أهمية القياس المحاسبي بالقيمة العادلة في ظل المعايير المحاسبية الدولية ،مجلة اراء للدراسات الاقتصادية والادارية ، المجلد 01 ، العدد 01، 2019 ، ص 05 .

**الجدول رقم 01: يمثل مقارنة بين التكلفة التاريخية و القيمة العادلة :**

| البيان | القيمة العادلة | التكلفة التاريخية |
|---|---|---|
| الملائمة | تعكس معلومات تتعلق بأداء المؤسسة وذلك بالنسبة للقرارات الإدارية المتعلقة بالإحتفاظ بالأصول أو الإلتزامات وبالمثل القرارات المتعلقة بإقتناء أو بيع الأصول وكذلك تحمل الديون وتسديدها. | تعكس معلومات تتعلق بأداء المؤسسة وذلك فقط فيما يتعلق بقرارات إقتناء أو بيع الأصول أو تحمل الديون وتسديدها ، بينما تتجاهل تأثيرات القرارات المتعلقة بالإستمرار في حيازة الأصل أو تحمل الإلتزامات . |
| الموثوقية | تتطلب تحديد الأسعار السوقية الجارية من أجل التقرير عن القيم وهذا بدوره قد يتطلب الدخول في تقديرات مما قد يؤدي إلى مشكلات تتعلق بالموثوقية . | تعتمد على القيم المثبتة في البيانات المالية على أسعار المعاملات الفعلية دون الإشارة إلى البيانات السوقية الحالية . |
| التفسير | القيمة العادلة تعتبر مفهوم حديث النشأة ويسوده بعض الغموض لا يمكن فهمها عند جميع مستخدمي القوائم المالية ، بالإضافة إلى أن القيمة العادلة صعبة القياس ويجب توفر شروط لتحديد القيمة العادلة . | أن المعلومات المحاسبية الناتجة عن هذا النموذج هي معلومات قابلة للتفسير بوضوح ، لأن التكلفة التاريخية تمتاز بسهولة التطبيق والفهم لدى جميع مستخدمي القوائم المالية . |

**الفرع الثالث : نماذج القياس المحاسبي**

واجهت مهنة المحاسبة في تحقيق و ظيفة القياس تحديات كبيرة عند إختيار الأساس المناسب للقياس المحاسبي و إختيار طريقة القياس الأكثر ملائمة لتوفير المصداقية للمعلومات المحاسبية ، و إشباع حاجات مستخدمي المعلومات لتساعدهم على إتخاذ القرار السليم ، حيث أن الجدل القائم فيما يتعلق بموضوع القياس المحاسبي يكمن في إختيار الطريقة المناسبة في إظهار المعلومات بشكل أفضل . و لكل طريقة مؤيدوها و معارضوها خصوصا أن كل طريقة تؤدي للوصول إلى نتائج مختلفة لعناصر المحاسبة في القوائم المالية .

و خص هذا الفرع للتطرق إلى نماذج القياس المحاسبي :

أولا : التكلفة التاريخية :

1 تعريفها : يعد مبدأ التكلفة التاريخية إحدى المبادئ المحاسبية التي لازالت تتمسك بها النظرية المحاسبية في القياس المحاسبي و يعتبر من أهم المبادئ التي يعتمد عليها النموذج المحاسبي المعاصر كأساس للتقويم كل من الأصول و الخصوم ، و تشير التكلفة التاريخية إلى مقدار النقدية (أو ما يعادلها ) التي تستعملها المنشآت في سبيل الحصول على الأصل في تاريخ إقتناءه أي السعر التبادلي النقدي الفعلي أو السعر التبادلي النقدي المعادل في تاريخ إقتناء الأصل ،[1] و نتيجة لذلك فإنه يوفر درجة كبيرة من الموضوعية

[1] رامي سايب ، وسيلة بن ساهل ، نموذج التكلفة التاريخية ومحاسبة القيمة العادلة وعلاقتها بالخصائص الأساسية للمعلومة المالية الفيدة ـ من وجهة نظر مجلس معايير المحاسبة الدولية ، مجلة الدراسات المالية المحاسبية والادارية ، المجلد 6 ، العدد 4 ، ديسمبر 2019 ، ص 443 ، 444.

في القياس حيث تكون الأرقام قابلة للمقارنة و تسهل عملية التحقق بدقة من بيانات التكلفة التاريخية و بالتالي إعطاء درجة عالية من الثقة في المعلومات المحاسبية .

2 ـ مبررات تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية : نجد من أهم المبررات التي دعمت مبدأ التكلفة التاريخية و التي كانت ركائز إستندت عليها نجد[1] :

- ✓ التكلفة التاريخية تمثل القيمة الحقيقية العادلة وقت الحصول على الأصل و تملكه .
- ✓ إن التكلفة التاريخية تستند إلى عمليا تحدث فعلا و ليست إفتراضية .
- ✓ يشترط مبدأ التكلفة التاريخية حدوث عملية تبادلية حقيقية للإعتراف و القياس ، مما يجعل الموضوعية و الموثوقية أكبر.
- ✓ إن مبدأ التكلفة التاريخية يتلاءم مع الإطار الفكري للمحاسبة ، بما يشتمل عليه من فروض و مبادئ محاسبية مقبولة عموما و هو بدوره يحقق نوعا من الإتساق المتبادل بين منهج التكلفة التاريخية من ناحية و بين مجموعة هذه الفروض و المبادئ من ناحية ثانية ، و يتضح هذا الإتساق المتبادل فيما يلي :

1 ـ الموثوقية : أن العمليات و الأحداث التي وقعت عند إمتلاك أصل أو نشوء الإلتزام ، هي أكثر موثوقية بسبب وجود ما يؤيد تلك الأحداث من مستندات ثبوتية .

2 ـ الموضوعية : يعتبر الهدف الرئيسي للمحاسبة و تزويد الجهات المعنية بالمعلومات المالية الموثوق بها لتكون مفيدة في إتخاذ القرارات و بهدف المحافظة على ثقة مستخدمي البيانات المحاسبية يجب أن تكون هذه البيانات مبنية على أساس إثبات أو دليل موضوعي و خالية من الحكم الشخصي و هذا ما يوفره مبدأ التكلفة التاريخية .

3 ـ الثبات في إتباع النسق : يتلاءم مبدأ التكلفة التاريخية مع مبدأ الثبات في إتباع النسق ، بحيث تبقى الأصول و الإلتزامات مقومة بتكلفتها التاريخية من فترة إلى أخرى ، بغض النظر عن التغيرات الأسعار الطارئة خلال تلك الفترات .

4 ـ مبدأ تحقق الإيرادات : يتلاءم مبدأ التكلفة التاريخية مع مبدأ تحقق الإيرادات ، بحيث لا يتم الإعتراف بالإيراد إلا بعد تحققه فعلا من خلال عملية تبادل فعلية حدثت مع طرف خارجي .

5 ـ مبدأ الحيطة و الحذر : صحيح أنه يعاب على مبدأ التكلفة التاريخية بأنه يتجاهل إثبات التغير في إرتفاع أسعار الأصول ، إلا أن ذلك يتلاءم مع مبدأ الحيطة و الحذر، الذي يشترط الإستمرار في إثبات البنود المالية بسجلات المؤسسة و إظهارها في الميزانية وفقا لتكلفتها التاريخية بحيث لا يتم إثبات أي زيادات متوقعة في الأصول و الإيرادات والخسائر و الإلتزامات .

- ✓ يرغب معدو القوائم المالية و المدققون في وضع أهمية أكبر على موثوقية المقاييس من أجل سلامة التدقيق و المسؤولية القانونية و هذا ما يوفره مبدأ التكلفة التاريخية .

3 ـ مزايا التكلفة التاريخية :

- ❖ يهدف نموذج التكلفة التاريخية إلى قياس أصول المؤسسة من أجل معرفة مدى قدرة هذه الأصول على مواجهة الإلتزامات .
- ❖ تهدف المحاسبة ضمن نموذج التكلفة التاريخية لترجمة رأس المال النقدي للمؤسسة و لا تهتم أبدا برأس المال الاقتصادي .
- ❖ تؤثر التكلفة التاريخية على تقييم و إختيار أسس القرار حيث يحتاج المدراء إلى معلومات عن نوعية القرارات التي تم إتخاذها في الماضي .

[1] د . علاء بوقفة ، صعوبات القياس المحاسبي الناجمة عن تطبيق القيمة العادلة في ظل اصلاح النظام المحاسبي المالي في الجزائر ، اطروحة دكتورا ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة . الجزائر ، 2019، ص37 .

❖ تقدم التكلفة التاريخية مدخل لفكرة الإقتناع ، فبعض متخذي القرارات لا يبحثون عن المثالية بقدر ما يسعون نحو الإقتناع .

❖ حسب منهج التكلفة التاريخية ، تعتبر معاملات المؤسسة مع عملائها الخارجيين المصدر الوحيد الملائم لتقييم أداء المؤسسة من طرف مستخدمي المعلومات المحاسبية ، الذين يهتمون بمعرفة مدى نمو المؤسسة .[1]

4 ـ الإنتقادات الموجهة للتكلفة التاريخية :

بالرغم من المبررات و المزايا الكثيرة التي يستند إليها مبدأ التكلفة التاريخية إلا أنه أصبح يواجه إنتقادات كثيرة نذكر منها :

❖ تجاهل المبدأ للتغيرات الحاصلة في القوة الشرائية لوحدة النقد فتصبح البيانات المالية مثبتة بوحدات نقدية غير متجانسة القيمة على مدى الفترات الزمنية المتعاقبة ، مما يؤثر على مصداقية البيانات المالية .[2]

❖ ضعف أو حتى عدم ملائمة المعلومات المحسوبة على أساس التكلفة التاريخية ، حيث تعتبر أهم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية .

❖ تعتبر التكلفة التاريخية تكلفة فارقة و ينعكس ذلك أثناء إتخاذ القرار و هذا ما يؤكده عدم ملائم إتخاذ القرار .

❖ يرغب المستثمر و المقرض في وضع أهمية أكبر على الملائمة ( أكثر من الموثوقية) من أجل إتخاذ قرارات سليمة .

❖ التضخم : يتم التجاهل التضخم النقدي و إرتفاع الأسعار عامل من شأنه عرض القوائم المالية بشكل غير سليم .

❖ مبدأ التكلفة التاريخية لا يتماشى و متطلبات بعض القطاعات كقطاع البنوك الذي يحتاج إلى معلومات و بيانات متجددة و متوافقة مع السوق .[3]

ثانيا : القيمة العادلة :

1 ـ تعريفها : يمكن تعريفها على أنها المبلغ الذي يمكن من خلاله مبادلة أصل أو تسوية إلتزام بين أطراف مستقلة [4] فالنظام المحاسبي المالي تبنى مبدأ القيمة العادلة ضمن مبادئ التقييم المحاسبي و الذي إصطلح عليه بالقيمة الحقيقية و قد أعطى لها تعريفا لا يختلف عن المعنى الوارد في المعايير الدولية للمحاسبة ، مما يعطي معلومات مالية ملائمة و في التوقيت المناسب حيث عرفها على أنها : المبلغ الذي يمكن من أجله تبادل الأصل أو الخصم منتهية بين أطراف على دراية كافية و موافقة و عاملة ضمن شروط المنافسة الإعتيادية[5].

2 ـ أسباب التوجه إلى القيمة العادلة : يستند أنصار القيمة العادلة لمجموعة من المبررات أهمها مايلي [6]:

[1] فريد زعرات ، معالجة القوائم المالية من اثار التظخم وفقا لمعايير المحاسبة الدولية ، مذكرة شهادة ماجيستر ، غير منشورة ، جامعة سعد دحلب بالبليدة ، الجزائر ، 2009 ،ص80 .

[2] محمد بالقايد حملول ، قياس مكونات الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد مذكرة ماستر ، غير منشورة ، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر ص 15

[3] عريف نورة ، مرجع سابق ص79 .

[4] Jean Francois et Bernard colasse ، juste valeur، economica ، paris 2001 ، p 05 .

نقلا عن هجيرة بوزوينة ، واقع القياس والافصاح المحاسبي في الجزائر واثره على جودة المعلومات المالية وفق متطلبات النظام المحاسبي المالي ، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات ، المجلد ، 08 ، العدد 02 ، 2019 ، ص13 .

[5] مسعود كسكس واخرون ، اشكالية تطبيق محاسبية القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية على ضوء المعايير المحاسبية الدولية والنظام الحاسبي المالي ،مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة ، المجلد 02 ، العدد 02، ديسمبر 2018،ص09.

[6] د. شلغام هشام ، دراسة العوامل المؤسسية المؤثرة على تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية ، اطروحة دكتورا ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ، ورقلة ـ الجزائر ـ ،2019،ص 04 .

❖ إن القياس وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية لم تعد قادرة على إعطاء المعلومات الملائمة لإتخاذ القرارات و التي تطلبها الأطراف المختلفة المستخدمة لها .

❖ إن تطبيق التكلفة التاريخية يؤدي إلى أخطاء في قياس الدخل بسبب فرض ثبات وحدة النقد في ضل الإرتفاع العام لمستوى الأسعار .

❖ إن إتباع مبدأ التحقق بمفهومه التقليدي وفقا للتكلفة التاريخية يؤدي إلى أخطاء في توقيت الإثبات ( الإعتراف المحاسبي ) بتغيرات في القيمة .

❖ إن القياس المحاسبي وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية تعتمد على معلومات تاريخية في حسابها للتكاليف و الأرباح و بالتالي فلا يمكن أن تكون أداة توجيهية لأداء و بناء التوقعات المستقبلية .

❖ إن تطبيق التكلفة التاريخية يؤدي إلى تشويه نتائج القياس المحاسبي بسبب تجاهل التغير في قيمة وحدة القياس المحاسبي بما يؤدي إلى عدة مشكلات أهمها إتخاذ قرارات خاطئة سواء من الإدارة أو مستخدمي القوائم المالية .

و من ناحية أخرى ، يعد منهج القيمة العادلة الأكثر جاذبية لدى المهنيين واضعي المعايير بصفته يعكس الوضع الإقتصادي الحقيقي للشركة و يعد المقياس الأفضل و الأكثر ملائمة لإتخاذ القرارات .

3 ـ مزايا القيمة العادلة : يعد مدخل القيمة العادلة كبديل أفضل لتلاقي أوجه القصور التي يعاني منها مبدأ التكلفة التاريخية و بهدف تحقيق مزايا لمخرجات البيانات [1]:

- تعكس القيمة العادلة واقع المنشأة الإقتصادي و هي أقرب للتعبير العادل للقوائم المالية عن المركز المالي و نتيجة الأعمال و التدفقات النقدية و التغيرات في حقوق الملكية .
- إذا تم تقييم الأصول و الإلتزامات على أساس القيمة العادلة فإنها تعبر عن الدخل الإقتصادي حيث يتم أخذ الأسعار السوقية بعين الإعتبار .
- يتفق تطبيق القيمة العادلة مع مفهوم المحافظة على رأس المال .
- يوفر هذا المدخل مقياسا يتميز بالدقة لمفهوم القيمة و الربح الاقتصادي للمنشأة .
- تراعي محاسبة القيمة العادلة تغيرات القوة الشرائية لوحدة النقد .
- يعد إستخدام معيار القيمة العادلة أكثر ملائمة لإتخاذ القرارات و إجراء التحليلات المالية و أساسا أفضل للتنبؤات بنتائج الأعمال و التدفقات النقدية .
- تساعد المعلومات المبنية على القيمة العادلة في إجراء المقارنات بين المنشآت المتشابهة التي تستخدم القيمة العادلة .
- تزود القيمة العادلة المستثمرين بوعي و نظرة تنبؤية مستقبلية لقيمة المنشأة .

4ـ عيوب القيمة العادلة : من أبرز مشاكل و عيوب هذا الأسلوب نجد : [2]

- إن تحديد القيمة العادلة و الإعتراف بها ينطويان على قدر كبير من عنصر التحيز الشخصي و إتباع أسس قياس متباينة
- هناك الكثير من الإستثمارات ليس لها أسعار سوقية و يعتمد على قياسها التكلفة التاريخية .

---

[1] جميل حسن النجار ، اثر تطبيق القيمة العادلة على موثوقية وملاءمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية ، المجلة الاردنية في ادارة الاعمال ، المجلد 09 ، العدد 03 ،2013 ، ص 468 .469 .

[2] بونعجة سحنون ، اهمية القيمة العادلة كأسلوب للقياس مابين المرجعية المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي في الجزائر ، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية ، المجلد 04 ، العدد 01 ، 2020 ، ص126 .

- إن تطبيق محاسبة القيمة العادلة فيما يتعلق بالإستثمارات تعد معقدة و ذات طرق و قياس مختلفة ، منها ما يتعلق برغبة المنشأة في الإحتفاظ بالإستثمارات و منها ما يتعلق بموضوع تقدير القيمة العادلة .
- قد تختلف التقديرات من قبل المقدرين مما يفقد القيمة المقدرة الثقة و الدقة المطلوبة .
- قد تزيد تكاليف التقدير عن المنافع المرجوة منها .

وقد نصت معايير المحاسبة الدولية على أن سعر في السوق النشط يمثل أفضل دليل على القيمة العادلة للموجودات المراد قياسها ، و إلى جانب ذلك فقد أخذت المقاييس و الإفصاحات التي تستند إلى القيمة العادلة في إنتشار بشكل متزايد في إطار الإبلاغ المالي ، و في التطبيق العملي المحاسبي .

## المطلب الثاني : محاسبة شركات التأمين .

يعد التأمين أحد العناصر الرئيسية التي يقوم عليها أي إقتصاد ، ذلك أنه ينظر للتأمين على أنه مرآة لقياس مدى التقدم الإنساني و الحضاري و مظهر من مظاهر التمدن حيث أن التأمين يعد جانبا من جوانب التضامن ، التكافل و التعاون بين أفراد المجتمع الواحد كما أنه يستند على وعي المجتمع و ثقافته ، و ما هذه و تلك إلا دلالة على تقدم و تحظر و تمدن المجتمع ، و كباقي الشركات الأخرى تحتوي شركة التأمين على أنشطة تميزها عن باقي الشركات و في ظل هذه الأنشطة تستعمل نظام محاسبي خاص لكونها شركات ذات طابع خاص ، و هذا من أجل تنظيم و معالجة عملياتها المالية من جمع الأقساط و توظيف المدخرات و دفع التعويضات و تكوين الأموال الإحتياطية و إستثمارها ، ضف إلى ذلك أن محاسبة التأمين ترتكز على المبادئ الأساسية للمحاسبة التجارية و الصناعية بالإضافة إلى الأسس الفنية الخاصة بالتأمين ، و ضمن هذا المطلب سنتطرق إلى :

- ✓ خصوصية نشاط شركة التأمين .
- ✓ التنظيم المحاسبي في شركات التأمين .
- ✓ القوائم المالية في شركات التأمين .

### الفرع الأول : خصوصية نشاط التأمين .

تتعدد أنشطة شركات التأمين و العمليات التي تقوم بها لغرض تحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها . لذلك يمكن تلخيص أنشطة شركات التأمين في[1] :

1 ـ 1 عمليات إصدار و ثائق التأمين : تقوم الشركة بقبول طلبات إصدار الوثائق المتوقع أن ينتج عنها أرباح و ترفض الطلبات المتوقع أن ينتج عنها خسائر و في كل الأحوال تتلخص إجراءات إصدار الوثائق في قيام طالب التأمين بملأ طلب التأمين ثم تتولى الشركة دراسة هذا الطلب تمهيدا للموفقة عليه بعد إجراء الكشف الطبي على الطالب أو معينة الشيء موضوع التأمين ، و بعد الموافقة على طلب التأمين تقوم الشركة بإصدار الوثيقة من أصل و صورة بعد تحديد قيمة القسط و تحصيله و تحرير إيصال بالقيمة من أصل و صورة على أن يقوم القسم المختص بإثبات بيانات الوثيقة في سجل الوثائق المصدرة إلى قسم الحسابات العامة في نهاية كل فترة للقيد بدفتر اليومية العامة .

1 ـ 2 عمليات إعادة التأمين : تعرف إعادة التأمين بأنها وسيلة تساعد الشركات التأمين على تفادي الخسائر المالية الضخمة التي يمكن أن تترتب على تحقق الخطر و تعتبر عملية إعادة التأمين من أهم وسائل إدارة الأخطار التي تتعرض لها شركات التأمين و ذلك عن طريق توزيع الخطر على عدة هيئات تأمين في مناطق مختلفة .

---

[1] كعب يحي ،تقييم الممارسات المحاسبية في شركات التأمين ، مذكرة ماستر غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2019 ، ص 08 ، 09 .

1 ـ 3 العمليات الخاصة بالتعويضات : عقد التأمين على الأشياء هو عقد ذو صفة تعويضية ( يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي للمؤمن له أو إلى المستفيد الذي إشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيراد أو عوض مالي أخر في حالة وقوع حادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد و ذلك مقابل قسط أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن ) أي عقد يهدف إلى تعويض المؤمن له عن الضرر الذي يلحقه من جراء تحقق الخطر المؤمن منه و ذلك في حدود الضرر الذي لحقه .

و تمثل القيمة الإجمالية المدفوعة من قبل شركات التأمين إلى المؤمن لهم بعد تحقيق عدد من أخطار المؤمن ضدها ، و تطرح هذه القيمة في أخر السنة من مجموع مبالغ المتضررين المستحقة للدفع ، فكلما إرتفعت بالمقارنة مع حجم الإنتاج كلما زاد مقدار إلتزام المؤمنين إزاء المتضررين .

1. 4 عمليات تكوين الاحتياطات الفنية : تسعى الشركات للمحافظة على قوة مركزها المالي و التحوط من أي مخاطر مستقبلية من خلال تكوين الإحتياطات الفنية التي يتم إقتطاعها من الأرباح ، وشركات التأمين كغيرها من الشركات تحتفظ بالإحتياطات اللازمة لمقابلة المخاطر الفنية .

**الفرع الثاني : التنظيم المحاسبي .**

يهدف النظام المحاسبي المالي فيشركات التأمين على توفير مجموعة من المعلومات المالية اللازمة لإتخاذ القرار من طرف العديد من مستخدمي التقارير المالية .

2 ـ 1 مفهوم النظام المحاسبي المالي : عرفه القانون 07 .11 المؤرخ في 25 . 11 . 2007 في المادة 03 منه : المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتحسين معطيات قاعدية عديدة كتصنيفها و تقييمها و تسجيلها و عرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية و ممتلكات الكيان و نجاعته ، و وضعية خزينته في نهاية السنة المالية[1] .

و بالتالي فهو يتكون من مجموعة مترابطة من الأجزاء و العناصر التي تشكل في مجموعها الأساس العلمي لهذا النظام و ذلك بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف التي صمم من أجلها .[2]

2 ـ 2 خصائص النظام المحاسبي في شركات التأمين : هناك مجموعة من الخصائص التي تنفرد بها شركات التأمين نتيجة إختلاف طبيعة عملياتها التأمينية عن غيرها من العمليات الإقتصادية لشركات الأعمال الأخرى ، بما يؤثر على طبيعة النظام المحاسبي المستخدم و يمكن توضيحها كما يلي : [3]

- ✓ تعتمد مصادر التمويل شركات التأمين على رأس المال المدفوع و ما في حكمه من أموال ، و ذلك بخلاف الحال في مشروعات الأعمال الأخرى التي يمكنها الإعتماد على مصادر التمويل الخارجية كالقروض طويلة و قصيرة الأجل بالإضافة إلى مصادر تمويل داخلية و قد أدى ذلك إلى تدخل المشرع بتحديد حد أدنى لرأس المال اللازم لممارسة النشاط التأميني عموما .
- ✓ يتمثل المنتج النهائي لشركات التأمين في تقديم خدمة و ليس سلعة مادية ملموسة و هي خدمة آجلة و ليست حالية ، كما أن أسعارها لا تخضع لقوانين العرض و الطلب في السوق و إنما هي أسعار ثابتة تقدر على أسعار الخبرة الماضية في سوق عمليات التأمين ، بالإستعانة بالأساليب الرياضية المختلفة ، و من هنا فإن التقارير المحاسبية في شركات التأمين غالبا ما تركز على الأحداث التاريخية بهدف بيان قدرة الشركة على الوفاء بإلتزاماتها الحاضرة و المستقبلية .
- ✓ لا يمكن لشركة التأمين تحديد مقدار أرباحها أو خسارتها بدقة كافية في ختام السنة المالية ، و يرجع ذلك أساسا إلى سببين أو لهما أن عقود التأمين غالبا ما تتخطى مدتها نهاية السنة المالية التي عقدت فيها ، و الثاني أن مقدار الإلتزامات المالية

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة المالية ، القانون رقم 11/07 المتظمن النظام المحاسبي المالي ، الجريدة الرسمية رقم 74 بتاريخ 2007/11/25 المادة 03 .

[2] محمد الهلالي ، عبد الرزاق شحادة ، محاسبة المؤسسات المالية ( البنوك التجارية وشركات التأمين ) دار المناهج للنشر والتوزيع ، الاردن ، 2009 ، ص 287 .

[3] احمد صلاح عطية ،محاسبة شركات التأمين ، الدار الجامعية ، مصر ، 2002 / 2003 ، ص17 ، 20 .

و المصروفات المترتبة على عقود التأمين لا يمكن تحديدها بدقة إلا بعد إنتهاء آجال تلك العقود .

- ✓ إن طبيعة عمل شركات التأمين بدخولها في عقود تأمينية طويلة قد يترتب عليه عدم إمكان تحديد الآثار المالية بتلك العقود .
- ✓ معظم شركات التأمين تمارس أنشطتها في كل أنواع التأمينات بفروعها المختلفة و هما : تأمينات على الحياة و تكوين الأموال و تأمينات الممتلكات و المسؤوليات .
- ✓ يترتب على دخول شركات التأمين في عمليات إعادة التأمين أن تدخل تشريعات لإقرار خصم حسابات إعادة التأمين الصادر من إجمالي حسابات كل من الأقساط و التعويضات و ذلك داخل حسابات الإيرادات و المصروفات الذي يتم إعداده دوريا بهدف تبيان نتيجة أعمال كل فرع من فروع التأمين على حدة ، و تعد عمليات الخصم تلك مخالفة لما أقرته المبادئ المحاسبية المتعارف عليها من حيث و جوب إظهار الإيرادات بقيمتها الإجمالية دون أي إقتطاعات .

2 ـ 3 و ظيفة النظام المحاسبي في شركات التأمين :

يتميز النظام المحاسبي في شركات التأمين بوظائف و هي :[1]

- ✓ جمع البيانات : تتكون هذه المهمة من مجموعة من الخطوات مثل التعرف على الأحداث الاقتصادية و مثال ذلك : إستلام طلبات التأمين و تحصيل الأقساط ، و من ثم يتم تسجيل هذه الأحداث على المستندات الخاصة بها و المعدة تبعا لطبيعتها و في هذه المرحلة قد يلزم نقل المعلومات من مكان لأخر .
- ✓ معالجة البيانات :[2] تتمثل هذه المرحلة في مجموعة الإجراءات أو الخطوات التي يجب تنفيذها لتحويل المدخلان ( البيانات ) إلى منتج نهائي والذي يتمثل في المعلومات ، و تتضمن هذه المرحلة مجموعة من الخطوات مثل تبويب البيانات طبقا لمعايير معينة مثل أنواع المؤمنين تبعا لأنواع التأمين و القيام ببعض العمليات المنطقية بتحويل البيانات إلى معلومات ، و يلي ذلك تلخيص النتائج في صورة عرض نهائية .
- ✓ إنتاج المعلومات : تتضمن هذه المرحلة إصدار المعلومات التي تم التوصل إليها بعد القيام بالمعالجة النهائية على صورة تقارير و معلومات تقدم لمستخدمي هذه المعلومات .
- ✓ مراقبة البيانات و إنتاج المعلومات : تتضمن هذه المرحلة جزأين أساسيين ، الأول يتمثل بحراسة البيانات و حمايتها بوصفها أحد أصول المؤسسة ، و التأكد من أن هذه البيانات صحيحة و كاملة أما الجزء الثاني فيتضمن مراقبة عملية معالجة هذه البيانات ، حيث يتم عمل تغذية رجعية للتعرف على نقاط الضعف في هذه العملية و كيفية معالجتها .

**الفرع الثالث : القوائم المالية .**

تعتبر القوائم المالية مخرجات النظام المحاسبي في شركات التأمين فهي إحدى العناصر الأساسية التي تقدم من خلالها حوصلة نشاط الشركة و ذلك لإعطاء صورة صادقة و فعالة وواضحة للشركة ، و بما أن نشاط شركات التأمين تخضع مثل باقي الشركات لقواعد النظام المحاسبي المالي ، و بالتالي فهي مجبرة في نهاية كل دورة محاسبية بإعداد قوائم مالية و هي كما يلي :

3 ـ 1 ـ الميزانية ( قائمة المركز المالي ) : و تعرف على أنها بمثابة تحديد القيمة الإقتصادية للمنشأة ككل و المركز التنافسي الذي تتمتع به هذه المؤسسة [3] ، و تتضمن الميزانية لدى شركات التأمين مثل جميع المؤسسات التجارية و الصناعية و الزراعية و كذا

---

[1] د. محمود محمودالسجاعى ، النظام المحاسبي الموحد في ضوء المعايير المحاسبية ،كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، قسم المحاسبة ، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى ، مصر، 2006، ص10.

[2] صالحي يونس ، مدى استجابة النظام المحاسبي المالي لمتطلبات شركات التأمين الجزائرية ، مذكرة ماستر ،كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر ،2014، ص05.

[3] رضوان حلوة حنان ، تطوير الفكر المحاسبي ( مدخل النظرية المحاسبية ) دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، عمان ، الاردن ، 2009 ، ص303.

المؤسسات المالية ، فهي تحتوي على الأصول التي تمثل إستخدامات الأموال في شركات التأمين ، و الخصوم التي تمثل مصادر الأموال لهذه المؤسسة .[1]

و يتعين :[2]

- ✓ عدم إجراء المقاصة بين بنود الأصول و الإلتزامات بالميزانية إلا إذا كان هناك حق أو مبرر قانوني يسمح بإجراء تلك المقاصة.
- ✓ مراعاة النموذج المعروض يجب أن يمثل الحد الأدنى من المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها بالميزانية .
- ✓ أما المؤسسات التي تجمع بين نشاطي تأمينات الأشخاص و تأمين الممتلكات و المسؤوليات يجب عليها أن تقدم إضافة إلى الميزانية المجمعة للمؤسسة ميزانيتين مستقلتين أحدهما لتأمين الأشخاص و عمليات تكوين الأموال و الأخرى لتأمينات الممتلكات و المسؤوليات ، كما يجب أن تتضمن كل ميزانية منها كافة الأرصدة التي تخصها و بالنسبة لحقوق المساهمين تدرج ضمن الميزانية المجمعة للمؤسسة .

3 ـ 2 ـ جدول حسابات النتائج ( قائمة الدخل ) : هو قائمة المكاسب التي تعبر على مدى نجاح عمليات المؤسسة[3] و يتضمن الجدول أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة بعد مقابلة الإيرادات و المكاسب و المصاريف و الخسائر عن فترة معينة[4] و يتعين عدم إجراء المقاصة بين بنود الإيرادات و المصروفات بجدول حساب النتيجة ما عدا المصروفات و الإيرادات المتعلقة بالأصول و الإلتزامات بموجب قانوني ، و في هذا الشأن يمكن إجراء المقاصة بين عناصر محددة بجدول حساب النتيجة و ذلك على النحو التالي [5]:

- ✓ الأرباح و الخسائر الناتجة عن بيع أو التصرف في الإستثمارات .
- ✓ الأرباح و الخسائر الناتجة عن تقييم حركة و أرصدة العملات الأجنبية .
- ✓ تعد جميع عناصر الدخل و الإيرادات و المصروفات على أساس قاعدة الإستحقاق .

3 ـ 3 ـ جدول تدفقات الخزينة : يتم إعداد جدول تدفقات الخزينة على الأساس النقدي و إستخدام الطريقة المباشرة ، وعلى ذلك يتم تسوية أرباح و خسائر العام قبل خصم الضرائب بالمبالغ غير النقدية مثل مخصصات الإهتلاك و الإستهلاك[6]، و يوفر جدول التدفقات الخزينة معلومات إضافية تفيد في تقييم الأداء ،كما تفيد مستخدميها في صنع القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد النادرة و تقييمها و تساعد أيضا المعلومات المتوفرة في جدول التدفقات الخزينة في تقدير قدرة المؤسسات على :

- ✓ توليد تدفقات نقدية موجبة في المستقبل .
- ✓ مقابلة الإلتزامات المالية المتمثلة في سداد الإتزامات و دفع التوزيعات .
- ✓ الحصول على التمويل الخارجي عندما يكون ضروريا .
- ✓ يفيد جدول تدفقات الخزينة المستخدمين على تقييم درجة السيولة و اليسر و المرونة المالية .

---

[1] د.محمود محمود السجاعي ، المحاسبة في شركات التأمين ضوء المعايير المحاسبية الدولية لشركات التأمين جامعة المنصورة ، 2006 ، ص 207 .

[2] محمود محمود السجاعي ، نفس المرجع ، ص 219 .

[3] شادو عبد اللطيف ، القياس والافصاح في القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية ، مذكرة ماستر دراسات محاسبية وجبائية معمقة ،كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2013 / 2014 ، ص 21 .

[4] دخينيسة احلام ، تقييم الممارسات المحاسبية في شركات التأمين الجزائرية ، مذكرة ماستر دراسات محاسبية وجبائية معمقة ،كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ، جامعة ورقلة ، ص 14

[5] محمود محمود السجاعي ، مرجع سبق ذكره ، ص288 .

[6] ثناء محمد طعيمة ، محاسبة شركات التأمين ( الاطار النظري والتطبيق العملي ) ، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، القاهرة ، مصر ،2002 ، ص255 .

3 ـ 4 ـ جدول تغير الأموال الخاصة : يشترط المعيار 01 في جدول تغير الأموال الخاصة بالنسبة لكل مكون لحقوق الملكية ، أثار تطبيق ذو الأثر الرجعي أو إعادة بيان أثر رجعي بموجب المعيار المحاسبي الدولي IAS 08[1] :

- ✓السياسات المحاسبية و التغيرات في التقديرات المحاسبية و الأخطاء .
- ✓تسوية بين المبالغ المسجلة في بداية و نهاية الفترة ، مع الإفصاح بشكل منفصل عن التغيرات الناتجة من الربح أو الخسارة ، و كل بند من الدخل الشامل و الآخر .
- ✓كما يضيف المعيار بأن يتم عرض إما في قائمة التغيرات في حقوق الملكية أو الملاحظات مبالغ الحصص المعترف بها كتوزيعات إلى الملاك خلال الفترة و مبلغ كل سهم .

**المطلب الثالث** : **علاقة طرق القياس المحاسبي بالربحية** .

تعتبر الربحية هي الأساس الذي يقوم عليه مستقبل شركات التأمين حيث تظهر أهميتها كونها توفر حماية لمصالح حملة وثائق التأمين ، حيث تظهر أهميتها كونها توفر حماية لمصالح حملة وثائق التأمين و ذلك من خلال الوفاء بمستحقاتهم في الأوقات المحددة ، و أيضا تعتبر ضمانا لنجاح و بقاء و إستمرارية نشاط شركات التأمين لما لها من أهمية إقتصادية و إجتماعية ، و كونها تمثل أهم عناصر قوة و متانة المركز المالي لشركات التأمين و كونها حلقة وصل بين رأس المال و المخاطر الإقتصادية ، فغياب الربحية دلالة على عدم قدرة المؤسسة على مواجهة المسؤوليات التي أوجدتها التعاقدات تجاه حملة الأسهم و حملة الوثائق ، و سعي شركات التأمين إلى العمل على الحفاظ على ثقة العملاء من ناحية و زيادة أرباحها من ناحية أخرى من خلال قيامها بالعديد من الإستثمارات[2]. و ضمن هذا المطلب سنتطرق إلى :

- ـ مفهوم الربحية مؤشراتها و معايير قياسها .
- ـ أثر طرق القياس على جودة المعلومات .
- ـ أثر طرق القياس على الربحية .

**الفرع الأول** : **الربحية و مؤشراتها و معايير قياسها**

**أولا** : **الربحية** :

تأتي الأرباح في شركات التأمين ، في العادة من مصدرين : الأول أرباح ناتجة عن العمل التأميني ، و الثاني أرباح ناتجة عن إستثمارات شركات التأمين في أوجه الإستثمارات المختلفة ،كإستثمارات عقارية ، ودائع لدى البنوك و تلعب عوائد إستثمارات شركات التأمين دورا كبيرا في إستمرارية و بقاء هذه الشركات في سوق التأمين ، حيث قد تحقق شركات التأمين خسائر من العمل التأميني ، إلا أنها تستمر في مزاولة نشاطها التأميني ، و ذلك بسبب أنها تحقق أرباحا أو عوائد نتيجة إستثماراتها المختلفة و يتبين ذلك من نتائج أعمالها حيث يلاحظ نمو في حقوق المساهمين و توزيع الأرباح .

---

[1] Avis N° 89 Portant plan et règles de fonctionnement des comptes et présentation des étas financier des entetes d’assurance et ou réassurance ; ministère des finance ; conseil national de la comptabilité ; algerie ; 2011 ; P81

[2] د . سيد عبد الفتاح ، د. ياسر زكريا الشافعي ، قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة واثرها على الملاءة المالية في شركات التأمين ، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة ، العدد الثامن ، ديسمبر 2019 ، ص721 .

**1ـ أصنافها :**

تصنف الأرباح في شركات التأمين إلى ثلاثة أنواع[1] :

1* الربح الإجمالي : و يعرف بأنه الفرق بين ما بين إجمالي الأقساط المتحققة و إجمالي التعويضات المدفوعة ، لكن لا يتبين من خلال إحتسابه ، حقيقة أداء شركات التأمين ، أي هل حققت أرباح أم تكبدت خسائر ، و لهذا تقوم شركات التأمين عادة بحساب ما يسمى بالربح الفني .

2* الربح الفني : و يعرف بأنه الربح المتحقق من العمل التأميني ، الذي تمارسه شركات التأمين و بدون إضافة عوائد الاستثمارات إليه ، و في الغالب يحسب كصافي الربح و ليس كإجمالي الربح .

و يحسب الربح الفني من خلال المعادلة التالية :

صافي الربح الفني = الربح الإجمالي – [ احتياطي ادعاءات تحت التسوية ( أخر المدة – أول المدة ) + احتياطي أخطار سارية ( أخر المدة – أول المدة ) + أقساط فائض الخسارة + عمولات المدفوعة ] + عمولات مقبوضة .

3* صافي الربح : و يعرف بأنه الربح ، أو العائد النهائي من العمل التأميني و من عوائد الإستثمارات النهائية و يحسب من خلال المعادلة التالية :

صافي الربح = صافي الربح الفني + إيرادات أخرى – مصاريف إدارية وعمومية .

**ثانيا مؤشرات الربحية :**

إن مؤشرات الربحية تعكس الأداء الإجمالي للشركة و تعتبر من أهم المؤشرات المالية على العكس من المؤشرات الأخرى التي تكشف قدرة الشركة على توليد الأرباح من مبيعاتها ، و سيتم التطرق في هذه الفقرة إلى أهم المؤشرات و الأكثر إستعمالا و هي كما يلي[2] :

- ❖ هامش الربح الصافي : تقيس هذه النسبة العلاقة بين صافي الربح و المبيعات إذا إنخفضت النسبة فيعني ذلك أن المؤسسة غير قادرة على تحقيق الأرباح و بالتالي تنخفض العوائد لحملة الأسهم أما إذا حدث العكس فإن ذلك مؤشر إيجابي و يساعد المؤسسة على مواجهة التحديات المتعلقة بنقص السيولة و إنخفاض المبيعات في المستقبل و إذا ما أتيحت بيانات تحليلية إضافية للمحلل يمكنه من حساب نسبة صافي الربح بعد الضريبة إلى صافي المبيعات .

  نسبة هامش اربح = صافي الربح بعد الضريبة ÷ المبيعات × 100

- ❖ العائد على حق الملكية ROE : يقيس العائد المتحقق عن إستثمار أموال المالكين و يكشف عن أداء الإدارة و أن إرتفاع معدل العائد على حق الملكية هو دليل أداء الإدارة الكفأة كما أن إرتفاع هذا المعدل دليل على المخاطرة العالية الناجمة عن الزيادة أما الإنخفاض فيدل على تحول متحفظ بالقروض .

  معدل العائد على حق الملكية = صافي الدخل ÷ حق الملكية × 100

- ❖ العائد على الموجودات ROA : و يسمى عائد مدة أو فترة الإحتفاظ و يعبر عنه بالتغير في قيمة الإستثمار و يقيم المستثمرون عموما العائد بشكل نسبة أي أن معدل العائد المتحقق هو معدل العائد الفعلي الناتج عن الإستثمار و يمكن

[1] راضي محمد العضايله ، العوامل المؤثرة في ربحية شركات التأمين في الاردن ، رسالة ماجيستر في الاقتصاد ، قسم الاقتصاد والعلوم المالية والمصرفية ، جامعة مؤتة 2004 ، ص10 .

[2] م . م . مخلد حمزة ، م . م . محمد عبد الواحد ، تقييم الاداء المالي باستخدام بعض مؤشرات الربحية والسوق ، دراسة حالة في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، مجلة كلية الرافدين الجمعة للعلوم ، العدد 39 / 2016 ، ص 310 .

حساب العائد شهريا و ربع سنوي و في المعتاد يحسب العائد المتحقق سنويا و العائد الذي سيتم التركيز عليه هنا هو العائد المتحقق من إستثمار الأموال في الأوراق المالية و ذات الأسهم العادية .

العائد على الموجودات = الربح الصافي بعد الضريبة ÷ مجموع الموجودات × 100

- ❖ هامش الربح الإجمالي :[1] و تدل هذه النسبة على كفاءة الإدارة في تسعير و توليد المبيعات و السيطرة على الكلف و تحتسب من قسمة الربح الإجمالي ( المبيعات ــ كلفة البضاعة المتاحة للبيع ) على صافي المبيعات و كلما زادت هذه النسبة كلما كان أفضل .
- ❖ نسبة هامش الربح التشغيلي : تقيس هذه النسبة الكفأة التشغيلية الشاملة للمؤسسة و يتم إحتسابها عن طريق قسمة الربح التشغيلي على صافي المبيعات و كلما زادت هذه النسبة كلما كان أفضل .
- ❖ نسب التغطية : و هي تقيس مدى قدرة المؤسسة على سداد أعبائها المالية الثابتة و من أمثلتها فوائد الديون و الإيجارات المستحقة و إحتياطات سداد القروض و هذه النسب تعد مؤشر للمخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسة و من ثم تعد ذات أهمية للمقرضين و تحسب كما يلي :

معدل تغطية الفوائد = صافي الربح قبل الفائدة والضريبة ÷ الفائدة .

**ثالثا معايير قياس الربحية** : هناك ثلاث معايير لقياس الربحية :[2]

- ✓ **المعيار الأول** : القوة الإرادية و يقصد بها قدرة المؤسسة على توليد الأرباح التشغيلية و تستند على مدخل صافي الربح الناتج عن الأرباح التشغيلية .
- ✓ **المعيار الثاني** : العائد على الاستثمار و يستند على مدخل صافي الربح الشامل .
- ✓ **المعيار الثالث** : العائد على حقوق الملكية و يستند أيضا على مدخل صافي الربح الشامل .

**1ـ مفهوم القوة الإرادية** : هي قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من العمل الأساسي الذي تقوم به ، وهي عبارة عن قدرة المبيعات على توليد الأرباح التشغيلية و كذلك قدرة الأصول العامة الملموسة على توليد المبيعات و هي تقيس قدرة المؤسسة على توليد أرباح تشغيلية من أصولها العاملة الملموسة أي الأصول التي ضمن العمل الأساسي للمؤسسة و هي أصول يستثنى منها الإستثمارات قصيرة الأجل ، شهرة المؤسسة ن براءة الإختراع مصاريف التأسيس و العلامة التجارية .

**2 ـ مفهوم العائد على الاستثمار** : يسمى أيضا العائد على الأصول و هو من المقاييس المهمة لقياس الربحية و يستخدم كذلك لتقييم المؤسسة بشكل عام و هو يعتمد على مدخل الربح الشامل و يساوي صافي الربح بعد الفوائد و الضرائب مقسوما على مجموع الأموال المستثمرة ( مجموع الأصول ) ،كذلك يقيس العلاقة بين الربح الصافي بعد الفوائد و الضرائب وحجم الأصول أي مدى قدرة قيمة المستثمر في الأصول ( بغض النظر عن الطريقة التي يتم بها تمويل الأصول ) على توليد الأرباح صافية بعد الفوائد و الضرائب و بذلك فإنه يعكس كفاءة أنشطة العمليات و الأنشطة التمويلية .

**3 ـ مفهوم العائد على حقوق الملكية** : و يسمى أيضا بالعائد على أموال المساهمين أو أصحاب المشروع أو العائد على القيمة المضافة و يأخذ هذا المقياس بعين الإعتبار أثر النشاطات التشغيلية و التمويلية وعندما لا يوجد ديون في هيكل رأس المال المؤسسة فإن معدل العائد على حقوق الملكية يساوي معدل العائد على الأصول .

---

[1] رسل صباح نوري ، قياس ربحية الشركة باستخدام المؤشرات المالية ، مجلس كلية الادارة والاقتصاد، قسم ادارة الاعمال في جامعة القادسية ، ص12 ، 13 .

[2] عزالدين كريمة ، تأثير السيولة على ربحية شركات التأمين ، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي ، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ، جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم ، الجزائر ص 40 ، 41 .

**الفرع الثاني : أثر الطرق القياس المحاسبي على جودة المعلومات المالية .**

تهدف المؤسسة الاقتصادية إلى نشر القوائم المالية التي تتضمن المعلومات المحاسبية المفيدة لإتخاذ مختلف القرارات من أطراف مختلفة سواء داخلية أو خارجية ، شريطة أن تمتاز تلك المعلومات المحاسبية بالجودة و تتصف بالخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية لكي تكون معبرة عن الأحداث الإقتصادية ذات الصلة بالمؤسسة بصورة أكثر واقعية .

فالخصائص النوعية هي الصفات التي تجعل المعلومات المعروضة في القوائم المالية ذات فائدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية[1] و تجعل المعلومات المحاسبية ذات جودة عالية ، و الإطار المفاهيمي الذي نشر في عام 1989 من قبل لجنة المعايير المحاسبية الدولية قد قدم الخصائص الأربع النوعية الرئيسية التالية : [2]

- ✓ الملائمة : يقصد بها ملائمة المعلومات للتوقيت المناسب أو التنبؤ بالمستقبل أو إمكانية التحقق من التوقعات .
- ✓ الموثوقية : ويقصد بها نوعية المعلومات المحاسبية و التي يجب أن تتوافر فيها ثلاثة سمات هي : القابلية للتحقق ، الصدق و الحياد .
- ✓ القابلية للمقارنة : يقصد بها قابلية المعلومات المحاسبية الخاصة بالمؤسسة المعينة للمقارنة بمعلومات مماثلة عن مؤسسة أخرى مماثلة لنفس الفترة المالية أو على مستوى نفس المؤسسة لعدد من الفترات المالية .
- ✓ القابلية للفهم : تعني قابلية الفهم للمعلومات المحاسبية أي يتم تصنيف و عرض المعلومات بشكل واضح و دقيق .

و لإعطاء صورة صادقة عن الظواهر الاقتصادية يكون الجدل قائم حول إختيار الطريقة المناسبة في إظهار المعلومات بشكل أفضل و يمكن الوثوق في المعلومات المتولدة عنها . و هذا ما يؤدي بنا إلى التساؤل حول أثر تطبيق طرق القياس على جودة المعلومات التي تحتويها القوائم المالية .

و لبيان ذلك الأثر يمكن أن نستعرض العلاقة المحاسبية بين كل طريقة و أهم خصائص جودة المعلومات المحاسبية الواجب توافرها في القوائم المالية :

1. **تأثير التكلفة التاريخية على جودة المعلومات المالية** : للتكلفة التاريخية آثار على جودة المعلومات المحاسبية نوجزها
2. فيما يلي:[3]

- أثر التكلفة التاريخية على خاصية ملائمة المعلومات المحاسبية : فالمعلومات التي تنتج عن تقييم بعض الموجودات بالتكلفة التاريخية تكون موضوعية لكنها غير ملائمة بسبب التغير في الأسعار ، فالقيم التاريخية تصبح غير واقعية و بالتالي القوائم المالية لا تمثل المركز المالي الحقيقي للمؤسسات ، و يستند أساس التكلفة التاريخية إلى فرض ثبات وحدة القياس النقدي ، لكن في حالة التغيرات الكبيرة في الأسعار تصبح وحدة القياس المستخدمة غير متجانسة بالنسبة للعمليات و الفترات المالية . الأمر الذي يتسبب في عدم مصداقية القوائم المالية حيث تصبح عاجزة عن تصوير الحقائق الإقتصادية ، كما أنه ينتج عن التكلفة التاريخية قياس غير سليم للربح ذلك أن الأرباح الظاهرة في القوائم المالية التقليدية تنخفض بمعدل كبير عن حالة قياس التكلفة بالأسعار الجارية بمعنى أن جزء من الأرباح يكون ربحا وهميا .

---

[1] د. يوسف محمد جربوع ، نظرية المحاسبة ( الفروض ، المفاهيم ، المبادئ والمعايير ) ، الطبعة الاولى ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2013 ، ص123 .

[2] د. جعفر عثمان الشريف ، القياس المحاسبي وفقا لأساس القيمة العادلة واثره في جودة المعلومات المحاسبية في الشركات السودانية ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية ، المجلد 07 ، العدد 01 ، جوان 2020 ، ص345 ، 346 .

[3] د . قوادري عبلة ، اثر استخدام التكلفة التاريخية في القياس على جودة المعلومات المحاسبية ، دكتورا في المالية والمحاسبة ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2017 ، ص 249 .

- أثر التكلفة التاريخية على خاصية موثوقية المعلومات المالية : تتميز التكلفة التاريخية بإمكانية التحقق من بياناتها الأمر الذي يوفر لنا درجة أكبر من الموضوعية ، ذلك أن الأسعار محددة و معروفة بالكامل عند حدوث الصفقة أو المعاملة التجارية ، و هي غير قابلة للجدل أو التغيير كما أنها واقعية و ليست إفتراضية مؤيدة بالمستندات و الوثائق ، و بالتالي إمكانية الإعتماد على المعلومات المحاسبية لإكتسابها درجة الموثوقية البعيدة عن الذاتية و التحيز الشخصي.
- أثر التكلفة التاريخية على خاصية القابلية للمقارنة : يتميز نموذج التكلفة التاريخية بالقابلية للمقارنة و القياس في ظل حالة من الثبات و الإستقرار الإقتصادي ، لكن يعاب على إستخدام التكلفة التاريخية في حالة عدم إستقرار الأسعار صعوبة المقارنة بين المراكز المالية خلال عدة فترات محاسبية متتالية .
- أثر التكلفة التاريخية على خاصية القابلية للفهم : تعتبر التكلفة التاريخية سهلة الفهم و غير معقدة لأن الأسعار محددة و معروفة بالكامل عند حدوث الصفقة أو المعاملة التجارية و هي غير قابلة للجدل أو التغيير لذلك إستمر تطبيق هذا المبدأ لفترة طويلة من الوقت لهذا نجد العديد من مؤيديه و الذين يرونه الأساس السليم في القياس ، و بالمقابل نجد العديد من الدراسات التي تؤكد على بيانات التكلفة التاريخية لا تمثل المركز المالي الحقيقي للمؤسسة و ذلك في ظل بعض الأوضاع الخاصة .

### 2 ــ تأثير القيمة العادلة على جودة المعلومات المالية :[1]

- تأثير القيمة العادلة على خاصية الملائمة : نظرا لإحتياج المستثمرين و المقرضين إلى معلومات مفيدة و إلى ملائمة تساعدهم في إتخاذ القرارات فقد أصبح التوجه إلى أكثر ملائمة المعلومات التي توفرها أكثر منه مدى موثوقيتها و التوجه إلى ما يسمى بالقيمة العادلة بدلا من التكلفة التاريخية ، لكون إستخدام القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي يعزز من الخصائص النوعية للمعلومات المالية كما يوفر قياس أكثر واقعية و ملائمة للأرباح و التدفقات النقدية المستقبلية و يخلقونها من الشفافية و الثقة لدى مستخدمي القوائم المالية .
- تأثير القيمة العادلة على خاصية الموثوقية :[2] و بمطابقة خصائص الموثوقية على المعلومات المحاسبية التي توفرها القيمة العادلة يلاحظ أنها تتحقق بشرط توافر مقومات الأسواق النشطة لكافة العناصر المحاسبية و على الجانب الآخر يمكن القول أن هناك الكثير من عناصر الأصول و الإلتزامات ليس لها سوق نشطة . الأمر الذي يجعل تقديرات القيمة العادلة ذاتية مما يزيد عدم دقة التقارير المالية و جودتها و تفقد معها الموثوقية بأركانها الثلاثة لإعتمادها على التقدير الشخصي .
- تأثير القيمة العادلة على خاصية القابلية للمقارنة : ترتبط خاصية الثبات و قابلية المقارنة فهما وجهان لعملة واحدة و بما أن المعلومات المحاسبية عن القيمة العادلة تفتقد للثبات فهي بذلك تفتقد قابلية للمقارنة و ذلك بسبب تعدد نماذج تقديرات القيمة العادلة لعناصر الأصول و الإلتزامات المالية نتيجة تعدد العوامل المؤثرة في القيمة العادلة للأداة المالية و خاصة عند تعدد أساليب التقييم المستخدمة .
- تأثير القيمة العادلة على خاصية القابلية للفهم :[3] يوفر تطبيق محاسبة القيمة العادلة خاصية القابلية للفهم حيث يتولد عن تطبيق محاسبة القيمة العادلة معلومات محاسبية مصنفة بشكل واضح و موجزة تجعلها مفهومة و خالية من الغموض و التعقيد .

[1] د . قوادري عبلة دراسة مقارنة بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة من وجهة نظر مهني المحاسبة في الجزائر ، مجلة الابحاث الاقتصادية لجامعة البليدة 2 ، العدد 19 ، ديسمبر 2018 ، ص113 .

[2] ا. هواري معراج ، حديدي ادم ، دور القياس والافصاح بالقيمة العادلة في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية ومعوقات تطبيقها في البيئة المحاسبية الجزائرية ، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية ، دراسات اقتصادية ، ص 17 .

[3] هجيرة بوزوينة ، مرجع سبق ذكره، ص14 .

**الفرع الثالث :أثر الطرق على دلالة الربحية .**

إن المعلومات التي تقدمها المحاسبة في المؤسسات المالية لابد لها أن تتمتع بقدر من الشفافية ، حتى يتمكن المستخدمين من إتخاذ قراراتهم فقد إهتمت العديد من الجهات المهنية مثل ( IASB ; FASB ) بتوفير معلومات محاسبية اللازمة لخدمة المؤسسات المالية في العالم و لاسيما تلك المعلومات ذات التأثير على قرارات الإستثمار بهدف تدعيم ثقة المستثمرين في المؤسسات المالية علما عن أي قرار لا يتم بمعزل عن البيئة المعلوماتية التي تحيط به . [1]

فالمؤشرات المالية ( الربحية ) هي جزء من المعلومات التي تقدمها المحاسبة و التي تعد من الأدوات التحليلية ذات الجاذبية بسبب بساطتها و ملائمتها للمستخدم و في كثير من الأحيان يتم إتخاذ قرارات بناءا على هذه العمليات الحسابية التي تتضمن العلاقات بين البيانات و تتوقف جودة هذه المؤشرات على جودة البيانات التي تستند إليها و المعلومات التي تقارن بها ، و يظهر الأثر جليا من خلال دراسة المؤشرات المالية بناءا على المعلومات المستوحاة من القوائم المالية أي :

- الدراسة التي تستند إلى التكلفة التاريخية .
- و الدراسة التي تستند إلى القيمة العادلة .

فالقياس المحاسبي الذي يستند إلى التكلفة التاريخية يؤدي عبر الزمن إلى فقدان القيمة الحقيقية لرأس المال ، بمعنى أنه عند تاريخ الإقتناء يكون رأس المال أو جزء منه ( مقدار ما تمثله الأصول المقتناة في ذلك التاريخ من رأس المال ) عند القيمة الحقيقية له حسب مؤشرات السوق الرسمية ، و بعد ذلك التاريخ و بتلك القيمة تبتعد هذه الأخيرة عن قيم السوق الرسمية و بالتالي عن القيمة الحقيقية للأصول [2]. لذا فإن المؤشرات المالية التي تستند إلى التكلفة التاريخية تؤدي إلى تشوهات في عملية قياس الأداء

و ذلك لعدم الأخذ بنظر الحسبان التغيرات الخاصة بالأسعار و الذي يؤدي إلى تقديرات غير صحيحة للمركز المالي للمؤسسة و مركز الأداء الخاص بها .

فالتغير في مستويات الأسعار له تأثيرا مباشرا و مهما على المؤشرات المالية حيث إلى صعوبة إحتساب المؤشرات المالية و ذلك عندما يتم شراء بعض موجودات الوحدة الإقتصادية في فترات أسعار مختلفة و لابد بالطبع إدراج تلك الأصول في الميزانية العمومية بالأسعار التي تم شراؤها دون أن تعدل تلك الأسعار لتتلاءم مع التغير في مستوياتها . و نتيجة لذلك فإن المؤشرات المالية قد لا تعطي نتائج دقيقة تصلح للمقارنة .

ضف إلى ذلك أن فرض ثبات وحدة النقد يجعل البيانات المالية المعدة في فترات تسودها معدلات الأسعار مرتفعة مضللة في تعبيرها عن حقيقة أداء الوحدة الإقتصادية ، و هذا ما يفقد المؤشرات المالية المشتقة من تلك البيانات مدلولها ، و بالتالي مدى صلاحيتها كأداة لتقييم الأداء الحالي للوحدة الإقتصادية أو إتجاهاتها المستقبلية . لأن مبدأ التكلفة التاريخية الذي يعد الحجر الأساس في إعداد البيانات المالية يفرض على المحاسب إهمال التقلبات السعرية التي تحدث على قيمة الموجودات و المطلوبات هذا ما ينعكس على مدلول الأرقام التي تظهر في تلك البيانات إذ نجد منها مثلا أرقام التي تظهر في قائمة الدخل مثلا تعبر عن الأنشطة بقيم أقرب ما تكون أسعارها الحاضرة ، بينما تعد الأرقام التي تظهر في الميزانية بشأن الموجودات و مطلوبات الوحدة الإقتصادية و حقوق الملكية فيها من أسعار تاريخية ، لهذا فإن المؤشرات المالية التي ترتبط بين أرقام بيانات قائمة الدخل من جهة

[1] د . ابراهيم عبد موسى السعبري ، والباحث زيد عائد مردان ، القيمة العادلة وتأثير استعمالها في مؤشرات الاداء المالي في المصارف التجارية ، الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ' السنة الثامنة ، العدد الخامس والعشرون ، ص238 .

[2] طالب عبد العزيز ، درواسي مسعود ، اثر القياس المحاسبي على جودة نتائج التحليل المالي مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية ،مجلد 06 ، العدد 01 ، 2020 ، ص93 .

و بيانات الميزانية من جهة أخرى تفتقد إلى خاصية الاتساق أو التجانس مما يفقدها الموضوعية و المصداقية و لاسيما خلال ظروف التضخم الإقتصادي الجامح .[1]

و لكن عند القيام بالقياس الذي يستند إلى القيمة العادلة أي إعادة تقييم الأصول الثابتة فيتم إرجاع الأصول إلى قيمتها الحقيقية حسب مؤشرات السوق البحتة ، حيث أن الأصول هي من رأس المال و المنطق واضح ، أي أن الفارق من عملية التقييم ( الربح ) يوضع في طرفي الميزانية [2]، لهذا فإن إعداد البيانات وفقا للقيمة العادلة تحقق مؤشرات تعكس بدقة الوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية ، كما أنها تعزز الشفافية من خلال سماحها بتحديد متطلبات العرض و الإفصاح للمعلومات المالية و التي تحقق المنفعة الرئيسية للمستخدمين في إدارة و قياس المخاطر و تحديد كمية رأس المال الذي يجب تكريسه لخطوط الأعمال المتنوعة و إتخاذ قراراتهم الإقتصادية المناسبة و إستنباط توقعاتهم المستقبلية ، و بالتالي فإن مؤشرات الربحية التي تقوم على إفتراض أن القوائم المالية تكون لديها قابلية للمقارنة من سنة لأخرى فهذا ما تتميز به محاسبة القيمة العادلة حيث تحسن إمكانية المقارنة عن طريق توفير أساس منطقي يجعل البنود متشابهة تبدو كذلك و البنود غير المتشابهة لا تبدو متشابهة ، فهذا ما يميز عن التكلفة التاريخية التي تضعف من القابلية للمقارنة عن طريق جعل الأشياء المتشابهة تبدو مختلفة والعكس، هذا يعني إمكانية المقارنة بين نتائج الأعمال لهذه السنة مع السنوات السابقة للمؤسسة الإقتصادية و السبب في ذلك إختلاف الظروف الإقتصادية المحيطة أي أن طريقة القياس هذه تتأثر بالظروف الإقتصادية و كذلك المقارنة بين هذه الوحدة الاقتصادية وأخرى مشابهة لها داخل القطاع نفسه فعلى الرغم من الصعوبات التي تواجه القيمة العادلة إلا أنها تعد الطريقة الأكثر فعالية و الطريقة المثلى لعكس الواقع الإقتصادي بشكل أفضل منه بالمقارنة مع التكلفة التاريخية ، و بالتالي فإن منهج القيمة العادلة يقدم نتائج أكثر شفافية و معلومات إضافية تتناسب بشكل أفضل مع أهداف المحاسبة المختلفة و أهمها :

- تعبر بدقة عن الوضع الحالي للمؤسسة و التي يمكن القول بأنها صورة حقيقية و عادلة .
- تقدم تقارير ذات مؤشرات مالية قابلة للمقارنة و الفهم .
- تقدم مؤشرات مالية أكثر ملائمة .

---

[1] ابراهيم عبد موسى السعبري ، والباحث زيد عائد مردان ، مرجع سبق ذكره ص 239 .

[2] طالب عبد العزيز ، درواسي مسعود، مرجع سبق ذكره ص 93 .

## المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية

**تمهيد :**

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع طرق القياس ، لكن تطرقت له من زوايا و نواحي مختلفة و قد تنوعت هذه الدراسات بين العربية و الأجنبية . سوف نستعرض في هذه الدراسة جملة من الدراسات التي تم الإستفادة منها ، مع الإشارة إلى أبرز ملامحها و تقديم تعليق عليها يتضمن جوانب الاتفاق و الاختلاف ، و بيان الفجوة و الفارق الذي تعالجه الدراسة الحالية ضف إلى ذلك أن الدراسات التي سوف يتم استعراضها جاءت في فترات زمنية مختلفة ، و شملت جملة من الأقطار و البلدان مما يشير إلى تنوعها الزمني و الجغرافي ، و قد تم تصنيف هذه الدراسات حسب المتغيرات الرئيسية للدراسة و حسب كونها دراسات عربية و أجنبية إلى ثلاثة محاور و هي كالتالي :

1/ الدراسات العربية و الأجنبية التي تناولت محور القياس و طرقه .

2/ الدراسات العربية و الأجنبية التي تناولت محور الربحية .

3/ الدراسات العربية و الأجنبية التي تناولت محور الربط بين القياس و الربحية .

### المطلب الأول : الدراسات باللغة العربية :

في حدود المطالعة تم التطرق إلى أهم الدراسات العربية التي تناولت الموضوع و المتمثلة في :

❖ **الفرع الأول : الدراسات التي تناولت القياس المحاسبي :**

**– دراسة ( قوادري عبلة ، 2017 ) بعنوان " أثر إستخدام التكلفة التاريخية في القياس على جودة المعلومات المحاسبية " مجلة أبعاد إقتصادية ، المجلد 08 ، العدد 01 ، سطيف :**

هدفت الدراسة إلى تبيان أثر التكلفة التاريخية على جودة المعلومات المحاسبية ، حيث قامت الباحثة بدراسة إستبيانية شملت العينة على مجموعة من مهني المحاسبية في الجزائر ، من خلال إستخدام أداة الإستبيان لجمع البيانات بالإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة ، حيث توصلت الباحثة إلى نتائج أهمها أن المعلومات المقاسة إستنادا لمبدأ التكلفة التاريخية تتصف بالموثوقية العالية و القابلية للفهم في حين أنها لا تتميز بالملائمة و القابلية للمقارنة حسب وجهة نظر عينة الدراسة فهي لا توفر المعلومات في الوقت المناسب ، و بذلك يمكن متخذي القرار من التنبؤ كما أنها لا تأخذ التغيير في القدرة الشرائية في المكان

**– دراسة ( خيضر سلمان ذياب ، رجاء رشيد رشيد عبد الستار ، 2019 ) بعنوان " القيمة السوقية المضافة بين جدلية مفهوم التكلفة التاريخية و القيمة العادلة " مجلة دراسات محاسبية و مالية ، المجلد 11 العدد 37 ، العراق :**

هدفت الدراسة إلى إجراء مقارنة بين التكلفة التاريخية و القيمة العادلة لإثبات صحة و سلامة أي من القياس أفضل لإعداد القوائم المالية حيث شملت عينتها شركتي الأمين و الخير للاستثمار المالي ، بإستخدام منهج دراسة حالة كأداة للبحث في الدراسة الميدانية لجمع البيانات حيث تم تشخيص مشكلة واقعية تتمثل في قصور مفهوم التكلفة التاريخية في تقييم الموجودات مقابل خاصية الملائمة لمفهوم القيمة العادلة ، حيث تم التوصل إلى نتائج أبرزها أن القيمة العادلة عند إعداد القوائم المالية مكملة لتلك التي يتم إعدادها على أساس التكلفة التاريخية مما يؤثر على زيادة الإفصاح المحاسبي .

**– دراسة ( الحاج قويدري ، قورين عمر عبو ، 2019 ) بعنوان " أهمية القياس بالقيمة العادلة في ظل معايير المحاسبية الدولية ( IFRS / IAS ) " مجلة أراء للدراسات الإقتصادية و الإدارية ، المجلد 01 ، العدد 01 ص 77 – 91 ، الشلف :**

هدفت إلى تبيان أهمية القيمة العادلة كأساس للقياس و مهم للإعتراف و الإفصاح في المعالجة المحاسبية للعمليات المالية و ذلك لأنه يميل إلى للواقعية في تقييم الأصول و إظهار وفق ما جاء في المعايير المحاسبية الدولية ( IFRS/ IAS) حيث كانت دراسة تحليلية وصفية تناولت القيمة العادلة ، وقد توصل الباحث إلى نتائج أهمها أن عملية القياس بالقيمة العادلة تهدف إلى إظهار العناصر و الأصول بقيمة أقرب ما يمكن للواقع ، كما أن تحديد القيمة العادلة يتطلب توفر 4 شروط أساسية و هي ضرورة وجود سوق نشطة توفر كوادر مؤهلة ، توفر قوانين و تشريعات تنظم وتضبط أخلاقيات العمل ضرورة أن يتم التبادل بين الطرفين في حرية تامة دون ضغوط ، ضف إلى ذلك أنها تظهر القوائم المالية بالقيمة الحقيقية التي تعكس حقيقة الوضع المالي و الإقتصادي للمؤسسة ، كما أنها تساعد قياس كفاءة أسعار الأسهم و السندات و تساهم في تعزيز الحكومة .

**– دراسة ( هجيرة بوزوينية ، 2019 ) بعنوان " واقع القياس و الإفصاح في الجزائر و أثره على جودة المعلومات المالية وفق متطلبات SCF " مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات ، المجلد 08 ، العدد 02 ، ص08 – 27 الجزائر :**

هدفت الدراسة إلى محاولة التعرف على واقع تطبيق القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة من جهة و واقع الإلتزام بمتطلبات الافصاح المحاسبي من جهة أخرى حسب SCF و أثر ذلك على جودة المعلومات المالية ، حيث شملت عينة الدراسة على الأكاديميين و المهنيين و المستخدمين و تم إستخدام أداة الإستبيان كأداة للبحث في الدراسة الميدانية لجميع البيانات و المعلومات المتحصل عليها ، حيث توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الإلتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي و تطبيق نموذج القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي و جودة المعلومات المالية .

❖ **الفرع الثاني : الدراسات التي تناولت الربحية**

**– دراسة ( خالد لافي النيف و هناء محمد الحنيطي ، 2015 ) بعنوان "محددات ربحية شركات التأمين الإسلامية الأردنية " مجلة مؤتة للبحوث و الدراسات ، المجلد 31 ، العدد 03 ، الأردن :**

هدفت الدراسة إلى تبيان محددات ربحية شركات التأمين الإسلامية ، حيث شملت عينة الدراسة على شركات التأمين الإسلامية العاملة خلال فترة الدراسة و المكونة من شركتين هما شركة التأمين الإسلامي و الشركة الأولى للتأمين حيث تم إستخدام الإستبيان كأداة لجمع البيانات و أسلوب انحدار البيانات المقطعية ( بيانات البانيل ) بإستخدام برنامج Eviews لإستكشاف أثر المتغيرات الخارجية و المتغيرات الداخلية الممثلة بالتضخم و النمو الإقتصادي و حجم الشركة و نسبة الرافع المالي و مخاطر السيولة و معدل الخسارة على ربحية شركات التأمين الإسلامية في الأردن في الفترة من الربع الأول من عام 2008م إلى الربع من عام 2013م ، و قد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن المتغيرات المستقلة التي تؤثر في العائد على الموجودات بدلالة إحصائية هي معدل التضخم و حجم الشركة و نسبة الرافع المالي و معدل الخسارة ، مع عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لكل من متغير معدل النمو الإقتصادي و مخاطر السيولة .

**– دراسة ( أنس مصلح ذياب طراونة ، 2015 ) بعنوان " العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية " مذكرة ماجستير ، تخصص محاسبة ، قسم المحاسبة و التمويل ، كلية الأعمال ، جامعة الشرق الأوسط عمان :**

هدفت الدراسة إلى تبيان العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية ، حيث شملت عينة الدراسة 72 مبحوثا من كافة شركات التأمين الأردنية البالغ عددها 24 شركة ، إستخدم الإستبيان كأداة لجمع البيانات وفق المنهج الوصفي التحليلي لإختبار أثر مجموعتين من المتغيرات المستقلة ، و هي العوامل الخارجية ( البيئة القانونية الإقتصادية و التنافسية ) و العوامل الخارجية ( التخطيط المالي و الرقابة الداخلية و الكفاءة الإدارية )في الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية ( العائد على الأصول و العائد على الملكية ) و قد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لكل من العوامل الداخلية و الخارجية في الأداء المالي لشركات التأمين ذلك لأن العوامل الخارجية ذات قدرة على التنبؤ بالأداء المالي لشركات التأمين .

**– دراسة ( رانيا حسن ، 2020 ) بعنوان " دراسة العلاقة بين الأقساط المكتوبة و الربحية في شركات التأمين السورية الخاصة خلال ( 2008 – 2017 ) مجلة جامعة تشرين . العلوم الاقتصادية و القانونية ، المجلد 42 ، العدد 03 سوريا :**

هدفت الدراسة إلى تبيان العلاقة بين الأقساط المكتوبة و الربحية في شركات التأمين ، حيث شملت عينة الدراسة شركات التأمين الخاصة في سوريا ، إستخدم الإستبيان كأداة لجمع البيانات و المنهج الوصفي التحليلي لتحليل تطور الأقساط المكتوبة في شركات التأمين الخاصة في سوريا خلال ( 2017/2008 ) بإستخدام مؤشرات العائد على الأصول و العائد على حقوق الملكية كمؤشر للربحية لتحديد تأثير الأقساط المكتوبة على الربحية ، و قد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الأقساط المكتوبة و العائد على حقوق الملكية في حين أن تأثير الأقساط المكتوبة لم يكن مهما على العائد على الأصول .

**– دراسة ( لنصاري عبد القادر ، 2020 ) بعنوان " العوامل المؤثرة على ربحية شركات التأمين التكافلي " دراسة قياسية لشركات التأمين التكافلي بماليزيا خلال الفترة ( 2012– 2019 ) ، مجلة التكامل الاقتصادي ، المجلد 08 ، العدد 03 ، ماليزيا :**

هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على ربحية شركات التأمين التكافلي بماليزيا ، حيث شملت الدراسة الميدانية عينة مكونة من 9 شركات تأمين تكافلي خلال الفترة 2012- 2019 ، بإستخدام عدة مؤشرات عن المتغيرات المستقلة و المنهج الوصفي التحليلي حيث تمثلت المتغيرات المستقلة على ( نسبة الرفع المالي ، نسبة السيولة النقدية ، معدل الخسارة ، حجم الشركة ) ، أما بالنسبة لمتغير التابع الربحية فقد عبر عنه بمعدل العائد على حقوق الملكية ، و قد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن هناك تأثير سلبي لكل من نسبة الرفع المالي و نسبة الخسارة على العائد على حقوق الملكية ، و تأثير إيجابي لحجم الشركة على العائد على حقوق الملكية ، مع عدم وجود تأثير للسيولة النقدية على العائد على حقوق الملكية .

❖ **الفرع الثالث : الدراسات التي تناولت الربط بين القياس و الربحية :**

**– دراسة ( محمد كويسي ، 2011 ) بعنوان " آثار التضخم المالي على القوائم المالية في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية " مذكر ماجستير ، تخصص محاسبة ، جامعة محمد خيضر بسكرة – بسكرة :**

هدفت الدراسة إلى تبيان آثار التضخم المالي على القوائم المالية خاصة قائمتي المركز المالي و الدخل و ذلك بشكل أساسي للأهمية البالغة التي لهذه القوائم لدى مستخدميها في إتخاذ القرارات المالية الملائمة و تقييم الأداء إلى جانب عرض مختلف المداخيل المحاسبية المقترحة من طرف المفكرين الأكاديميين و المحاسبين و المنظمات المهنية المحاسبية لمعالجة آثار هذه الظاهرة من جهة ومن جهة لتحقيق أهداف هذه الدراسة ، حيث شملت عينة الدراسة مؤسسة إقتصادية جزائرية ( BATI SUD ) إستخدم منهج دراسة حالة في الدراسة الميدانية و بإعتماد المنهج الإستقرائي و الإستنباطي ، و قد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها وجود فروق جوهرية بين الأرقام المحاسبية للقوائم المالية المعالجة من آثار التضخم بإستخدام طريقة التكلفة التاريخية المعدلة بوحدة النقد الثابتة و الأرقام المحاسبية القوائم المالية التقليدية أي المعدة على أساس التكلفة التاريخية ، وهو ما يبين مدى تأثير التضخم على مصداقية و ملائمة المعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية .

**– دراسة ( إلياس بدوي ، 2012 ) بعنوان " دور تطبيق النظام المحاسبي المالي ( SCF ) وفق المعايير الدولية ( IFRS/IAS ) في معالجة أثر التضخم من القوائم المالية " مذكرة ماجستير ، تخصص محاسبة و جباية ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة ، ورقلة :**

هدفت الدراسة إلى تبيان ما مدى مساهمة تطبيق النظام المحاسبي المالي وفق المعايير المحاسبية الدولية في معالجة آثار التضخم على القوائم المالية أثر التضخم ، حيث شملت عينة الدراسة شركة البناء للجنوب الكبير BATI – SUD بإستخدام منهج دراسة حالة كأداة للبحث في الدراسة الميدانية إعتمد وفق المنهج الإستقرائي و المنهج الإستنباطي من خلال تطبيق أحد المداخيل المحاسبية المقترحة لمعالجة آثار التضخم المالي على القوائم المالية لشركة البناء للجنوب و الجنوب الكبير حيث توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها وجود فروق جوهرية بين الأرقام المحاسبية للقوائم المالية المعالجة من آثار التضخم بإستخدام طريقة التكلفة التاريخية المعدلة بوحدة النقد الثابتة و الأرقام المحاسبية للقوائم المالية التقليدية أي المعدة على أساس التكلفة التاريخية و هو ما يبين التضخم على مصداقية و ملائمة المعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية .

**– دراسة ( محمد يزيد الصالحي ، عبد العزيز قتال ، 2020 ) بعنوان " تأثير مؤشرات الأداء المالي على القيمة السوقية لسهم شركة أليانس للتأمينات خلال الفترة الزمنية من 2012 – 2018 م ، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي المجلد 07 ، العدد 02 ، جامعة تبسة ، الجزائر :**

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير الأداء المالي على القيمة السوقية للسهم ، و قد شملت عينة الدراسة شركة أليانس للتأمينات للفترة الممتدة من 2012 إلى غاية 2018 ، بإستخدام منهج دراسة حالة كأداة للبحث و بالإضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي ، و قد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية ، بين القيمة السوقة المضافة و القيمة السوقية لسهم أليانس و وجود علاقة إيجابية أيضا ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة و معدل العائد على الإستثمار و معدل العائد على حقوق الملكية و معدل العائد على السهم و القيمة السوقية لسهم شركة أليانس للتأمينات حيث كشفت الدراسة أيضا أن المتغير الوحيد المستقل الذي يؤثر على القيمة السوقية للسهم هو القيمة السوقية المضافة حيث يفسر ما نسبته 74 % من المتغيرات التي تحدث في القيمة السوقية لسهم شركة أليانس للتأمينات .

**– دراسة ( طالب عبد العزيز ، دراوسي مسعود ، 2020) بعنوان " أثر القياس المحاسبي على جودة التحليل المالي " دراسة حالة مؤسسة صيدال ، مجلة ، إدارة الأعمال و الدراسات الإقتصادية ، المجلد 06 ، العدد 01 ، ص : 076 – 097 ، الجزائر :**

هدفت الدراسة إلى بيان أثر القياس المحاسبي على جودة التحليل المالي و إبراز أثرة على ميزانية المؤسسة من أجل تقديم معلومات مفيدة تساعد في إتخاذ القرارات السليمة بالنسبة للمؤسسة و مستخدمي القوائم المالية ، ضف إلى ذلك معرفة أثر القياس المحاسبي على جودة نتائج التحليل المالي و إلى أي مدى يؤثر القياس المحاسبي عن طريق عملية إعادة تقييم أصول المؤسسة على جودة نتائج التحليل المالي تم إستخدام دراسة حالة لأداة البحث في الدراسة الميدانية و ذلك بإستخدام المنهج الوصفي التحليلي ، و قد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن القياس بإستخدام التكلفة التاريخية يؤدي إلى فقدان القيمة الحقيقية لرأس المال عبر الزمن ، لكن عند القيام بإعادة التقييم للأصول الثابتة يتم إرجاع الأصول إلى قيمتها الحقيقية حسب مؤشرات السوق البحتة أي أن الفارق من عملية التقييم يوضع في طرفي الميزانية .

**– دراسة (نذير أولاد سالم ، و آخرون 2022 ) بعنوان " تقييم الملاءة المالية في شركات التأمين " ، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية و المالية ، المجلد 07 ، العدد 02 ، ص 13 – 22 ، الجزائر :**

هدفت الدراسة إلى تقييم الملاءة المالية في شركات التأمين ، حيث تم إعتماد دراسة الحالة في الدراسة الميدانية لحالة الشركة الوطنية للتأمين SAA في الفترة الممتدة من 2013 إلى غاية 2018 ، وفق المنهج الوصفي التحليلي لجمع البيانات ، و توصلت الدراسة إلى أن هناك هشاشة نظام الملاءة في شركات التأمين الجزائرية رغم التطور الذي شهده ، و أوصت بالأخذ بما تقتضيه الملاءة حسب القانون الجزائري ، و إصلاح بما يوافق القياس المحاسبي فيما يخص قواعد القياس لوجود علاقة بين طرق التقييم القياس المحاسبي و أهمية الإفصاح عن الملاءة المالية لشركات التأمين و للمؤمنين كحق قبل و بعد عقد التأمين .

## المطلب الثاني : الدراسات باللغة الأجنبية :

في حدود المطالعة تم التطرق إلى أهم الدراسات الأجنبية التي تناولت الموضوع المتمثلة في :

❖ **الفرع الأول : الدراسات التي تناولت القياس**

**– دراسة ( David Cairns , and other , 2010 ) بعنوان " Ifrs fair value measurement and accounting policy Selection in the united kingdom and Australia " :**

هدفت الدراسة إلى تبيان قياس القيمة العادلة في شركات التأمين في المملكة المتحدة و أستراليا ، حيث شملت عينة الدراسة 228 شركة و بإستخدام الإستبيان كأداة للبحث في الدراسة الميدانية و إعتماد المنهج الوصفي التحليلي لإختبار قابلية المقارنة داخل البلدان و فيما بينها في قياس القيمة العادلة حسب المعيار الدولي 39 ، و قد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها نقص في الحوافز لإستخدام القيمة العادلة لمعظم الشركات بالإستثناء بعض شركات التأمين و بعض البنوك و الشركات التي تمتلك عقارات إستثمارية .

**– دراسة ( Nour Aldeen Mohamed Ghafeer , and other , 2014 ) بعنوان " The impact of fair value measurements on income statement : IFRS13 an application study in insurance companies , Research Journal of Finance and accounting**
**5 , ( 16 ) , ( 120 – 127)**

هدفت الدراسة إلى تبيان تأثير قياسات القيمة العادلة على بيان الدخل ، حيث شملت عينة الدراسة مجموعة من المستخدمين للقوائم المالية إستخدم الإستبيان كأداة للبحث في الدراسة الميدانية لجمع البيانات بإعتماد المنهج الوصفي التحليلي، تم تسليط الضوء على المسألة من خلال إعادة تقييم بعض الأصول المالية لشركة التأمين بتطبيق القيمة العادلة بدلا من التقييمات القائمة على التكلفة التاريخية و مقارنة البيانات الناتجة بإستخدام مبدأ التكاليف التاريخية و مبدأ القيمة العادلة و قد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن الأرقام الموجودة على وجه قائمة الدخل تتغير بشكل كبير و نلاحظ أن حجم هذه التغيرات يختلف بين السياستين و من خلال هذا نستنتج أن هذا التغيير بين السياستين يحقق نتائج مختلفة .

**– دراسة ( Richard Barker , Sebastian Schult , 2017 ) بعنوان " Fair Value Measurements for non – financial assets , accounting organization and society**
**56 , ( 55 – 67 ) :**

هدفت الدراسة إلى تبيان قياس القيمة العادلة للأصول غير المالية ، بإستخدام بيانات دراسة حالة في الممارسات العملية على القيمة العادلة ، حيث أنه يتطلب في قياس القيمة العادلة تمثيلا موجها نحو السوق ل ifrs لإعداد التقارير المالية في الواقع الإقتصادي الذي منه يتم تحديد القيم المنسوبة إلى الحقوق ( الأصول ) و الإلتزامات ( الخصوم ) من حيث المبدأ أي من منظور " المشارك في السوق " ، و أخيرا تم التوصل إلى أن تمثيل القيمة العادلة مناسبة و غير مستقرة في نفس الوقت و تتعارض في النهاية بشكل مباشر مع منظور " المشارك في السوق " المرغوب فيه وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية .

**– دراسة ( Keertiman Sharma , 2018 ) بعنوان " Fair value accounting and financial analysis in Thai insurance companies " , Asean journal of management & innovation , no 02 , vol 05 :**

هدفت الدراسة إلى تبيان محاسبة القيمة العادلة و تحليل القوائم المالية في شركات التأمين التايلاندية ، حيث شملت عينة الدراسة 10 شركات تأمين ( شركات عامة و محددة ) ، بإستخدام دراسة حالة في الدراسة الميدانية لجمع البيانات بإعتماد المنهج الوصفي التحليلي و قد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها تغيير في درجات الكفاءة لشركات التأمين التايلاندية و يعود هذا التغيير إلى التحول من التكلفة التاريخية إلى القيمة العادلة ، و ما إذا كانت الكفاءة النسبية لبعضها البعض قد تغيرت أيضا عندما تتحول من التكلفة التاريخية إلى أساس القيمة العادلة .

❖ **الفرع الثاني : الدراسات التي تناولت الربحية**

**– دراسة ( Hamdan Ahmed Ali Al – Shami , 2008 ) بعنوان " Determinants of the profitability of insurance companies " in the united Arab Emirates university of Uttara Malaysia " :**

هدفت الدراسة إلى تحديد محددات ربحية شركات التأمين ، حيث شملت عينة الدراسة التقارير السنوية لشركات التأمين الإماراتية خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى غاية 2007 ، حيث إستخدمت دراسة الحالة في الدراسة الميدانية لجمع البيانات بإعتماد المنهج الوصفي التحليلي لتحليل العلاقة بينها و بين الربحية و هل هناك إرتباط وثيق ، و قد توصلت الدراسة إلى أنه يوجد علاقة و إرتباط إيجابي بين عمر الشركة و الربحية و بين حجم الشركة و الربحية بالإضافة إلى ذلك يوجد إرتباط قوي و إيجابي بين الربحية وحجم رأس المال و علاقة عكسية بين نسبة الرافعة المالية و أيضا نسبة الخسارة مع الربحية .

**– دراسة (Hifza Malik , 2011 ) بعنوان " Determinants of the profitability of insurance companies " , international academic research , vol 01, no 03:**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد محددات ربحية شركات التأمين ، حيث شملت عينة الدراسة 35 شركة تأمين على الحياة و غير الحياة ، تم إستخدام دراسة في الدراسة الميدانية لجمع المعلومات بإعتماد المنهج الوصفي التحليلي لتحليل محددات الربحية فيها بالتحديد دراسة تأثيرات العوامل المحددة للشركة ( عمرها ، حجمها ، حجم رأس مالها ، نسبة الرافعة المالية ، نسبة الخسارة ) على الربحية بناء على العائد على الأصول ، و قد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن عمر الشركة ليس له علاقة بالربحية و بالمقابل هناك إرتباط إيجابي بين حجم الشركة الربحية و حجم رأس المال مرتبط بشكل كبير بالربحية و أن نسبة الرافعة المالية و نسبة الخسارة علاقتها سلبية بالربحية و أن العينة المدروسة لم تكن عالمية مما يؤدي إلى الإختلال في النتائج المتوصل إليها .

**– دراسة ( Hezron k , Mwang , 2019 ) بعنوان " The relationship between underwriting profit and investment income for the general insurance industry in Kenya " :**

هدفت الدراسة إلى بيان العلاقة بين ربح الإكتتاب و دخل الإستثمار بقطاع التأمين في كينيا ، حيث شملت عينة الدراسة جميع شركات التأمين الغير مرتبطة بشركات التأمين على الحياة المرخصة لمدة 3 سنوات خلال فترة الدراسة ، إستخدمت دراسة حالة في الدراسة الميدانية بإعتماد المنهج الوصفي التحليلي spss ( الإصدار 17) لجمع البيانات ، و قد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها وجود علاقة ضعيفة بين أرباح الإكتتاب و دخل الإستثمار ، و يمكن أن يتحسن الإرتباط إذا تم النظر إلى إكتتاب التأمين على أنه عملية تحويل مخاطر و ليس مجرد مسعى لتوليد الثروة .

**– دراسة ( Kareem A , and other , 2021 ) بعنوان " Effect of risk mitigation on profitability of insurance industries in Nigeria " journal izvestiya . journal of university of economics , no 03 :**

هدفت الدراسة إلى تبيان تأثير تخفيف المخاطر ربحية صناعات التأمين في نيجيريا ، حيث عينة الدراسة شركات التأمين في نيجيريا لقياس تأثير تخفيف المخاطر عليها ، حيث إستخدم الإستبيان كأداة للبحث و جمع للبيانات ، بإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي و قد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن الحد من المخاطر و مراقبة المخاطر لهما تأثير كبير على ربحية شركات التأمين في نيجيريا و أن تخفيف و مراقبة المخاطر من العوامل المهمة في تحديد ربحية شركات التأمين ، و يجب

على منظمي التأمين أن يعملوا لضمان تنفيذ آليات تحديد المخاطر و تقييمها و قياسها و مراقبتها وفقا لأفضل الممارسات العالمية من أجل تجنب الأزمات المالية و تحسين أداء التأمين .

❖ **الفرع ثالث : الدراسات التي تناولت الربط بين القياس و الربحية**

– **دراسة ( Joseph N , Muthoni , 2012 ) بعنوان " Effects of inflation on investment among insurance companies in Kenya ", Master's thesis university of Nairobi , School of Business , university of Nairobi :**

هدفت الدراسة إلى بيان دور التنمية المالية و الإقتصادية و كيفية تأثير التضخم على القطاع و خاصة الإستثمار في إتخاذ قرارات تجارية سليمة ، في كينيا حيث شملت عينة الدراسة منها مكونة 46 شركة تأمين منها 35 شركة تأمين مرخص لها التعامل مع فئات مختلفة من أعمال التأمين ، بإستخدام دراسة حالة في الدراسة الميدانية لجمع البيانات من القوائم المالية المدققة لشركات بإعتماد المنهج الوصفي ، و قد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن التضخم له تأثير سلبي على الإستثمار بين شركات التأمين في كينيا بمعامل 0.668 – مما يشير إلى أن البيئة التضخمية تضر بالإستثمار في التأمين و أن التضخم المنخفض يشجع و يساعد الشركات على تطوير رؤية طويلة الأجل ، و من أهم التوصيات التي جاءت بها الدراسة أنه على البنك المركزي أن يركز على تلك السياسات التي تحافظ على معدل التضخم من أجل تحقيق نمو إقتصادي قوي و على شركات التأمين تنفيذ سياسات الشركة الجيدة و التوصل إلى حلول إستراتيجية للتخفيف من تأثير التضخم .

– **دراسة ( Ijaz Hussain , 2015 ) بعنوان " Macro economy and profitability of insurance companies " : a post crisis scenario in Pakistan , Pakistan business review 17(2) , 243 – 263 , 2015 :**

هدفت الدراسة إلى بيان مستوى الصناعة في شركات التأمين في الباكستان للفترة الممتدة من 2006 إلى غاية 2011 حيث شملت عينة الدراسة 39 شركة تأمين ، بإستخدام دراسة حالة في الدراسة الميدانية بإعتماد المنهج الوصفي التحليلي لتحليل بيئة الإقتصاد الكلي و ظروف سوق الأسهم و التضخم على شركات التأمين ، و قد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن كل هذه العوامل لها أثر إيجابي و هام على ربحية شركات التأمين ، و قد أوصيت إلى أنه يجب على مدراء الشركات إستكشاف فرص النمو و التوزيع و إدارة مخاطر الإكتتاب و المحافظ الإستثمارية في ضوء ظروف سوق الأسهم المتغيرة و عدم تجاهل القوة المالية و حجم الشركة و الرافعة المالية في إدارة الربحية مع مراعاة البيئة الإقتصادية للإقتصاد الكلي و ظروف سوق الأسهم و التضخم و بالأخص التركيز على مخاطر الإكتتاب .

– **دراسة ( Habibo Ayouba , and other , 2019 ) بعنوان : " Effects of financial performance , capital structure and firm size on firms value of insurance companies in Nigeria " Journal of finance , accounting & management 10 (1) 2019 :**

هدفت الدراسة إلى تقييم آثار الأداء المالي و هيكل رأس المال و حجم الشركة على قيمة شركات التأمين المدرجة في البورصة النيجيرية في 31 كانون الأول 2017 م ، حيث شملت عينة الدراسة 27 شركة تأمين لمدة 6 سنوات من 2012 م إلى غاية 2017 م ، بإستخدام دراسة حالة في الدراسة الميدانية لجمع البيانات بإعتماد المنهج الوصفي التحليلي ، و قد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن العائد على رأس المال المستخدم و عمر الشركة له تأثير ضعيف على الأداء المالي للشركة أن

الديون قصيرة الأجل و الديون طويلة الأجل تؤثر على قيمة شركات التأمين ، و كما توصي الدراسة أنه على شركات التأمين أن تستخدم الديون قصيرة الأجل فقط في هيكلة رأس المال الخاص بها لأنها تعززه و تجنب الديون طويلة الأجل المتعثرة في قيمة الشركة و أنه يجب على الإدارة الحفاظ على مستوى إجمالي الأصول أو تحسينه لأنه يعزز من قيمتها و حجمها .

**– دراسة ( Ayneshet Agegnew ALEM , Kanbiro Orkaido Deyganto , 2019 )**
**بعنوان " Factors Affecting Financial Performance of insurance companies in Hawassa City Administration , Ethiopia "**
**: Universal journal of accounting and financial , 7 (1) , : 1–10 , 2019**

هدفت الدراسة إلى معرفة العوامل المؤثرة على الأداء المالي لشركات التأمين العاملة في مدينة هواسا بإثيوبيا ، حيث شملت عينة الدراسة 17 شركة تأمين عام وتم إختيار 6 منها التي كان لديها بيانات مالية مدققة لمدة 10 سنوات من 2008 إلى غاية 2018 بإستخدام دراسة حالة في الدراسة الميدانية لجمع البيانات من خلال البيانات المالية المنشورة و الغير منشورة بإعتماد المنهج الوصفي التحليلي بإستخدام برنامج spss ، و قد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها أن من بين 8 متغيرات تفسيرية مدرجة في النموذج هناك 5 متغيرات مثل التأمين و نمو الأقساط و نسبة الملاءة المالية و نمو الناتج المحلي و معدل التضخم لها تأثير كبير على الملاءة المالية للشركة ، في حين أن الإعتماد على التأمين و حجم الشركة و سعر الفائدة ليس لها تأثير كبير على الأداء المالي لشركة التأمين التابعة لمدينة هواسا .

## المطلب الثالث : محل الدراسة الحالية من الدراسات السابقة :

تناولت هذه الدراسات السابقة بيئات إقتصادية مختلفة عن البيئة الجزائرية محل الدراسة حيث تميزت أغلب الدراسات بتطبيقها على شركات التأمين ، و إعتمدت أغلبها في الجانب التطبيقي حساب مؤشرات و العلاقات بين بعض المتغيرات و عليه نتطرق في دراستنا الحالية إلى أثر طرق القياس المحاسبي على دلالة ربحية شركات التأمين بإستخدام دراسة حالة في مؤسسة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي – CRMA- بورقلة .

**1/ الدراسات بالغة العربية :**

**الجدول رقم 02 : يمثل الفرق بين الدراسات السابقة باللغة العربية و الدراسة الحالية .**

| صاحب الدراسة | معايير التشابه و الاختلاف | أوجه التشابه | أوجه الاختلاف |
|---|---|---|---|
| **قوادري عبلة 2017** | **الهدف** | أثر التكلفة التاريخية على جودة المعلومات المحاسبية | دراستنا تناولت أثر طرق القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة و التكلفة التاريخية على دلالة ربحية شركات التأمين و الدراسة السابقة تناولت أثر التكلفة التاريخية على جودة المعلومات المحاسبية |
| | **المنهج** | المنهج الوصفي | لا يوجد |
| | **الفئة المستهدفة** | لا يوجد | دراستنا تناولت مؤسسة الصندوق الجهوي لتعاون الفلاحي CRMA و الدراسة السابقة مجموعة من مهني المحاسبة |
| | **أداة الدراسة** | لا يوجد | دراستنا اعتمدت على المقابلة الشخصية و الملاحظات والدراسة السابقة اعتمدت أداة الإستبيان |
| | **الأساليب الإحصائية** | / | / |
| | **بيئة الدراسة** | البيئة المحاسبية الجزائرية | لا يوجد |

| | | | |
|---|---|---|---|
| **خيضر سليمان ذياب و رجاء رشيد عبد الستار 2019** | **الهدف** | واقع التكلفة التاريخية و القيمة العادلة | هدفت دراستي إلى أثر طرق القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة و التكلفة التاريخية على دلالة ربحية شركات التأمين و الدراسة السابقة تناولت المقارنة بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة |
| | **المنهج** | لا يوجد | اعتمدت دراستينا المنهج الوصفي و الدراسة السابقة منهج دراسة حالة |
| | **الفئة المستهدفة** | لا يوجد | تناولت دراستنا مؤسسة الصندوق الجهوي لتعاون الفلاحي CRMA و الدراسة السابقة تناولت شركة الأمين و الخير للاستثمار المالي |
| | **أداة الدراسة** | / | المقابلة الشخصية و الملاحظات |
| | **الأساليب الإحصائية** | / | / |
| | **بيئة الدراسة** | لا يوجد | تناولت دراستنا البيئة المحاسبية الجزائرية ( ورقلة ) و الدراسة السابقة تناولت البيئة المحاسبية في العراق |
| **الحاج قويدر و قورين عمر عبو 2019** | **الهدف** | أهمية القيمة العادلة كأساس للقياس | تناولت دراستنا أثر طرق القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة و التكلفة التاريخية على دلالة ربحية شركات التأمين و الدراسة السابقة تناولت أهمية القيمة العادلة كأساس للقياس |
| | **المنهج** | لا يوجد | اعتمدت دراستي المنهج الوصفي و الدراسة السابقة الوصفي التحليلي |
| | **الفئة المستهدفة** | لا يوجد | تناولت دراستنا مؤسسة الصندوق الجهوي لتعاون الفلاحي CRMA و الدراسة السابقة تناولت المعايير المحاسبية الدولية |
| | **أداة الدراسة** | / | المقابلة الشخصية و الملاحظات |
| | **الأساليب الإحصائية** | / | / |
| | **بيئة الدراسة** | / | البيئة المحاسبية الجزائرية ( ورقلة ) |
| **هجيرة بوزوينة 2019** | **الهدف** | واقع القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة | تناولت دراستنا أثر طرق القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة و التكلفة التاريخية على دلالة ربحية شركات التأمين و الدراسة السابقة تناولت واقع القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة |
| | **المنهج** | الوصفي | لا يوجد |
| | **الفئة المستهدفة** | لا يوجد | تناولت دراستنا مؤسسة الصندوق الجهوي لتعاون الفلاحي CRMA والدراسة السابقة تناولت الأكاديميين و المهنيين و المستخدمين |
| | **أداة الدراسة** | لا يوجد | تناولت دراستنا المقابلة الشخصية و الملاحظات و الدراسة السابقة تناولت الإستبيان |
| | **الأساليب الإحصائية** | / | / |
| | **بيئة الدراسة** | البيئة المحاسبية الجزائرية | لا يوجد |
| **خالد لافي النيف وهناء محمد الحنيطي 2015** | **الهدف** | ربحية شركات التأمين | تناولت دراستنا أثر طرق القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة و التكلفة التاريخية على دلالة ربحية شركات التأمين والدراسة السابقة تناولت محددات ربحية شركات التأمين |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | **المنهج** | / | الوصفي |
| | **الفئة المستهدفة** | لا يوجد | تناولت دراستنا مؤسسة الصندوق الجهوي لتعاون الفلاحي CRMA و الدراسة السابقة تناولت شركة التأمين الإسلامي و الشركة الأولى للتأمين |
| | **أداة الدراسة** | لا يوجد | تناولت دراستنا المقابلة الشخصية و الملاحظات والدراسة السابقة تناولت الإستبيان |
| | **الأساليب الإحصائية** | انحدار البيانات و برنامج EVIEWS | / |
| | **بيئة الدراسة** | لا يوجد | دراستنا تناولت البيئة المحاسبية الجزائرية ( ورقلة ) الدراسة السابقة تناولت البيئة المحاسبية الأردنية |
| **أنس مصلح ذياب طراونة 2015** | **الهدف** | لا يوجد | تناولت دراستنا أثر طرق القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة و التكلفة التاريخية على دلالة ربحية شركات التأمين و الدراسة السابقة تناولت العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي في شركات التأمين |
| | **المنهج** | لا يوجد | دراستنا تناولت المنهج الوصفي و الدراسة السابقة تناولت المنهج الوصفي التحليلي |
| | **الفئة المستهدفة** | لا يوجد | تناولت دراستنا مؤسسة الصندوق الجهوي لتعاون الفلاحي CRMA 24 و الدراسة السابقة تناولت شركة تأمين |
| | **أداة الدراسة** | لا يوجد | تناولت دراستنا المقابلة الشخصية و الملاحظات والدراسة السابقة تناولت الإستبيان |
| | **الأساليب الإحصائية** | / | / |
| | **بيئة الدراسة** | لا يوجد | دراستنا تناولت البيئة المحاسبية الجزائرية ( ورقلة ) و الدراسة السابقة تناولت البيئة المحاسبية الأردنية ( عمان ) |
| **رانيا حسن 2020** | **الهدف** | الربحية في شركات التأمين | تناولت دراستنا أثر طرق القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة و التكلفة التاريخية على دلالة ربحية شركات التأمين والدراسة السابقة تناولت العلاقة بين الأقساط المكتوبة و الربحية في شركات التأمين |
| | **المنهج** | لا يوجد | تناولت دراستنا المنهج الوصفي و الدراسة السابقة تناولت المنهج الوصفي التحليلي |
| | **الفئة المستهدفة** | لا يوجد | تناولت دراستنا مؤسسة الصندوق الجهوي لتعاون الفلاحي CRMA و الدراسة السابقة تناولت شركات التأمين الخاصة |
| | **أداة الدراسة** | | تناولت دراستنا المقابلة الشخصية و الملاحظات و الدراسة السابقة تناولت الإستبيان |
| | **الأساليب الإحصائية** | / | / |
| | **بيئة الدراسة** | لا يوجد | تناولت دراستنا البيئة المحاسبية الجزائرية ( ورقلة ) او الدراسة السابقة تناولت لبيئة المحاسبية السورية |
| **لنصاري عبد القادر 2020** | **الهدف** | الربحية في شركات التأمين | تناولت دراستنا أثر طرق القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة و التكلفة التاريخية على دلالة ربحية شركات التأمين والدراسة السابقة تناولت العوامل المؤثرة على الربحية في شركات التأمين |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | **المنهج** | لا يوجد | تناولت دراستنا الوصفي و الدراسة السابقة تناولت الوصفي التحليلي |
| | **الفئة المستهدفة** | لا يوجد | تناولت دراستنا مؤسسة الصندوق الجهوي لتعاون الفلاحي 9CRMAو الدراسة السابقة تناولت شركات تأمين |
| | **أداة الدراسة** | / | المقابلة الشخصية و الملاحظات |
| | **الأساليب الإحصائية** | لا يوجد | تناولت الدراسة السابقة نموذج البانل |
| | **بيئة الدراسة** | لا يوجد | تناولت دراستنا البيئة المحاسبية الجزائرية ( ورقلة ) و الدراسة السابقة تناولت البيئة المحاسبية الماليزية |
| **محمد كويسي 2011** | **الهدف** | لا يوجد | تناولت دراستنا أثر طرق القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة و التكلفة التاريخية على دلالة ربحية شركات التأمين تناولت الدراسة السابقة أثر التضخم على القوائم المالية |
| | **المنهج** | لا يوجد | تناولت دراستنا المنهج الوصفي و الدراسة السابقة تناولت المنهج الاستقرائي في الجانب النظري و المنهج الاستنباطي في دراسة الحالة |
| | **الفئة المستهدفة** | لا يوجد | تناولت دراستنا مؤسسة الصندوق الجهوي لتعاون الفلاحي CRMA و الدراسة السابقة تناولت مؤسسة اقتصادية جزائرية - BATI SUD |
| | **أداة الدراسة** | لا يوجد | تناولت دراستنا المقابلة الشخصية و الملاحظات |
| | **الأساليب الإحصائية** | / | / |
| | **بيئة الدراسة** | البيئة المحاسبية الجزائرية | لا يوجد |
| **إلياس بدوي 2012** | **الهدف** | النظام المحاسبي المالي | تناولت دراستنا أثر طرق القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة و التكلفة التاريخية على دلالة ربحية شركات التأمين تناولت الدراسة السابقة تطبيق النظام المحاسبي المالي وفق المعايير |
| | **المنهج** | لا يوجد | تناولت دراستنا المنهج الوصفي و الدراسة السابقة تناولت المنهج الاستقرائي في الجانب النظري و المنهج الاستنباطي في دراسة الحالة |
| | **الفئة المستهدفة** | لا يوجد | مؤسسة الصندوق الجهوي لتعاون الفلاحي CRMA شركة البناء الجنوب الكبير( ( BATI –SUD |
| | **أداة الدراسة** | لا يوجد | تناولت دراستنا المقابلة الشخصية و الملاحظات |
| | **الأساليب الإحصائية** | / | / |
| | **بيئة الدراسة** | البيئة المحاسبية الجزائرية ( ورقلة ( | لا يوجد |
| **محمد يزيد الصالحي و عبد القادر قتال 2020** | **الهدف** | لا يوجد | تناولت دراستنا أثر طرق القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة و التكلفة التاريخية على دلالة ربحية شركات التأمين و الدراسة السابقة تناولت مدى تأثير الأداء المالي على القيمة السوقية |
| | **المنهج** | لا يوجد | تناولت دراستنا المنهج الوصفي و الدراسة السابقة تناولت الوصفي التحليلي |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | **الفئة المستهدفة** | لا يوجد | تناولت دراستنا مؤسسة الصندوق الجهوي لتعاون الفلاحي CRMA و الدراسة السابقة تناولت مؤسسة أليناس للتأمين |
| | **أداة الدراسة** | / | تناولت دراستنا المقابلات الشخصية و الملاحظات |
| | **الأساليب الإحصائية** | / | / |
| | **بيئة الدراسة** | البيئة المحاسبية الجزائرية | لا يوجد |
| **طالب عبد العزيز و درواسي مسعود 2020** | **الهدف** | القياس المحاسبي | تناولت دراستنا أثر طرق القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة و التكلفة التاريخية على دلالة ربحية شركات التأمين تناولت الدراسة السابقة أثر القياس المحاسبي على جودة التحليل المالي |
| | **المنهج** | لا يوجد | تناولت دراستنا الوصفي تناولت الدراسة السابقة المنهج الوصفي التحليلي |
| | **الفئة المستهدفة** | / | تناولت دراستنا مؤسسة الصندوق الجهوي لتعاون الفلاحي CRMA |
| | **أداة الدراسة** | / | تناولت دراستنا المقابلات الشخصية و الملاحظات |
| | **الأساليب الإحصائية** | / | / |
| | **بيئة الدراسة** | البيئة المحاسبية الجزائرية | لا يوجد |
| **نذير أولاد سالم و آخرون 2022** | **الهدف** | لا يوجد | تناولت دراستنا أثر طرق القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة و التكلفة التاريخية على دلالة ربحية شركات التأمين تناولت الدراسة السابقة تقييم الملاءة المالية في شركات التأمين |
| | **المنهج** | لا يوجد | تناولت دراستنا المنهج الوصفي و الدراسة السابقة تناولت الوصفي التحليلي |
| | **الفئة المستهدفة** | لا يوجد | تناولت دراستنا مؤسسة الصندوق الجهوي لتعاون الفلاحي CRMA و الدراسة السابقة تناولت الشركة الوطنية للتأمين SAA |
| | **أداة الدراسة** | / | تناولت دراستنا المقابلات الشخصية و الملاحظات |
| | **الأساليب الإحصائية** | / | / |
| | **بيئة الدراسة** | البيئة المحاسبية الجزائرية | لا يوجد |

**2/ الدراسات بالغة الأجنبية :**

**الجدول رقم 03 : يمثل الفرق بين الدراسات السابقة باللغة الأجنبية و الدراسة الحالية .**

| صاحب الدراسة | معايير التشابه والاختلاف | أوجه التشابه | أوجه الاختلاف |
|---|---|---|---|
| **David Cairns and other 2010** | **الهدف** | قياس القيمة العادلة في شركات التأمين | تناولت دراستنا أثر طرق القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة و التكلفة التاريخية على دلالة ربحية شركات التأمين و الدراسة السابقة تناولت قياس القيمة العادلة في شركات التأمين |
| | **المنهج** | لا يوجد | تناولت دراستنا المنهج الوصفي و الدراسة السابقة تناولت المنهج الوصفي التحليلي |
| | **الفئة المستهدفة** | لا يوجد | تناولت دراستنا مؤسسة الصندوق الجهوي لتعاون الفلاحي CRMA و الدراسة السابقة تناولت 228 شركة تأمين |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | **أداة الدراسة** | / | تناولت دراستنا المقابلات الشخصية و الملاحظات |
| | **الأساليب الإحصائية** | / | / |
| | **بيئة الدراسة** | لا يوجد | تناولت دراستنا البيئة المحاسبية الجزائرية ( ورقلة ) والدراسة السابقة تناولت البيئة المحاسبية الأسترالية |
| **Nour Aldeen Mohamed Ghafeer and other 2014** | **الهدف** | تأثير القيمة العادلة | تناولت دراستنا أثر طرق القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة و التكلفة التاريخية على دلالة ربحية شركات التأمين تناولت الدراسة السابقة تأثير قياس القيمة العادلة على الدخل |
| | **المنهج** | لا يوجد | تناولت دراستنا المنهج الوصفي و الدراسة السابقة تناولت المنهج الوصفي التحليلي |
| | **الفئة المستهدفة** | لا يوجد | تناولت دراستنا مؤسسة الصندوق الجهوي لتعاون الفلاحي CRMA و الدراسة السابقة تناولت مجموعة من مستخدمي القوائم المالية |
| | **أداة الدراسة** | / | تناولت دراستنا المقابلات الشخصية و الملاحظات |
| | **الأساليب الإحصائية** | / | / |
| | **بيئة الدراسة** | / | تناولت دراستنا البيئة المحاسبية الجزائرية ( ورقلة ) |
| **Richard Barker and Sebastian Schult 2017** | **الهدف** | تطبيق القيمة العادلة | أثر طرق القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة و التكلفة التاريخية على دلالة ربحية شركات التأمين قياس القيمة العادلة للأصول المالية |
| | **المنهج** | لا يوجد | تناولت دراستنا المنهج الوصفي و الدراسة السابقة تناولت المنهج الوصفي التحليلي |
| | **الفئة المستهدفة** | / | تناولت دراستنا مؤسسة الصندوق الجهوي لتعاون الفلاحي CRMA |
| | **أداة الدراسة** | / | تناولت دراستنا المقابلات الشخصية و الملاحظات |
| | **الأساليب الإحصائية** | / | / |
| | **بيئة الدراسة** | / | البيئة المحاسبية الجزائرية ( ورقلة ) |
| **Keertiman Sharma 2018** | **الهدف** | لا يوجد | تناولت دراستنا أثر طرق القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة و التكلفة التاريخية على دلالة ربحية شركات التأمين و الدراسة السابقة تناولت محاسبة القيمة العادلة في تحليل القوائم المالية |
| | **المنهج** | لا يوجد | تناولت دراستنا المنهج الوصفي و الدراسة السابقة تناولت المنهج الوصفي التحليلي |
| | **الفئة المستهدفة** | لا يوجد | تناولت دراستنا مؤسسة الصندوق الجهوي لتعاون الفلاحي CRMA و الدراسة السابقة تناولت شركات التأمين العامة و المحددة |
| | **أداة الدراسة** | / | تناولت دراستنا المقابلات الشخصية و الملاحظات |
| | **الأساليب الإحصائية** | / | / |
| | **بيئة الدراسة** | لا يوجد | تناولت دراستنا البيئة المحاسبية الجزائرية ( ورقلة ) و الدراسة السابقة تناولت البيئة المحاسبية التايلاندية |

| | | | |
|---|---|---|---|
| Hamdan Ahmed Ali – Shami 2008 | **الهدف** | لا يوجد | تناولت دراستنا أثر طرق القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة و التكلفة التاريخية على دلالة ربحية شركات التأمين و الدراسة ا السابقة تناولت تحديد محددات ربحية شركات التأمين |
| | **المنهج** | لا يوجد | تناولت دراستنا المنهج الوصفي و الدراسة السابقة تناولت المنهج الوصفي التحليلي |
| | **الفئة المستهدفة** | لا يوجد | تناولت دراستنا مؤسسة الصندوق الجهوي لتعاون الفلاحي CRMA و الدراسة السابقة تناولت شركات التأمين الأردنية |
| | **أداة الدراسة** | / | تناولت دراستنا المقابلات الشخصية و الملاحظات |
| | **الأساليب الإحصائية** | / | / |
| | **بيئة الدراسة** | لا يوجد | تناولت دراستنا البيئة المحاسبية الجزائرية ( ورقلة ) و الدراسة السابقة تناولت البيئة المحاسبية الإماراتية |
| Hifza Malik 2011 | **الهدف** | لا يوجد | تناولت دراستنا أثر طرق القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة و التكلفة التاريخية على دلالة ربحية شركات التأمين و الدراسة السابقة تناولت تحديد محددات ربحية شركات التأمين |
| | **المنهج** | لا يوجد | تناولت دراستنا المنهج الوصفي والدراسة السابقة تناولت المنهج الوصفي التحليلي |
| | **الفئة المستهدفة** | لا يوجد | تناولت دراستنا مؤسسة الصندوق الجهوي لتعاون الفلاحي CRMA و الدراسة السابقة تناولت 35 شركة تأمين |
| | **أداة الدراسة** | / | تناولت دراستنا المقابلات الشخصية و الملاحظات |
| | **الأساليب الإحصائية** | / | / |
| | **بيئة الدراسة** | / | البيئة المحاسبية الجزائرية ( ورقلة ) |
| Hezron and Mwang 2019 | **الهدف** | لا يوجد | تناولت دراستنا أثر طرق القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة و التكلفة التاريخية على دلالة ربحية شركات التأمين و الدراسة السابقة تناولت العلاقة بين ربح الاكتتاب و دخل الاستثمار في شركات التأمين |
| | **المنهج** | لا يوجد | تناولت دراستنا المنهج الوصفي و الدراسة السابقة تناولت المنهج الوصفي التحليلي |
| | **الفئة المستهدفة** | لا يوجد | تناولت دراستنا مؤسسة الصندوق الجهوي لتعاون الفلاحي CRMA و الدراسة السابقة تناولت شركات التأمين على غير الحياة |
| | **أداة الدراسة** | / | تناولت دراستنا المقابلات الشخصية و الملاحظات |
| | **الأساليب الإحصائية** | لا يوجد | تناولت الدراسة السابقة SPSS ( إصدار 17 ) |
| | **بيئة الدراسة** | لا يوجد | تناولت دراستنا البيئة المحاسبية الجزائرية ( ورقلة ) و الدراسة السابقة تناولت البيئة المحاسبية الكينية |
| Kareem and other 2021 | **الهدف** | لا يوجد | تناولت دراستنا أثر طرق القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة و التكلفة |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | | التاريخية على دلالة ربحية شركات التأمين و الدراسة السابقة تناولت تخفيف المخاطر على ربحية صناعات شركات التأمين |
| | **المنهج** | / | تناولت دراستنا المنهج الوصفي |
| | **الفئة المستهدفة** | لا يوجد | تناولت دراستنا مؤسسة الصندوق الجهوي لتعاون الفلاحي CRMA و الدراسة السابقة تناولت شركات التأمين النيجيرية |
| | **أداة الدراسة** | لا يوجد | تناولت دراستنا المقابلات الشخصية و الملاحظات و الدراسة السابقة تناولت الإستبيان |
| | **الأساليب الإحصائية** | / | / |
| | **بيئة الدراسة** | لا يوجد | تناولت دراستنا البيئة المحاسبية الجزائرية ( ورقلة ) و الدراسة السابقة تناولت البيئة المحاسبية النيجيرية |
| **Muthoni and Joseph 2012** | **الهدف** | لا يوجد | تناولت دراستنا أثر طرق القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة و التكلفة التاريخية على دلالة ربحية شركات التأمين و الدراسة السابقة تناولت دور التنمية المالية و الاقتصادية وكيفية تأثير التضخم على القطاع الاستثماري |
| | **المنهج** | الوصفي | لا يوجد |
| | **الفئة المستهدفة** | لا يوجد | تناولت دراستنا مؤسسة الصندوق الجهوي لتعاون الفلاحي CRMA و الدراسة السابقة تناولت 46 شركة تأمين |
| | **أداة الدراسة** | / | تناولت دراستنا المقابلات الشخصية و الملاحظات |
| | **الأساليب الإحصائية** | / | / |
| | **بيئة الدراسة** | لا يوجد | تناولت دراستنا البيئة المحاسبية الجزائرية ( ورقلة ) والدراسة السابقة تناولت البيئة المحاسبية الكينية |
| **Ijaz Hussain 2015** | **الهدف** | لا يوجد | تناولت دراستنا أثر طرق القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة و التكلفة التاريخية على دلالة ربحية شركات التأمين و الدراسة السابقة تناولت مستوى الصناعة في شركات التأمين |
| | **المنهج** | لا يوجد | تناولت دراستنا المنهج الوصفي و الدراسة السابقة تناولت المنهج الوصفي التحليلي |
| | **الفئة المستهدفة** | لا يوجد | تناولت دراستنا مؤسسة الصندوق الجهوي لتعاون الفلاحي CRMA و الدراسة السابقة تناولت 39 شركة تأمين |
| | **أداة الدراسة** | / | تناولت دراستنا المقابلات الشخصية و الملاحظات |
| | **الأساليب الإحصائية** | / | / |
| | **بيئة الدراسة** | لا يوجد | تناولت دراستنا البيئة المحاسبية الجزائرية ( ورقلة ) و الدراسة السابقة تناولت البيئة المحاسبية الباكستانية |
| **Sulaiman Abdulwahab Sulaiman Habibo** | **الهدف** | لا يوجد | تناولت دراستنا أثر طرق القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة و التكلفة التاريخية على دلالة ربحية شركات التأمين |

| | | | |
|---|---|---|---|
| Ayouba and other 2019 | | | و الدراسة السابقة تناولت تقييم أثار التضخم على الأداء المالي في شركات التأمين |
| | المنهج | لا يوجد | تناولت دراستنا المنهج الوصفي و الدراسة السابقة تناولت المنهج الوصفي التحليلي |
| | الفئة المستهدفة | لا يوجد | تناولت دراستنا مؤسسة الصندوق الجهوي لتعاون الفلاحي CRMA و الدراسة السابقة تناولت 27 شركة تأمين |
| | أداة الدراسة | / | تناولت دراستنا المقابلات الشخصية و الملاحظات |
| | الأساليب الإحصائية | / | / |
| | بيئة الدراسة | لا يوجد | تناولت دراستنا البيئة المحاسبية الجزائرية ( ورقلة ) و الدراسة السابقة تناولت البيئة المحاسبية النيجيرية |
| Kanbiro Orkaido Deyganto and AyneshetAgegnewAlem 2019 | الهدف | لا يوجد | تناولت دراستنا أثر طرق القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة و التكلفة التاريخية على دلالة ربحية شركات التأمين و الدراسة السابقة تناولت العوامل المؤثرة على الأداء المالي في شركات التأمين |
| | المنهج | لا يوجد | تناولت دراستنا المنهج الوصفي و الدراسة السابقة تناولت المنهج الوصفي التحليلي |
| | الفئة المستهدفة | لا يوجد | تناولت دراستنا مؤسسة الصندوق الجهوي لتعاون الفلاحي CRMA 17و الدراسة السابقة تناولت شركة تأمين و تم اختيار 6 منها |
| | أداة الدراسة | / | تناولت دراستنا المقابلات الشخصية و الملاحظات |
| | الأساليب الإحصائية | لا يوجد | تناولت الدراسة السابقة برنامجSPSS |
| | بيئة الدراسة | لا يوجد | تناولت دراستنا البيئة المحاسبية الجزائرية ( ورقلة ) و الدراسة السابقة تناولت البيئة المحاسبية الإثيوبية |

**مساهمة البحث :**

من خلال استعراض الدراسات السابقة و حول ما سبق فإن البحث يتميز عن باقي الدراسات فما يلي :

- بيان أثر طرق القياس المحاسبي للبيانات المالية وفق التكلفة التاريخية و القيمة العادلة و ما إذاكان استخدامهما يحقق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي تخدم الأطراف المستفيدة منها في بيئة الأعمال الجزائري .
- من خلال النظر للوضع الراهن للاقتصاد و ظاهرة ارتفاع الأسعار تصبح التكلفة التاريخية عاجزة عن مواكبة هذا الارتفاع و اتخاذ الإجراءات المناسبة للحفاظ على المحتوى الإعلامي الجيد للمعلومة .
- القيمة العادلة ملائمة للمعلومات المالية لمستخدمي القوائم المالية .
- رغبة المستثمرين في وضع أهمية أكبر على الملائمة من أجل اتخاذ قرارات سليمة و هذا ما توفره القيمة السوقية العادلة .
- تحديد المعوقات التي تواجه شركات التأمين الجزائرية عند تطبيقها لإحدى الطريقتين في ظل النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية.
- تبيان أن التقارير المالية المعدة وفق التكلفة التاريخية أو القيمة العادلة يمكن أن تساهم في تزويد مستخدمي البيانات المالية على اتخاذ القرارات الاستثمارية.

- إن معظم الدراسات التي أتيح لنا الإطلاع عليها أجريت في بيئات محاسبية مختلفة عن البيئة الجزائرية فمنها من كان في دول عربية و منها من كان في بيئات أجنبية ، بينما أجريت هذه الدراسة في بيئة جزائرية إذ كانت تشمل مؤسسة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي في ولاية ورقلة .

**خلاصة الفصل :**

محتوى النظام المحاسبي ثمين حيث يسمح بتقديم معلومات محاسبية و مالية التي تتميز بالصدق و الموثوقية و القابلية للمقارنة ، إلا أن الوصول إلى هذه المزايا تعترضها بعض المشاكل و الصعوبات تفرضها البيئة الإقتصادية الجزائرية ، و لقد حاولنا في هذا الفصل و لو بشكل مختصر إبراز و توضيح مختلف المفاهيم التي يستند عليها النظام المحاسبي المالي و القياس المحاسبي و طرقه المتمثلة في التكلفة التاريخية و القيمة العادلة و إبراز أثرهما على الربحية في الشركات الإقتصادية من خلال التقييم نهاية كل سنة مالية ، كما يصعب تطبيق هذه المضامين في الواقع الجزائري بسبب ضعف الإقتصاد و تخلف الممارسات الإقتصادية و التجارية و أيضا عدم تحكم المؤسسات في هذا العنصر من جهة و عدم توفر أسواق و مصادر للحصول على هذه القيمة من جهة أخرى .

# الفصل الثاني

## الدراسة الميدانية

**تمهيد :**

بعد إستيفائنا للجزء النظري و ذلك من خلال تبيين كل من مفاهيم القياس المحاسبي و طرقه و شركات التأمين و كذلك المقارنة بين هذه الدراسة و الدراسات السابقة في هذا المجال ، سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى الدراسة التطبيقية و المتمثلة في الدراسة الميدانية ، حيث سيتم التعرف فيها على الطريقة القياس المحاسبي المطبقة في شركات التأمين ، و من ثم حساب مؤشرات الربحية ، كما سيتم التعرف على طريقة أخرى للقياس المحاسبي و تطبيقها في شركات التأمين ، بعدها حساب مؤشرات الربحية و من ثم إجراء مقارنة بين الطريقتين من خلال مؤشرات الربحية .

و سيتم تناول الدراسة في مبحثين :

ــ المبحث الاول : الطريقة و الأدوات المستخدمة .

ــ المبحث الثاني : عرض نتائج الدراسة و مناقشتها .

## المبحث الأول : الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة .

سيتم من خلال هذا المبحث تناول و كيفية إعداد الدراسة و ذلك من خلال معرفة أثر طرق القياس المحاسبي بمؤسسة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي ، و تبيان الطريقة المتبعة و المنهج المستخدم ، و كذلك الأدوات المستخدمة في المعالجة من أجل الوصول إلى النتائج .

### المطلب الأول : تعريف مؤسسة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي :

يعتبر التأمين الفلاحي مهم للفلاح و للقطاع الفلاحي وللدولة حيث أنه يقدم خدمات مهمة للمؤمن ذلك لتغطية الخسائر التي يؤمن ضدها مسبقا ، حيث أنه يساهم مساهمة كبيرة في تنمية الإقتصاد الوطني حيث يخضع عقد التأمين إلى عدة خصائص و لبعض المبادئ المستمدة من التشريعات التي تضمنت عمليات التأمين ، و أنه أحد أشكال الحماية التي لجأ لها القطاع الفلاحي لمواجهة الخطر نظرا للتطور الإقتصادي و الإجتماعي في جميع المجالات كما أن له أهمية كبرى تتمثل في وسائل الإدخار و الإستثمار بشقيه التجاري و الإجتماعي .

فالتأمين الفلاحي يعمل على زيادة الإنتاج و من توفير التغطيات التأمينية من الأخطار التي تمس الممتلكات و المنشئات و له ميزة كبيرة في زيادة القدرة الإنتاجية و أنه يسهل عملية الإئتمان و زيادة الثقة التجارية و يحقق التوازن بين العرض و الطلب في الحياة الإقتصادية و كذا الإستقرار الإجتماعي للفرد و الأسرة و ينمي الشعور بالمسؤولية و العمل على تقليل الحوادث ، أما التعاون الفلاحي هو مؤسسة مهنية فلاحية هدفها تحقيق لمشتركيها كل عمليات الإدخار الإجتماعي التأميني أو التعويض على أساس التضامن دون الجري وراء الفائدة .

و أما ما تعبر عنه الحروف الأولى لهذا الصندوق :

C: Caisse

R: régionale

M: mutualité

A: Agricole

**أولا : نشأته و تطوره :**[1]هي مؤسسة مالية تشرف عليها وزارة الفلاحة و من مهامها تمويل القطاع الفلاحي و أنشطة مختلفة في الإقتصاد الريفي ، قصد تطوير الإنتاج الغذائي لهدف تحقيق الإكتفاء الذاتي و هذا يعني من إختصاصه أيضا إدخار الأموال و تحصيلها .

فالصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بورقلة هو أحد الإثنين و ستون (62) صندوق جهوي متواجد عبر التراب الوطني و التي تنطوي كلها تحت كفالة و ضمان الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي الذي إنبثق في 1972 عن إدماج ثلاث صناديق للتعاون الفلاحي كانت تعمل في القطاع و هي :

- الصندوق المركزي لإعادة التأمين للتعاون الفلاحي تأسس سنة 1907.
- الصندوق المركزي للتعاون الإجتماعي تأسس سنة 1949.
- صندوق التعاون الفلاحي للتقاعد تأسس سنة 1958.

[1] – مقابلة شخصية مع رئيس مصلحة المحاسبة والجباية بتاريخ الأربعاء 2022-03-02 على الساعة 11:30 إضافة إلى الوثائق المعطاة من طرف المؤسسة.

إن الوضع القانوني الخاص بالصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بورقلة كمؤسسة مهنية هو كونه شركة مدنية ذات أسهم لكن هذا الوضع القانوني لم يكن دوما مستقرا ، بل عرف عدة تغيرات و تطورات منذ نشأته في سنة 1972 حتى اليوم نختصرها في المحطات التالية :

– **ديسمبر 1972** : التعاون الفلاحي بورقلة كان ممثلا في مكتبين محليين الأول في ورقلة و الثاني في تقرت كلاهما كان يتبعان إلى وصاية الصندوق الجهوي لباتنة .

– **مارس 1976** : أنشئ الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بورقلة و كان مجال تدخله يمتد إلى ولايات: الوادي ، الأغواط غرداية ، تمنراست ، إليزي .

– **جانفي 1984** : إنفصال ولاية الأغواط و غرداية عن التبعية للصندوق الجهوي بورقلة.

– **1998**: تم بموجب عقد توثيقي رقم 98/1149 بتاريخ 21 جويلية 1998 لدى الأستاذ جودي سعد موثق تثبيت الصندوق في شكل شركة مدنية ذات أسهم معبر عنها باسم الصندوق المحلي للتعاضدية الفلاحية برأس مال اجتماعي قدره 148600000 دج.

تخضع هذه الشركة للقوانين و الأنظمة المسيرة للقطاع و خاصة المرسوم التنفيذي المؤرخ في أفريل 1995 و الذي يحدد القانون الأساسي النموذجي لصناديق التعاضدية الفلاحية و النظام الداخلي النموذجي الذي صادق عليه وزير الفلاحة بموجب القرار رقم 63 المؤرخ في 11 مارس 1996.

. **نوفمبر 1999**: بناءا على المرسوم التنفيذي رقم 273/99 المؤرخ في 30 أفريل 1999 المعدل للمرسوم التنفيذي رقم 97/95 المشار إليه أعلاه و خاصة المادتين (2) و (6) منه و المتضمنتين تعديل تسمية الصندوق الجهوي وبناءا على محضر إجتماع مجلس إدارة الصندوق المنعقد بتاريخ 23 ديسمبر 1999 أعيد تسمية المؤسسة بالصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي لولاية ورقلة و بهذا إنحصر مجال التدخل الإقليمي للصندوق في ثلاث ولايات ورقلة ، تمنراست ، إليزي عبر مقره الرئيسي و ستة (6) وكالات محلية مزودة بكل الوسائل البشرية و المادية و المالية اللازمة لتمكنه من الأداء الجيد لمهمته المزدوجة كمصرفي و شركة تأمين و الإستجابة بأقصى قدر من النجاعة و السرعة لمتطلبات زبائنه .[1]

## المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي .

### الفرع الأول: مهام الهيكل التنظيمي للصندوق الجهوي.

من خلال الهيكل التنظيمي للصندوق يمكن حصر مهام المصالح الرئيسية في المساهمة و تنظيم عمليات التأمين و يترأس كل مصلحة من هذه المصالح رئيسا تحت إشراف مدير الصندوق و يتضح ذلك من خلال الشكل التالي:

[1]– مرجع سبق ذكره 02.

المصدر : قسم المالية و المحاسبة

الشكل**01**: عرض الهيكل التنظيمي للصندوق من خلال الشكل التالي.

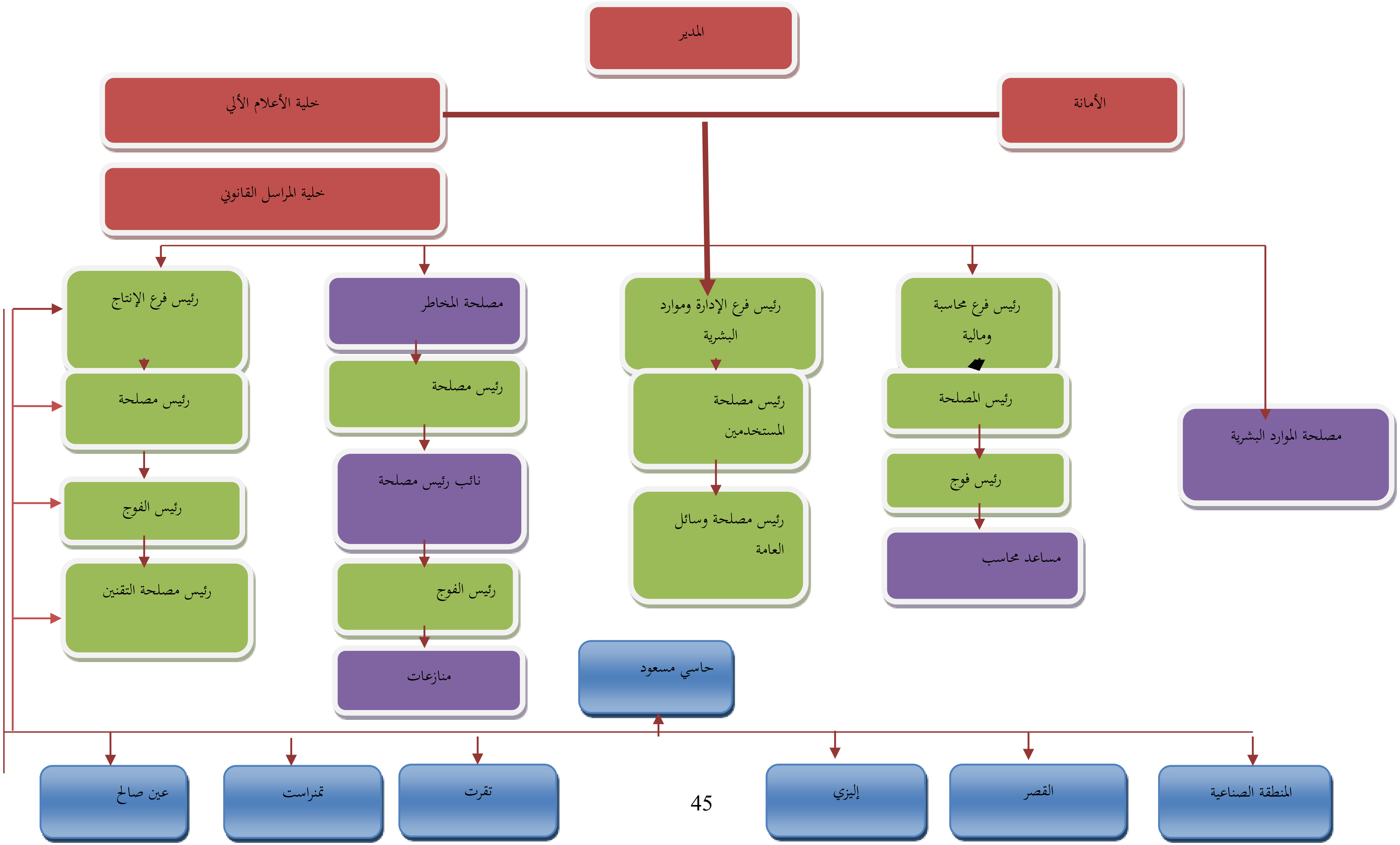

1) **مدير الصندوق**: و هو الإطار السامي التنفيذي للصندوق و يتم تعيينه من طرف المدير العام و هو الذي يؤمن السير الحسن للصندوق و ذلك بالتنسيق الجيد للصندوق و من صلاحياته و مهامه :

- إتخاذ القرارات اللازمة و الخاصة بسياسة الصندوق .

- المسؤولية على التسيير التنظيمي لإدارة للصندوق و هو الممثل الرسمي أمام السلطات القضائية و الشركات الكبرى و المؤسسات العمومية و الإتصال المباشر مع المديرية العامة ، يعين مجلس الإدارة مدير الصندوق الذي يُختار ضمن قائمة التأهيل التي تضبطها المديرية العامة و لا يمكن للمدير أن يجمع بين وظائفه و عضوية مجلس إدارة الصندوق .

يكلف مدير الصندوق بما يلي:

- القيام بالتسيير العادي للصندوق .

- إبرام جميع العمليات التي لها صلة بهدف الصندوق.

2) **الأمانة** : و من مهامه :

- إستقبال البريد الصادر و الوارد في المؤسسة و تسجيله .

- إستقبال المكالمات الهاتفية و الفاكس و يجب أن تتميز بالسرية .

- هي الوسيط بين المدير و العملاء .

3) **مصلحة الإنتاج** : يتجلى دور مصلحة الإنتاج في إبرام عقود التأمين بصفة عامة ووفقا للمعايير و المعطيات التقنية المعمول بها بين المتعاملين و عرض الضمانات المتنوعة لجلب أكبر عدد ممكن من العملاء عن طريق توعيتهم بالخطر المحتمل .

4) **مصلحة الحوادث و المنازعات** :

تقوم هذه المصلحة بدراسة جميع ملفات الحوادث و المنازعات و السهر على تسويتها في أقرب الآجال الممكنة و متابعة قضايا المنازعات (أحكام ، تنفيذ ، طعون) .

5) **مصلحة المحاسبة و المالية** : هي أهم مصلحة في الصندوق تعمل على معالجة جميع العمليات المحاسبية ومتابعتها وتجهيز ميزانية التأمينات السنوية للصندوق و الفروع التابعة لها وفقا للقانون المتبع وجرد الحسابات اليومية من تدفقات نقدية داخلية و مصاريف مالية أخرى و ذلك لتحديد و معرفة الحالة المالية للصندوق.و يمكن تمثيل هاته المصلحة وفق الشكل التالي :

**الشكل رقم 02: هيكل التنظيمي الخاص بمصلحة المحاسبة والمالية**

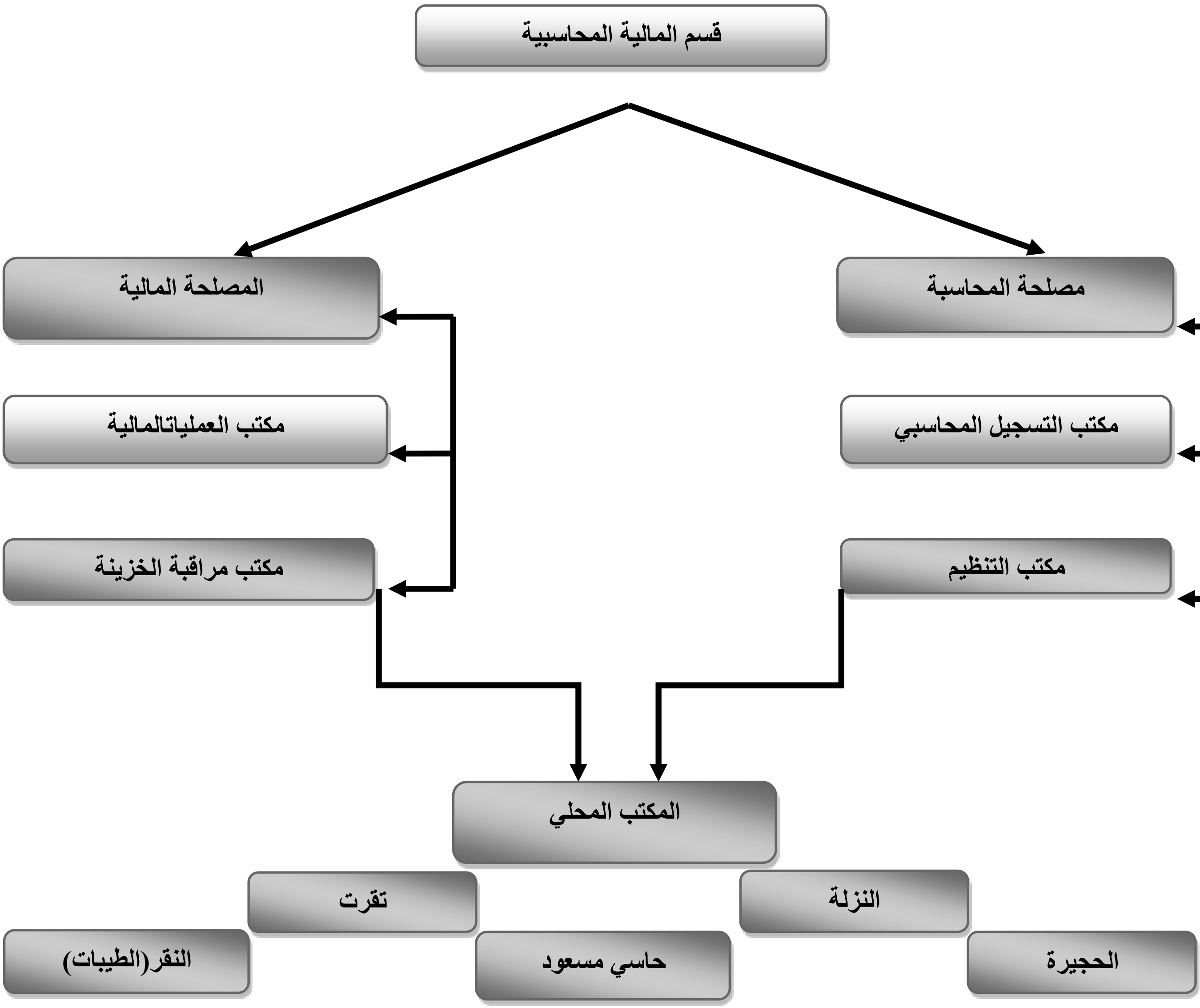


**المصدر : قسم المالية و المحاسبة**

**الفرع الثاني : هيئات الصندوق الجهوي :**

**– الجمعية العامة :**

تتكون الجمعية العامة من كل الشركاء المقبولين قانونيا و يتمتع كل شريك بصوت واحد كما يحق للشريك أن يفوض أحد زملائه أو شخص آخر و منها ينتخب بالإقتراع السري لأعضاء مجلس الإدارة .

**– مجلس الإدارة :**

يتكون مجلس الإدارة من خمسة (5) أعضاء منتخبين من بين الشركاء لفترة مدتها أربعة (4) سنوات يجتمع مجلس الإدارة كل شهرين و كل ما دعت الحاجة إلى ذلك و يتخذ قراراته بالأغلبية و في حالة تساوي الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا .

**– صلاحيات مجلس الإدارة :**

لمجلس الإدارة الصلاحيات التالية :

– يداول عن كل المسائل التي لا تدخل ضمن إختصاص الجمعية العامة أو المدير.

– يدرس ميزانية الصندوق و يحلل الحسابات السنوية و أيضا يقدم للجمعية العامة تقرير النشاط .

– يفصل في إقتناء الممتلكات و إنجازها و التنازل عنها .

**الفرع الثالث : منتجات الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي و الدور الإقتصادي الذي يلعبه :**

**أولا : منتجات الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بورقلة :** تنقسم منتجات الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA بورقلة حسب طبيعة الخطر و يمكن تقسيمها إلى تأمينات فلاحية و غير فلاحية كما يلي:

✓ **التأمينات الغير الفلاحية :** و هي تمثل جزء مهم من الإنتاج و تتمثل في ما يلي:

- التأمين ضد الحرائق .
- التأمين ضد الأخطار المتعددة .
- تأمين السيارات و تأمين النقل .
- تأمين الحوادث الطبيعية كالفيضانات و الرياح و خطر المياه ... .
- المسؤولية المدنية للعمال .

✓ **التأمينات الفلاحية :** و تشمل التأمينات ضد الأخطار التي تصيب النباتات و الحيوانات و هي كما يلي:

**1 ــ التأمينات النباتية :**

- تأمين حريق المحاصيل: و هي تغطي الحبوب و الخضر ضد الحريق .
- تأمين حريق الأعلاف و التبن : تغطي التبن و الأعلاف المكبسة من خطر الحريق .
- تأمين الأخطار المتعددة للنخيل و الأشجار المثمرة: يضمن الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي النخيل المثمرة (المنتجة) و النخيل الناشئة الصغيرة ( الجبار) ضد الخسائر التي تسببها الكوارث ، أو الخسائر التي تصيب المنتوج في حد ذاته أي المحصول قبل الجني و على حسب كيته و مقداره .

**2 ــ التأمينات الحيوانية:**

- تأمين الأخطار المتعددة على البقر : يغطي المخاطر المعرض لها .
- تأمين الأخطار المتعددة على النحل ، الدواجن ، الإبل و الماشية و غيرها .

**ثانيا : الدور الاقتصادي للصندوق :**

يتمثل دور الإقتصادي لمؤسسة CRMA في عرض ضمانات للزبون على الأخطار الممكن أن تلحق به في حياته الاجتماعية و المهنية ، إذ تقوم بتنظيم نشاط التأمين بدلالة الحاجات والرغبات المحتملة للزبائن ، هذا بالإضافة إلى أن المؤسسة CRMA مرتبطة بالتطور للبلاد و ترتكز على إستراتيجية توسيع القاعدة الصناعية ، و مهامها على هذا المستوى تتمثل في :

- ممارسة كل عمليات التأمين .
- تمويل المشاريع الإنمائية .
- العمل على دراسة سوق التأمينات و إقتراح مقاييس فعالة لمؤازرة الإقتصاد في إطار سياسة البلاد .
- القيام باستثمارات سياسية و إجتماعية .
- تستعمل سياسة الإدخار و تساهم و تشارك كمستثمر تأسيسي.
- حماية ممتلكات المواطن .

كما أنه يهدف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بورقلة CRMA إلى ما يلي:

- تنويع محفظة الشركة و توسيع نشاطها ، ذلك بتغطية الأخطار الصناعية البسيطة على الأشخاص و غيرهم .
- تطوير شبكة التوزيع الوطنية ، بإنشاء و حدات و وكالات جديدة لمواجهة الطلب المتزايد و منافسة الشركات الأخرى مثل CAAR، CAAT .....الخ .
- تشجيع الإدخار في المدى الطويل ، و المساهمة في الإقتصاد الوطني وتوظيف رؤوس الأموال على شكل ودائع لدى البنوك .

**بطاقة فنية خاصة بالصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بورقلة CRMA**

في ما يلي سنقوم بعرض بطاقة تقنية خاصة بالصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بورقلة :

**بطاقة تقنية**

إسم المؤسسة : الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي ورقلة **CRMA** .

تاريخ التأسيس : مارس 1976 .

المقر الإجتماعي : سوق السبت ورقلة

النشاط الرئيسي : التامين بمختلف أنواعه ( الأشخاص ، الممتلكات .........)

تصنيف المؤسسة : تصنف ضمن المؤسسات الوطنية الكبرى .

الشكل القانوني : تعود ملكيتها للدولة .

الوسائل المادية : أراضي ، سيارات ، مكاتب ، وسائل الإعلام الآلي...... .

الوسائل الغير مادية (برمجيات معلوماتية) : برنامج **logitip**

الموارد البشرية : تمتلك المؤسسة 32 عامل كما هو موضح في الجدول الآتي

**الجدول رقم 04 : يمثل تعداد عمال المؤسسة**

| التصنيف | ذكر | أنثى | المجموع |
|---|---|---|---|
| **إطارات عليا** | **1** | **0** | **1** |
| **إطارات** | **9** | **1** | **10** |
| **عمال التحكم** | **7** | **9** | **16** |
| **عمال التنفيذ** | **4** | **1** | **5** |
| **المجموع** | **21** | **11** | **32** |

رقم الأعمال المحقق: 99100000.00 دينار جزائري .

## المطلب الثالث : الأدوات المستعملة في تعديل القوائم المالية لحساب مؤشرات الربحية .

يرتكز موضوع دراستنا على هدف رئيسي و هو حساب مؤشرات الربحية إستنادا لطرق القياس المحاسبي ، و حتى يتم تحقيق هذا الهدف يجب تطبيق نماذج و طرق محاسبية بديلة إضافة لطريقة التكلفة التاريخية ، و من بين هذه البدائل التي سوف نطبقها هي القيمة العادلة و حتى يتم تطبيق هذه الطريقة قمنا بجلب الأرقام القياسية العامة للأسعار على المستوى الوطني و التي إعدادها من طرف الديوان الوطني للإحصائيات ، و من ثم حساب مؤشرات الربحية إستنادا لكل طريقة .

**أولا : المقابلة :**

من خلال زيارتنا للمؤسسة قمنا بمقابلة مع مسؤول مصلحة المحاسبة و المالية من أجل الاطلاع على الوضع الحقيقي للمؤسسة .

ـ سجلات و وثائق المؤسسة : لقد قمنا بالإستعانة بالقوائم المالية للمؤسسة من أجل إثبات أو نفي صحة الفرضيات و تتمثل هذه السجلات في الميزانية ، جدول حسابات النتائج ( أنظر الملاحق ) .

**ثانيا : متطلبات عملية تعديل القوائم المالية :**

متطلبات عملية تعديل القوائم المالية تتطلب إحضار القوائم المالية للشركة المراد دراسة حالتها و تطبيق طريقة التعديل المختارة لذلك المتمثلة في قائمة المركز المالي ( الميزانية العامة ) و قائمة الدخل و كذا ملحقاتها لما فيهما من معلومات متممة و شاملة و تفصيلية لبنودها و تغيراتها خلال السنة المالية بالإضافة إلى جلب مجموعة من المنشورات الخاصة بالأرقام القياسية لأسعار الإستهلاك الشهرية و السنوية على المستوى الوطني ، و التي يعدها الديوان الوطني للإحصائيات L'officenational des statistiques باستعمال طريقة لاسبير Leaspers ، من خلال دراسة تطور الأسعار لعينة من المواد الإستهلاكية مختارة على أساس المصاريف الشهرية و الأهمية الإقتصادية و الإستهلاكية لها عبر التراب الوطني و حسب الطبقات الجغرافية للبحث حول نفقات الإستهلاك .

**ثالثا : خطوات تعديل القوائم المالية :**

– إحضار القوائم المالية و ملاحقها من للمؤسسة المعنية للدراسة .

– إحضار منشورات الأرقام القياسية من الديوان الوطني للإحصاء (ons) .

– تصنيف بنود القوائم المالية إلى بنود نقدية و غير نقدية لتسهيل عملية التعديل .

– تعديل قائمتي الدخل و المركز المالي للمؤسسة في سنوات الدراسة 2017 ، 2018 ، 2019 .

## المبحث الثاني : معالجة و تحليل النتائج و مناقشتها

عملية عرض النتائج و مناقشتها تتطلب إستخدام أدوات و طرق مختلفة ، لتسهيل حل إشكالية الدراسة .

لذا سنحاول في هذا الجزء طريقة عرض النتائج المتحصل عليها من طرف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي و تلخيصها في جداول مختلفة لتسهيل عملية قراءة النتائج المتحصل عليها بشكل دقيق .

### المطلب الأول : عرض نتائج الدراسة

في هذا المطلب سوف نقوم بعرض الجداول الخاصة بحساب و تطور نسب الربحية و المستخرجة من القوائم المالية الخاصة للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي في ورقلة – crma – و ذلك بإستخدام طرقتي التكلفة التاريخية و القيمة العادلة خلال فترة الدراسة وفقا للفروع التالية :

**الفرع الأول : حساب نسب الربحية إستنادا لمبدأ التكلفة التاريخية خلال فترة الدراسة 2017 ــ 2019 .**

**تعريف نسب الربحية :** تعد نسب الربحية مؤشرا لكفاءة المؤسسة بشكل عام ، و تستخدم كمقياس للأرباح التي تجنيها المؤسسة خلال فترة زمنية معينة بالإستناد إلى مستوى مبيعاتها و الأصول و رأس المال العامل و أرباح السهم الواحد ، و تقيس نسب الربحية قدرة المؤسسة على تحقيق الربح كما أنها مؤشر على نجاح المؤسسة في إدارة أصولها . فالدائنين يهتمون بنسب الربحية حيث أنها تشير إلى قدرة المؤسسة على الوفاء بإلتزاماتها ، و كذلك الأمر بالنسبة للمساهمين إذ يهتمون بنسب الربحية لأنها تشير إلى معدل العائد على إستثماراتهم و على تقدم المؤسسة ، و إعتمادا على البيانات التي تم الحصول عليها لدى صندوق الجهوي للتعاون الفلاحي و التي إنحصرت في الميزانية المالية و جدول حسابات النتائج خلال فترة الدراسة 2017 ــ 2019 سيتم حساب نسب الربحية .

– **هامش الربح الإجمالي ( مجمل الربح )** : تدل هذه النسبة على كفاءة الإدارة في تسعير و توليد المبيعات و السيطرة على الكلف ، و تحتسب من قسمة الربح الإجمالي على ( المبيعات – كلفة البضاعة المتاحة للبيع ) صافي المبيعات أي أنه كلما زادت هذه النسب كلما كان أفضل .

$$\text{هامش الربح الإجمالي} = \frac{\text{الربح الإجمالي}}{\text{صافي المبيعات}} \times 100$$

– **هامش الربح التشغيلي** : تقيس هذه النسبة الكفاءة التشغيلية الشاملة للشركة ، و يتم إحتسابها عن طريق قسمة الربح التشغيلي على صافي المبيعات أي كلما زادت هذه النسبة كلما كان ذلك أفضل .

– **نسبة صافي الدخل** : تقيس هذه النسبة قدرة المبيعات على توليد صافي الدخل و يتم إحتسابها عن طريق قسمة صافي الدخل على صافي المبيعات أي أنه كلما زادت كلما كان ذلك أفضل .

– **معدل العائد على الإستثمار ( الموجودات )** : تقيس هذه النسبة الكفاءة الكلية للإدارة في تحقيقها للأرباح من مجمل إستثمارها في الموجودات ، و يتم إحتسابها عن طريق قسمة صافي الدخل على مجموع الموجودات ( المتداولة و الثابتة ) ، و كلما زادت كلما كان ذلك أفضل .

– **معدل العائد على حق الملكية** : يتم حسابها عن طريق قسمة صافي الدخل على حق الملكية ( رأس المال المدفوع + علامات الإصدار + الأرباح المحتجزة ) و إرتفاع هذا المعدل هو دليل الإدارة الكفؤة و الذي عادة ما يفضله المالكون .

**حساب مؤشرات الربحية لسنة 2017 :**

**مثال تطبيقي : على سنة 2017 :**

الربح الإجمالي : 1770500000 دج

صافي المبيعات : 48000000 دج

هامش الربح الإجمالي = $\frac{1770500000}{48000000} \times 100 = 36$ %

هامش الربح التشغيلي = $\frac{32500000}{48000000} = 0,67$ أي 67 %

نسبة صافي الدخل = $\frac{17705000}{48000000} = 0.36$ أي 36 %

معدل العائد على الاستثمار = $\frac{17705000}{208800000} = 0.08$ أي 8 %

معدل العائد على حق الملكية = $\frac{17705000}{86145000} = 0.20$ أي 20 %

**1/ حساب مؤشرات الربحية لسنة 2017 :**

**الجدول التالي رقم (05) : يلخص نتائج حساب مؤشرات الربحية لسنة 2017 :**

| المؤشر | هامش الربح الإجمالي | هامش الربح التشغيلي | نسبة صافي الدخل | معدل العائد على الاستثمار | معدل العائد على حق الملكية |
|---|---|---|---|---|---|
| النسبة % | 36 % | 67 % | 36 % | 8 % | 20 % |

**2/ حساب مؤشرات الربحية لسنة 2018 :**

**جدول رقم (06) : يلخص نتائج حساب مؤشرات الربحية لسنة 2018 بإتباع نفس الخطوات بالنسبة لسنوات السابقة :**

| المؤشرات | هامش الربح الإجمالي | هامش الربح التشغيلي | نسبة صافي الدخل | معدل العائد على الاستثمار | معدل العائد على حق الملكية |
|---|---|---|---|---|---|
| النسبة % | 42 % | 66 % | 42 % | 14 % | 28 % |

**3/ حساب مؤشرات الربحية لسنة 2019 :**

**جدول رقم (07) : يلخص نتائج حساب مؤشرات الربحية لسنة 2019 بإتباع نفس الخطوات بالنسبة لسنوات السابقة :**

| المؤشرات | هامش الربح الإجمالي | هامش الربح التشغيلي | نسبة صافي الدخل | معدل العائد على الاستثمار | معدل العائد على حق الملكية |
|---|---|---|---|---|---|
| النسبة % | 40 % | 64 % | 40 % | 12 % | 26 % |

**4/ التمثيل البياني لمؤشرات الربحية استنادا لمبدأ التكلفة التاريخية لسنوات الدراسة من 2017 إلى 2019 :**

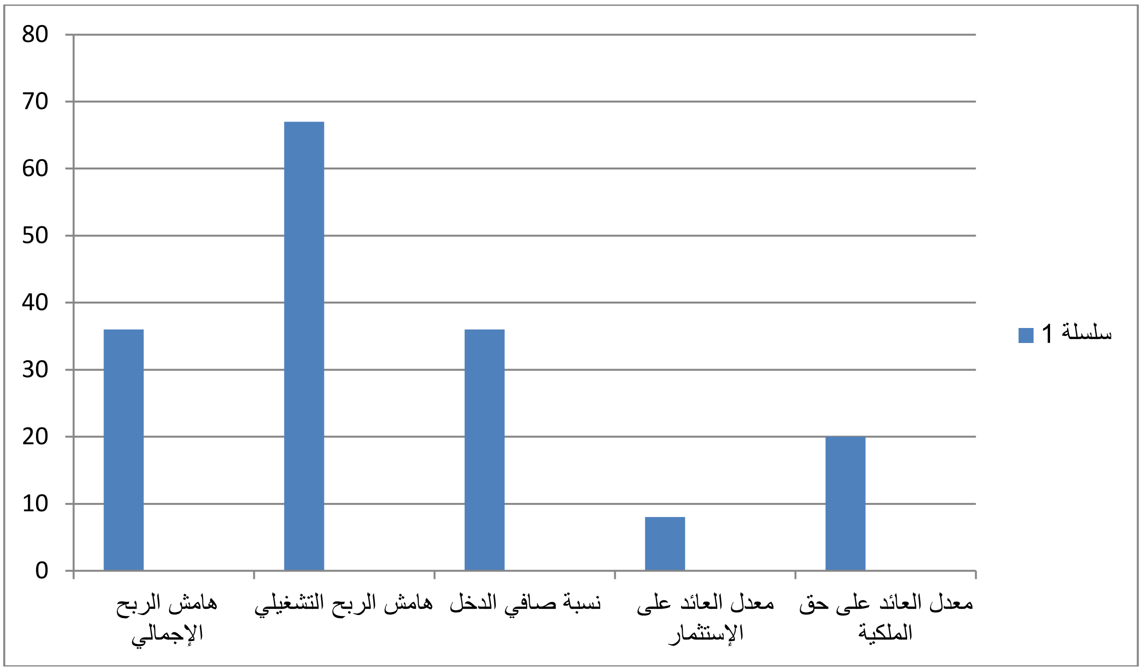


**الشكل (3) : أعمدة بيانية توضح تطور نسب مؤشرات الربحية لسنة 2017**

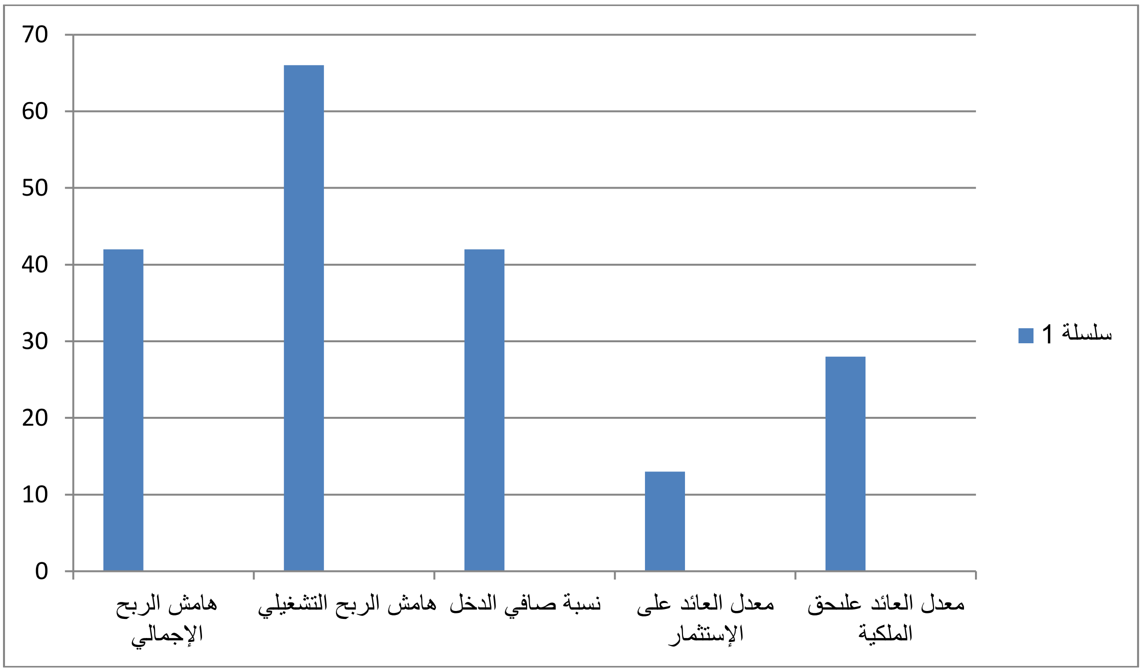


**الشكل (4) : أعمدة بيانية توضح تطور نسب الربحية لسنة 2018**

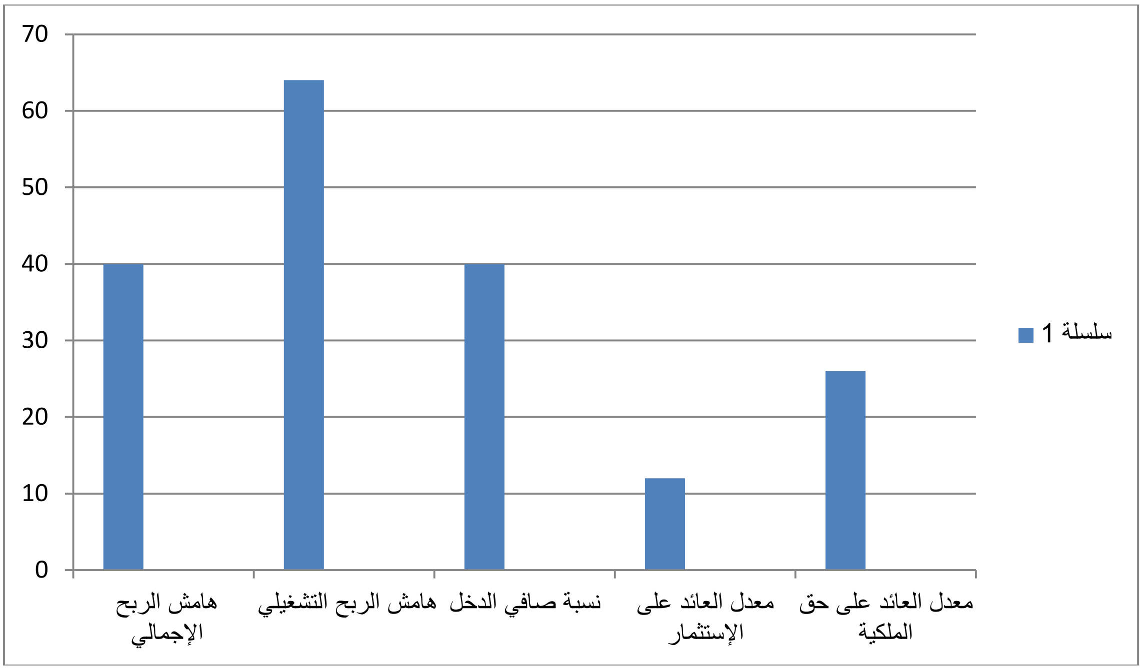


**الشكل (5) : أعمدة بيانية توضح تطور نسب مؤشرات الربحية لسنة 2019**

الأشكال التي بين أيدينا 3 و 4 و 5 أعمدة بيانية توضح تطور نسب مؤشرات الربحية لسنوات الدراسة من 2017 إلى غاية 2019 حيث نلاحظ من خلال الأشكال الثلاث أن هناك استقرار في هامش الربح التشغيلي بنسب تتراوح ما بين 64 % و 67 % بينما هناك تذبذب في هامش الربح الإجمالي و نسبة صافي الدخل بنسب تتراوح ما بين 36 % و 42 % ، في حين هناك تراجع ملحوظ في نسب معدل العائد على الاستثمار و معدل العائد على حق الملكية بنسب تتراوح مابين 8 % و 28 % على التوالي و يفسر هذا الاختلاف في النسب بعدم استقرار الوضع المالي للمؤسسة .

**الفرع الثاني : حساب نسب الربحية إستنادا لمبدأ القيمة العادلة خلال فترة الدراسة 2017 ـ 2019 .**

نظرا لعدم وجود مؤهلات تطبيق القيمة العادلة سنلجأ إلى بديل لها ألا و هي التكلفة التاريخية المعدلة بوحدة النقد الثابتة فمن خلال هذا الفرع سنقوم بحساب مؤشرات الربحية إستنادا للتكلفة التاريخية المعدلة بوحة النقد الثابتة و هذا بعد أن يتم تعديل القوائم المالية لصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بورقلة ـ CRMA ـ بإستعمال طريقة سابقة الذكر للسنوات الأخيرة للفترة 2017 ـ 2019 و بإعتبارها إحدى الطرق الشاملة لمعالجة آثار التضخم ضف إلى ذلك لما تحققه من مصداقية للمركز المالي للمؤسسة فبغض النظر عن عيوبها نقوم بتعديل القوائم المالية وفق و بالتركيز على القوائم المالية التي تتضمن نسب الربحية .

**أولا : ـ تعديل القوائم المالية للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي ـ بورقلة ـ حسب مستويات الأسعار للسنوات محل الدراسة 2017 ـ 2019 .**

تعتبر القوائم المالية من الوسائل الأساسية للإتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة المؤسسة ، و التي من خلالها تحصل على معلومات حول العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للمؤسسة و ما حققته من نتائج من أجل إتخاذ القرار المناسب .

و على ضوء ذلك سنقوم بتعديل قائمتي جدول حسابات النتائج للميزانية وفق الأرقام القياسية المنشورة من قبل الديوان الوطني للإحصائيات .

**1ـ تعديل القوائم المالية لسنة2017 :**

**1 ـ 1 تعديل قائمة الميزانية للمؤسسة لسنة 2017 .**

التقييم المحاسبي لإستثمارات المؤسسة ( أصول غير جارية ) كان وفق نموذج التكلفة التاريخية و بنفس الطريقة تم تقييم مخصصات الاهتلاكات و هذا ما يسهم في تظليل تقييمها و إنقاص قيمتها جراء تأثيرات التضخم و إرتفاعات الأسعار ، و عليه يتوجب تعديلها و تقييمها أي كل من مخصصات الإهتلاكات التاريخية و قيم الأصول الثابتة و بطريقة مبسطة نقوم بتعديل القيم الصافية للأصول الغير جارية بدل القيم الإجمالية و الإهتلاكات المؤثرة على نتيجة الدورة للمؤسسة ، بإستعمال الرقم القياسي للأسعار العامة في نهاية السنة محل الدراسة و الأرقام القياسية لسنة الحيازة أو دخول البند للمؤسسة ( نأخذ متوسط الأرقام القياسية للأسعار أو الرقم القياسي السنوي ) نتيجة عدم توفر معلومات دقيقة حول تواريخها و عوامل أخرى .

نقوم بتعديل القيم التاريخية للأصول الثابتة و الإهتلاكات بإستعمال الأرقام القياسية . فيتم تعديل قيمة الأصول وفقا للعلاقة التالية :

**القيمة التاريخية المعدلة = القيمة التاريخية للبند × ( الرقم القياسي في تاريخ إعداد القوائم المالية ÷ الرقم القياسي العام في تاريخ نشأة البند ) .**

**مثال : تعديل قيمة الأراضي تتم كمايلي :**

التكلفة التاريخية المعدلة للأراضي = 9000000 × 208,6 ÷ 120,2 = 15618968,39 .

و بنفس الطريقة يتم تعديل قيمة الأصول غير جارية و مخصصات إهتلاكها .

جدول (08) قائمة تعديل القيم التاريخية للميزانية ـ أصول غير جارية لسنة 2017

| رقم الحساب | البيـــــان | سنة الحيازة | القيمة التاريخية | الاهتلاك المتراكم | مخصص الإهتلاك السنوي | القيمة المحاسبية الصافية | الرقم القياسي العام في أخر سنة 2017 | الرقم القياسي العام في تاريخ الحيازة | مخصص الإهتلاك السنوي المعدل | القيمة الحاسبية الصافية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **211** | اراضي | 1984 | 9000000 | ـ | ـ | 9000000 | 208,6 | 120,2 | ـ | 15618968,39 |
| **213** | مباني | 1990 | 50500000 | 12400000 | 2800000 | 35300000 | 208,6 | 120,2 | 4859234,60 | 61261064,90 |
| **218** | معدات نقل | 2008 | 1600000 | مهتلكة كليا | ـ | ـ | 208,6 | 720,3 | ـ | ـ |
| | | 2014 | 2500000 | 1500000 | 500000 | 500000 | 208,6 | 176,8 | 589932,13 | 589932,13 |
| | | 2017 | 3400000 | ـ | 170000 | 3230000 | 208,6 | 206,9 | 171396,81 | 3256539,39 |
| | | المجموع | 5900000 | 1500000 | 670000 | 3730000 | ـ | ـ | 761328,94 | 3846471,52 |
| **215** | معدات مكتب | 2016 | 8600000 | 860000 | 860000 | 6880000 | 208,6 | 195,3 | 918566,30 | 7348530,47 |
| | | 2017 | 3800000 | ـ | 190000 | 3610000 | 208,6 | 206,9 | 191561,14 | 3639661,67 |
| | | المجموع | 12400000 | 860000 | 1050000 | 10490000 | ـ | ـ | 1110127,44 | 10988192,14 |
| | معدات الإعلام الآلي | 2016 | 4800000 | 960000 | 960000 | 2880000 | 208,6 | 195,3 | 1025376,34 | 3076129,03 |
| | | 2017 | 1900000 | ـ | 158000 | 1742000 | 208,6 | 206,9 | 159298,21 | 1756313,19 |
| | | المجموع | 6700000 | | 1118000 | 4622000 | ـ | ـ | 1184674,55 | 4832442,22 |
| | معدات اخرى | 2016 | 5800000 | 580000 | 580000 | 4640000 | 208,6 | 195,3 | 619498,20 | 4955985,66 |
| | | المجموع | 5800000 | 5800000 | 580000 | 4640000 | ـ | ـ | 619498,20 | 4955985,66 |
| إجمالي الأصول غير الجارية | | | | | | | | | 101503124,83 | |

من إعداد الطالبتين بناءا على الملحق رقم (01 ) و (10) و (11) و (12 ) .

جدول (09) قائمة تعديل القيم التاريخية الميزانية ـ أصول جارية 2017

| البيان | سنة الحيازة | القيمة التاريخية | الأرقام القياسية | | القيمة المعدلة |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | الرقم القياسي في ديسمبر 2017 | الرقم القياسي عند تاريخ دخول العنصر للذمة المالية | |
| حصص اعادة التأمين المتنازل عنها. | 2017 | 66200000 | 208,6 | 206,9 | 66743934,26 |
| المؤمن لهم ووسطاء التأمين . | 2017 | 52300000 | 208,6 | 206,9 | 52729724,50 |
| مدينون اخرون . | 2017 | 2100000 | 208,6 | 206,9 | 2117254,71 |
| الضرائب وماشابهها. | 2017 | 800000 | 208,6 | 206,9 | 806573,22 |
| الخزينة . | 2017 | 22000000 | 208,6 | 206,9 | 22180763,65 |
| إجمالي الأصول الجارية . | | | | | 144578250,34 |
| المجموع العام للأصول . | | | | | 246081375,17 |

من إعداد الطالبتين بناءا على الملحق رقم (01 ) و (12 ) .

جدول (10) قائمة تعديل الميزانية ـ خصوم – الأموال الخاصة لسنة 2017 .

| | سنة الحيازة | القيمة التاريخية | الأرقام القياسية | | القيمة المعدلة |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | الرقم القياسي في ديسمبر 2017 | الرقم القياسي عند تاريخ دخول العنصر للذمة المالية | |
| رأس المال الصادر . | 2017 | 17440000 | 208,6 | 206,9 | 17583296,28 |
| إحتياطات . | 2017 | 15000000 | 208,6 | 206,9 | 15123247,95 |
| حصة الشركة المدمجة . | 2017 | 17705000 | 208,6 | 206,9 | 17850473,66 |
| حصة ذوي الاقلية . | 2017 | 36000000 | 208,6 | 206,9 | 36295795,07 |
| المجموع العام للأموال الخاصة. | | | | | 86852812,96 |

من إعداد الطالبتين بناءا على الملحق رقم ( 02 ) و (12 ) .

إن عملية تعديل الميزانية للمؤسسة هو إظهار المركز الحقيقي للمؤسسة . فلقد قمنا بتعديل القيم التاريخية للأصول الثابتة سابقا بضرب القيم التاريخية للبنود في الرقم القياسي للأسعار في نهاية السنة محل الدراسة قسمة على الرقم القياسي للأسعار في تاريخ نشأة البند ، و في هذا الخصوص و بالتمعن في نتائج تعديل القيم التاريخية للأصول الثابتة و مخصصات الإهتلاكات المرتبطة بها في سنة 2017 يظهر جليا إرتفاع أو زيادة القيمة المحاسبية الصافية المعدلة للإستثمارات و مخصصات الإهتلاكات مقارنة بالقيم المحاسبية الصافية التاريخية و الإهتلاكات التاريخية حيث بلغت القيمة المحاسبية الصافية المعدلة لمعدات النقل قيمة إجمالية قدرها 3846471,52 دج بزيادة قدرها 116471,52 دج أي بنسبة 1,97 % ، و مخصصات إهتلاكها المعدلة بلغت 761328,94 دج بزيادة قدرها 91328,9 دج أي بنسبة 13,63 % ، و من جهة أخرى بلغت القيمة المحاسبية الصافية المعدلة لمعدات مكتب 10988192,14 دج بزيادة قدرها 498192,14 دج أي بنسبة 4,01 % .

هذا التعديل في القيم المحاسبية الصافية للأصول الغير جارية و إهتلاكاتها من شأنه إزالة التظليل الذي يشوب قيمها في قائمة المركز المالي للمؤسسة و الناجم عن الإرتفاعات المستمرة في المستويات العامة للأسعار و مواكبة التغيرات السعرية الخاصة بكل أصل ثابت و لو بدرجة توافقية بينها . كما أن هذا التعديل لم يشمل الأصول الثابتة المهتلكة كليا ، و المسجلة في قائمة المركز المالي للمؤسسة سنة 2017 ذو قيمة محاسبية صافية معدومة مثل معدات نقل بقيمة 1600000 دج ، و مع ذلك مازالت المؤسسة تستغلها و مهمة جدا في سيرورة النشاط التشغيلي لها فكان من الأجدر وضع نظام قياس محاسبي يأخذ بعين الإعتبار الأصول الثابتة المهتلكة كليا و يعيد تقييمها حسب قدرتها الإنتاجية و العمر الإنتاجي الممكن لها .

أما الأصول الجارية فتعدل قيمها التاريخية بضربها في الرقم القياسي للأسعار في نهاية السنة محل الدراسة قسمة على متوسط الأرقام القياسية للأسعار في سنة 2017 أي الرقم القياسي السنوي للأسعار .

حيث و بعد تعديلها وصلت قيمتها المعدلة إلى 144578250,34 دج أي بزيادة قدرها 1178250,34 دج .

أما جانب الأموال الخاصة ـ خصوم ـ فيتم تعديلها بنفس الطريقة أي بضربها في الرقم القياسي للأسعار لنهاية سنة الدراسة قسمة على متوسط الرقم القياسي السنوي للأسعار ، حيث لاحظنا إرتفاع في جميع قيم عناصرها .

فتطبيق طريقة التكلفة التاريخية المعدلة أو ما يسمى بالتكلفة التاريخية المعدلة بوحدة النقد الثابتة من ورائه إظهار مدى قدرة المؤسسة على المحافظة على القوة الشرائية لرأسمالها ، و هو ما تحقق فعلا من خلال ملاحظتنا لنتائج تعديل رأس المال ، حيث زادت قيمة رأس المال و أصبحت 86852812,28 دج ، بعدما كانت 86145000 دج أي بزيادة قدرت بـ 707812,38 دج .

**2-1 حساب مكاسب أو خسائر القوة الشرائية لحيازة الأصول و الخصوم النقدية لسنة 2017 :**

إن عملية حساب مكاسب أو خسائر القوة الشرائية لحيازة الأصول أو الخصوم تتم من خلال التمييز بين البنود النقدية و الغير نقدية ، لأن البنود الغير نقدية تعدل بواسطة الأرقام القياسية فقط أما البنود النقدية فهي تعدل بواسطة الأرقام القياسية و أيضا يتم من خلالها حساب مكاسب و خسائر القوة الشرائية إستنادا لقائمة المركز المالي لسنتي 2016 و 2017 و قائمة الدخل لسنة 2017 ، حيث المركز النقدي لبداية الفترة في سنة 2017 هو نفسه صافي المركز النقدي في نهاية الفترة السابقة لسنة 2016 ، و هو الفرق بين الأصول النقدية و الخصوم النقدية بإضافة إلى مصادر العناصر النقدية و طرح إستخدامات العناصر النقدية .

صافي المركز النقدي في بداية الفترة = الأصول النقدية نهاية 2017 – الخصوم النقدية نهاية 2017

= 18000000 دج

**جدول رقم (11) : تعديل قائمة مكاسب أو خسائر القوة الشرائية لسنة 2017 :**

| البيان | المبلغ التاريخي | معدل التعديل | المبلغ المعدل |
|---|---|---|---|
| – صافي المركز النقدي في بداية الفترة (الأصول النقدية – الخصوم النقدية ) | 18000000 | 206.9/208.6 | 18147897.53 |
| تضاف مصادر العناصر النقدية خلال الفترة : | | | |
| – أقساط صادرة على العمليات المباشرة | 45000000 | 206.9/208.6 | 45369743.83 |
| – أقساط صادرة المرحلة | 3000000 | 206.9/208.6 | 3024649.58 |
| – المنتجات العملياتية الأخرى | 560000 | 206.9/208.6 | 564601.25 |
| – المنتجات المالية | 125000 | 206.9/208.6 | 126027.06 |
| – عناصر غير عادية منتجات | 850000 | 206.9/208.6 | 856984.05 |
| إجمالي المصادر النقدية خلال الفترة | 49535000 | | 49942005.77 |
| تطرح منها استخدامات العناصر النقدية خلال الفترة : | | | |
| – خدمات على العمليات المباشرة | 15500000 | 206.9/208.6 | 15627356.21 |
| – الخدمات الخارجية و الإستهلاكات الأخرى | 2500000 | 206.9/208.6 | 2520541.32 |
| –أعباء المستخدمين | 12500000 | 206.9/208.6 | 12602706.6 |
| – الضرائب و الرسوم و المدفوعات الأخرى | 350000 | 206.9/208.6 | 352875.78 |
| – الأعباء العملياتية الأخرى | 800000 | 206.9/208.6 | 806573.22 |
| إجمالي الاستخدامات النقدية خلال الفترة | 31650000 | | 31910053.13 |
| – صافي المركز النقدي التاريخي في نهاية الفترة ( الأصول النقدية – الخصوم النقدية ) (1) | 35885000 | | |
| – صافي المركز النقدي المعدل في نهاية الفترة (2) | | | 36179850.17 |
| – مكاسب ( خسائر ) تقلبات القوة الشرائية من العناصر النقدية 1: ص م ن التاريخي – ص م ن المعدل : 1–2 : | | | -294850.17 |

**من إعداد الطالبتين و بالإعتماد على الملحق رقم (01) و (02) و (03) و (12)**

من خلال الجدول أعلاه يظهر أن المؤسسة قد حققت خسائر قيمة للعناصر النقدية نتيجة تحملها لنفقات حيث بلغت خسارتها 294850.17- دج ، و هذا بعد عملية تعديل صافي المركز النقدي للمؤسسة و مصادر إستخدامات العناصر النقدية و تحقيق خسائر القوة الشرائية يدل على أن الأصول النقدية أكبر من الخصوم النقدية .

**1–3 تعديل قائمة الدخل :**

عند تعديل قائمة الدخل حسب طريقة التكلفة التاريخية المعدلة لنهاية كل سنة مالية ، أي أنه عندما تكون إيرادات و مصاريف الشركة منظمة فإننا نقوم بضرب قيمها في الأرقام القياسية للأسعار في آخر سنة الدراسة مقسوما على متوسط الأرقام القياسية للأسعار لنفس السنة ، و في حالة عدم إنتظامها نقوم بضربها في الأرقام القياسية للأسعار في تاريخ نشأة البند أي الرقم القياسي الشهري للأسعار بدلا من الرقم القياسي السنوي ، و تضاف إليها مكاسب أو خسائر القوة الشرائية لحيازة العناصر النقدية

إلى صافي نتيجة السنة المالية ، و يفصح عنها في بند مستقل في قائمة الدخل المعدلة .

- تعديل قائمة الدخل لسنة 2017 :

نظرا لعدم توفر معلومات دقيقة عن تواريخ حركة أو حدوث المصروفات و الإيرادات نفترض أن حدوثها كان بصورة منتظمة عبر السنة ، و بالتالي التعديل يتم بإستعمال متوسط الأرقام القياسية للأسعار لسنة 2017 ( الرقم القياسي العام السنوي للأسعار ) و تتم العملية كما يلي :

التكلفة التاريخية المعدلة لأقساط صادرة على العمليات المباشرة = التكلفة التاريخية لأقساط صادرة على عمليات المباشرة × ( الرقم القياسي العام في 2017 ) / ( الرقم القياسي السنوي العام في 2017 )

مثال تطبيقي :

45000000 × 206.9/208.6 = 45369743.83 دج

**الجدول رقم (12) : قائمة الدخل المعدلة**

| البيان | المبلغ التاريخي | معدل التعديل | المبلغ المعدل |
|---|---|---|---|
| - أقساط صادرة على العمليات المباشرة<br>- أقساط صادرة مرحلة | 45000000<br>3000000 | 206.9/208.6<br>206.9/208.6 | 45369743.83<br>3024649.58 |
| **I** - أقساط مقتناة : | 48000000 | 206.9/208.6 | 483943393.42 |
| - خدمات على العمليات المباشرة | 15500000 | 206.9/208.6 | 15627356.21 |
| **II** - خدمات خلال السنة | 15500000 | 206.9/208.6 | 15627356.21 |
| **III** -هامش التأمين الصافي | 32500000 | 206.9/208.6 | 32767037.21 |
| - الخدمات الخارجية و الإستهلاكات الأخرى<br>- أعباء المستخدمين<br>- الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة<br>- المنتجات العملياتية الأخرى<br>-الأعباء العملياتية الأخرى | 2500000<br>12500000<br>350000<br>560000<br>800000 | 206.9/208.6<br>206.9/208.6<br>206.9/208.6<br>206.9/208.6<br>206.9/208.6 | 2520541.32<br>12602706.6<br>352875.78<br>564601.25<br>806573.22 |
| **IV** - النتيجة التقنية العملياتية | 16910000 | 206.9/208.6 | 17048941.51 |
| - المنتجات المالية<br>- الأعباء المالية | 125000<br>180000 | 206.9/208.6<br>206.9/208.6 | 126027.06<br>181478.97 |
| **V** - النتيجة المالية | -55000 | 206.9/208.6 | -55451.90 |
| **VI**- النتيجة العادية قبل الضرائب (**V+VI**) | 16855000 | 206.9/208.6 | 16993489.60 |
| **VI** - النتيجة الصافية للأنشطة العادية | 16855000 | 206.9/208.6 | 16993489.60 |
| - عناصر غير عادية المنتجات | 850000 | 206.9/208.6 | 856984.05 |
| **VII** - النتيجة الغير عادية | 850000 | 206.9/208.6 | 856984.05 |
| **VIII** - صافي نتيجة السنة المالية | 17705000 | 206.9/208.6 | 17850473.65 |
| - خسائر القوة الشرائية للعناصر النقدية | | | -294850.17 |
| - صافي نتيجة السنة المالية بعد خسائر القوة الشرائية للعناصر النقدية | | | 17555623.48 |

**من إعداد الطالبتين و بالإعتماد على الملحق رقم (03) و (12) و الجدول رقم (11)**

بعد تعديل قائمة الدخل لسنة 2017 نلاحظ أنه بعدما كان صافي نتيجة السنة المالية ربحا بقيمة 17705000 دج أصبحت بعد التعديل ربحا بقيمة 17850473.65 دج ، أي أن هناك زيادة في ربح المؤسسة بمقدار 145473.65 دج و هذه الزيادة تدل على أن تضخم الإيرادات أكبر من تضخم المصاريف بعد عملية التعديل ، بالإضافة إلى ذلك كانت هناك خسائر بالقوة الشرائية قدرها 294850.17- دج زادت من تدنية قيمة الربح السنوي إلى 17555623.48 دج أي إنخفض بقيمة 294850.17 دج ما يفسر أن زيادة خسائر القوة الشرائية كان لها أثر كبير على صافي نتيجة السنة المالية لسنة 2017 .

**2 ـ تعديل القوائم المالية لسنة 2018** :

بإتباع نفس الطريقة و نفس الخطوات التي تم بها تعديل القوائم المالية لسنة 2017 نقوم بتعديل القوائم المالية لسنة 2018 .

**2 ـ 1 تعديل قائمة الميزانية لمؤسسة لسنة 2018**

تعدل القيم المحاسبية الصافية للإستثمارات مباشرة و كذا مخصصات إهتلاكات المرتبطة بها إستنادا الى الملحق رقم 04 و 10 و 11 و 12 كما يلي :

مثال : تعديل قيمة المباني تتم كما يلي :

التكلفة التاريخية المعدلة للمباني = 34700000 × 213,6 / 120,2 = 61663227,95 دج .

و بنفس الطريقة يتم تعديل بقية الأصول الثابتة و مخصصات إهتلاكاتها .

**جدول رقم (13) قائمة تعديل القيم التاريخية الميزانية ـ الأصول غير جارية 2018**

| رقم الحساب | البيـــــان | سنة الحيازة | القيمة التاريخية | الاهتلاك المتراكم | مخصص الإهتلاك السنوي | القيمة المحاسبية الصافية | الرقم القياسي العام في أخر سنة 2018 | الرقم القياسي العام في تاريخ الحيازة | مخصص الإهتلاك السنوي المعدل | القيمة المحاسبية الصافية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **211** | اراضي | 1984 | 9000000 | ـ | ـ | 9000000 | 213,6 | 120,2 | ـ | 15993344,42 |
| **213** | مباني | 1990 | 50500000 | 15200000 | 600000 | 34700000 | 213,6 | 120,2 | 1066222,96 | 61663227,95 |
| **218** | معدات نقل | 2008 | 1600000 | مهتلكة كليا | ـ | ـ | 213,6 | 720,3 | ـ | ـ |
| | | 2014 | 2500000 | 2000000 | 250000 | 250000 | 213,6 | 176,8 | 302036,20 | 302036,20 |
| | | 2017 | 3400000 | 170000 | 680000 | 2550000 | 213,6 | 206,9 | 702020,30 | 2632576,12 |
| | | 2018 | 1400000 | ـ | 70000 | 1330000 | 213,6 | 214,2 | 69803,92 | 1326274,50 |
| | المجموع | | 7300000 | 2170000 | 1000000 | 3880000 | ـ | ـ | 1073860,42 | 4260886,82 |
| **215** | معدات مكتب | 2016 | 8600000 | 1720000 | 860000 | 6020000 | 213,6 | 195,3 | 940583,72 | 6584086,02 |
| | | 2017 | 3800000 | 190000 | 380000 | 3230000 | 213,6 | 206,9 | 392305,46 | 3334596,42 |
| | | 2018 | 900000 | ـ | 67500 | 832500 | 213,6 | 214,2 | 67310,92 | 830168,07 |
| | المجموع | | 13300000 | 1910000 | 1307500 | 10082500 | ـ | ـ | 1400200,1 | 10748850,51 |
| | معدات الإعلام الآلي | 2016 | 4800000 | 1920000 | 960000 | 1920000 | 213,6 | 195,3 | 1049953,92 | 2099907,83 |
| | | 2017 | 1900000 | 158000 | 380000 | 1362000 | 213,6 | 206,9 | 392305,46 | 1406105,36 |
| | المجموع | | 6700000 | 2078000 | 13400000 | 3282000 | ـ | ـ | 1442259,38 | 3506013,19 |
| | معدات اخرى | 2016 | 5800000 | 1160000 | 580000 | 4060000 | 213,6 | 195,3 | 634347,16 | 4440430,11 |
| إجمالي الأصول الغير جارية | | | | | | | | | | **100612753** |

من إعداد الطالبتين بناءا على الملحق رقم ( **04** ) و (**10** ) و (**11** ) و (**12** ).

**الجدول رقم (14) قائمة تعديل القيم التاريخية الميزانية ـ أصول جارية 2018**

| البيان | سنة الحيازة | القيمة التاريخية | الأرقام القياسية | | القيمة المعدلة |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | الرقم القياسي في ديسمبر **2018** | الرقم القياسي عند تاريخ دخول العنصر للذمةالمالية | |
| رأس المال الصادر. | 2018 | 17800000 | 213,6 | 214,2 | 17750140,06 |
| احتياطات . | 2018 | 15000000 | 213,6 | 214,2 | 14957983,19 |
| حصة الشركة المدمجة . | 2018 | 26470000 | 213,6 | 214,2 | 26395854,34 |
| حصة ذوي الاقلية . | 2018 | 42000000 | 213,6 | 214,2 | 41882352,94 |
| المجموع العام للأموال الخاصة . | | | | 100986330,53 | |

**من إعداد الطالبتين بناءا على الملحق رقم ( 04 ) و (12 )**

**جدول رقم (15) قائمة تعديل الميزانية ـ خصوم – الأموال الخاصة لسنة 2018 .**

| البيان | سنة الحيازة | القيمة التاريخية | الأرقام القياسية | | القيمة المعدلة |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | الرقم القياسي في ديسمبر 2018 | الرقم القياسي عند تاريخ دخول العنصر للذمة المالية | |
| حصص إعادة التأمين المتنازل عنها. | 2018 | 68100000 | 213,6 | 214,2 | 67909243,70 |
| المؤمن لهم و وسطاء التأمين . | 2018 | 52400000 | 213,6 | 214,2 | 52253221.29 |
| مدينون آخرون . | 2018 | 2600000 | 213,6 | 214,2 | 2592717,09 |
| الضرائب و ما شابهها. | 2018 | 7500000 | 213,6 | 214,2 | 7478991,60 |
| الخزينة . | 2018 | 24500000 | 213,6 | 214,2 | 24431372,55 |
| إجمالي الأصول الجارية . | | | | | 154665546,23 |
| المجموع العام للأصول . | | | | | 255278299,23 |

**من إعداد الطالبتين بناءا على الملحق رقم (05 ) و ( 12)**

بعد قيامنا بتعديل قائمة الميزانية ـ أصول غير جارية ـ لاحظنا أن قيمة الأراضي قد إرتفعت مقارنة مع قيمتها التاريخية ب 6993344,42 دج حيث كانت تقدر ب 9000000 دج و نفس الشيء بالنسبة للمباني حيث إرتفعت قيمتها المحاسبية من 34700000 دج إلى 61663227,95 دج ، كما صاحبه كذلك زيادة قيمة المخصص ب 466222,96 دج .
بالنسبة لمعدات النقل هي الأخرى زادت بقيمة 380886,82 دج مع إرتفاع قيمة المخصص ب 73860,42 دج
أما التثبيتات المادية الأخرى فقد إرتفعت قيمتها المحاسبية الصافية من 17424500 دج إلى18695293,7 دج أي بفارق قدر ب 1270793,7 دج و قسط الإهتلاك إرتفع من 3227500 دج إلى 3476806,64 دج .
على العموم يمكن القول أن القيمة المحاسبية الصافية لمجموع الإستثمارات قد إرتفعت من 64640000 دج إلى 100612753 دج و يرجع هذا الإرتفاع في القيم المحاسبية إلى إرتفاع الأسعار منذ سنة 1989 إلى غاية 2019 ، و الشيء الملاحظ خلال تحليلنا للجدول أن هناك بعض الإستثمارات مهتلكة كليا لكن المؤسسة لازالت تستخدمها ، و لم تستطع طريقة التكلفة التاريخية المعدلة مع وحدة النقد الثابتة من إعطاء قيم محاسبية لهذه الإستثمارات التي من المفترض أن يكون لها قيمة محاسبية جديدة و عمر إنتاجي جديد .

أما فيما يخص تعديل الميزانية ـ أصول جارية ـ لاحظنا إنخفاض في قيمة جميع العناصر المبينة في الجدول رقم 14 و من بينها عنصر المؤمن لهم و وسطاء التأمين و التي إنخفضت إلى 52253221,29 دج .

أما جانب الأموال الخاصة ـ خصوم ـ كذلك لاحظنا إنخفاض قيمة جميع البنود في الجدول رقم 15 و من بينها البند إحتياطات و الذي إنخفض إلى 14957983,19 دج .
من خلال مقارنتنا للنتائج توصلنا إلى أن المبالغ المعبر عنها في القوائم المالية لا تعكس القيم الحقيقية لها و هذا راجع إلى مبدأ التكلفة التاريخية الذي يفترض ثبات وحدة النقد .

**2-2 حساب مكاسب أو خسائر القوة الشرائية لحيازة الأصول و الخصوم النقدية لسنة 2018** :

إن عملية حساب مكاسب أو خسائر القوة الشرائية لحيازة الأصول أو الخصوم تتم من خلال التمييز بين البنود النقدية و الغير نقدية ، لأن البنود الغير نقدية تعدل بواسطة الأرقام القياسية فقط أما البنود النقدية فهي تعدل بواسطة الأرقام القياسية و أيضا يتم من خلالها حساب مكاسب و خسائر القوة الشرائية إستنادا لقائمة المركز المالي لسنتي 2017 و 2018 و قائمة الدخل لسنة 2018 حيث المركز النقدي لبداية الفترة سنة 2018 هو نفسه صافي المركز النقدي في نهاية الفترة السابقة لسنة 2017 ، و هو الفرق بين الأصول النقدية و الخصوم النقدية بإضافة إلى مصادر العناصر النقدية و طرح إستخدامات العناصر النقدية .

**الجدول رقم (16) : تعديل قائمة مكاسب أو خسائر القوة الشرائية لسنة 2018 :**

| البيان | المبلغ التاريخي | معدل التعديل | المبلغ المعدل |
|---|---|---|---|
| – صافي المركز النقدي في بداية الفترة (الأصول النقدية – الخصوم النقدية ) | 35885000 | 214.2/213.6 | 35784481.79 |
| تضاف مصادر العناصر النقدية خلال الفترة : | | | |
| – أقساط صادرة على العمليات المباشرة | 62000000 | 214.2/213.6 | 61826330.53 |
| – أقساط صادرة المرحلة | 3500000 | 214.2/213.6 | 3490196.07 |
| – المنتجات العملياتية الأخرى | 23000000 | 214.2/213.6 | 598319.32 |
| – المنتجات المالية | 120000 | 214.2/213.6 | 119663.86 |
| – عناصر غير عادية منتجات | 700000 | 214.2/213.6 | 698039.21 |
| إجمالي المصادر النقدية خلال الفترة | 89320000 | | 66732548.99 |
| تطرح منها استخدامات العناصر النقدية خلال الفترة : | | | |
| – خدمات على العمليات المباشرة | 23000000 | 214.2/213.6 | 22935574.22 |
| – الخدمات الخارجية و الإستهلاكات الأخرى | 2900000 | 214.2/213.6 | 2891876.75 |
| –أعباء المستخدمين | 13100000 | 214.2/213.6 | 13063305.32 |
| – الضرائب و الرسوم و المدفوعات الأخرى | 420000 | 214.2/213.6 | 418823.52 |
| – الأعباء العملياتية الأخرى | 830000 | 214.2/213.6 | 827675.07 |
| إجمالي الاستخدامات النقدية خلال الفترة | 40250000 | | 40137254.88 |
| – صافي المركز النقدي التاريخي في نهاية الفترة ( الأصول النقدية –الخصوم النقدية ) (1) | 84955000 | | |
| – صافي المركز النقدي المعدل في نهاية الفترة (2) | | | 62379775.9 |
| – مكاسب ( خسائر ) تقلبات القوة الشرائية من العناصر النقدية : ص م ن التاريخي – ص م ن المعدل : 1 – 2 | | | 22575224.1 |

**من إعداد الطالبتين و بالإعتماد على الملحق رقم (04) و (05) و (06) و (12)**

من خلال الجدول أعلاه يظهر أن المؤسسة قد حققت خسائر قيمة للعناصر النقدية نتيجة تحملها لنفقات حيث بلغت مكاسبها 22575224.1 دج ، وهذا بعد عملية تعديل صافي المركز النقدي للمؤسسة ومصادر إستخدامات العناصر النقدية و تحقيق خسائر القوة الشرائية يدل على أن الأصول النقدية أكبر من الخصوم النقدية .

### 2–3 تعديل قائمة الدخل :

عند تعديل قائمة الدخل حسب طريقة التكلفة التاريخية المعدلة لنهاية كل سنة مالية ، أي أنه عندما تكون إيرادات و مصاريف الشركة منظمة فإننا نقوم بضرب قيمها في الأرقام القياسية للأسعار في آخر سنة الدراسة مقسوما على متوسط الأرقام القياسية للأسعار لنفس السنة ، و في حالة عدم انتظامها نقوم بضربها في الأرقام القياسية للأسعار في تاريخ نشأة البند أي الرقم القياسي الشهري للأسعار بدلا من الرقم القياسي السنوي ، و تضاف إليها مكاسب أو خسائر القوة الشرائية لحيازة العناصر النقدية إلى صافي نتيجة السنة المالية ، و يفصح عنها في بند مستقل في قائمة الدخل المعدلة .

**– تعديل قائمة الدخل لسنة 2018 :**

نظرا لعدم توفر معلومات دقيقة عن تواريخ حركة أو حدوث المصروفات والإرادات نفترض أن حدوثها كان بصورة منتظمة عبر السنة ، و بالتالي التعديل يتم باستعمال متوسط الأرقام القياسية للأسعار لسنة 2018 ( الرقم القياسي العام السنوي للأسعار ) و تتم العملية كمايلي :

**الجدول رقم (17) : قائمة الدخل المعدلة**

| البيان | المبلغ التاريخي | معدل التعديل | المبلغ المعدل |
|---|---|---|---|
| **– أقساط صادرة على العمليات المباشرة** | 62000000 | 214.2/213.6 | 61826330.53 |
| **– أقساط صادرة مرحلة** | 3500000 | 214.2/213.6 | 3490196.07 |
| **I – أقساط مقتناة :** | 65500000 | 214.2/213.6 | 65316526.61 |
| **– خدمات على العمليات المباشرة** | 23000000 | 214.2/213.6 | 22935574.22 |
| **II– خدمات خلال السنة** | 23000000 | 214.2/213.6 | 22935574.22 |
| **III –هامش التأمين الصافي** | 42500000 | 214.2/213.6 | 42380952.38 |
| **– الخدمات الخارجية و الإستهلاكات الأخرى** | 2900000 | .214.2/213.6 | 2891876.75 |
| **– أعباء المستخدمين** | 13100000 | 214.2/213.6 | 13063305.32 |
| **– الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة** | 420000 | 214.2/213.6 | 418823.52 |
| **– المنتجات العملياتية الأخرى** | 600000 | 214.2/213.6 | 598319.32 |
| **–الأعباء العملياتية الأخرى** | 830000 | 214.2/213.6 | 827675.07 |
| **IV– النتيجة التقنية العملياتية** | 25850000 | 214.2/213.6 | 25777591.03 |
| **– المنتجات المالية** | 120000 | 214.2/213.6 | 119663.86 |
| **– الأعباء المالية** | 200000 | 214.2/213.6 | 199439.77 |
| **V– النتيجة المالية** | -80000 | 214.2/213.6 | -79775.91 |
| **VI–النتيجة العادية قبل الضرائب (V+VI)** | 25770000 | 214.2/213.6 | 25697815.12 |
| **VI– النتيجة الصافية للأنشطة العادية** | 25770000 | 214.2/213.6 | 25697815.12 |
| **– عناصر غير عادية المنتجات** | 700000 | 214.2/213.6 | 698039.21 |
| **VII –النتيجة الغير عادية** | 700000 | 214.2/213.6 | 698039.21 |
| **VIII– صافي نتيجة السنة المالية** | 26470000 | 214.2/213.6 | 26395854.34 |
| **– مكاسب القوة الشرائية للعناصر النقدية** | | | 22575224.1 |
| **– صافي نتيجة السنة المالية بعد خسائر القوة الشرائية للعناصر النقدية** | | | 48971078.44 |

**من إعداد الطالبتين وبالاعتماد على الملحق رقم (06) و (12) و الجدول رقم (16)**

بعد تعديل قائمة الدخل لسنة 2018 نلاحظ أنه بعدما كان صافي نتيجة السنة المالية ربحا بقيمة 26470000 دج أصبحت بعد التعديل خسارة بقيمة 26395854.34 دج ، أي أن هناك تدني في ربح المؤسسة بمقدار 74145.66دج و هذه الزيادة تدل على أن تضخم المصاريف أكبر من تضخم الإيرادات بعد عملية التعديل ، بالإضافة إلى ذلك كانت هناك مكاسب متعلقة

بالقوة الشرائية قدرها 22575224.1 دج زادت من الربح السنوي إلى 48971078.44 دج أي أنه زاد بقيمة 3820630.24 دج مما يفسر أن زيادة مكاسب القوة الشرائية كان لها أثر كبير على صافي نتيجة السنة المالية لسنة 2018.

**3 ـ تعديل القوائم المالية لسنة 2019** :

بنفس الطريقة والاجراءات التي عدلنا بها القوائم المالية في سنتي 2017 ،2019 نقوم بتعديل القوائم المالية لسنة 2019 .

**3 ـ1 تعديل قائمة الميزانية لسنة 2019**:

تعدل القيم التاريخية للأصول الثابتة للأصول الثابتة وكذا مخصصات الاهتلاكات المرتبطة بها استنادا الى الملحق رقم 07 ،10، 11، و12 كما يلي :

مثال :تعديل قيمة المباني لسنة 2019 تتم كما يلي :

التكلفة التاريخية المعدلة للمباني = 35550000 × 219,4 ÷ 120,2=64889101,49 دج .

و بنفس الطريقة يتم تعديل بقية الاصول الثابتة

## الجدول رقم (18): قائمة تعديل القيم التاريخية للميزانية اصول غير جارية لسنة 2019

| رقم الحساب | البيـــان | سنة الحيازة | القيمة التاريخية | الاهتلاك المتراكم | مخصص الإهتلاك السنوي | القيمة المحاسبية الصافية | الرقم القياسي العام في أخر سنة 2019 | الرقم القياسي العام في تاريخ الحيازة | مخصص الإهتلاك السنوي المعدل | القيمة المحاسبية الصافية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **211** | اراضي | 1984 | 9000000 | - | - | - | 219,4 | 120,2 | - | 16427620,63 |
| **213** | مباني | 1990 | 50500000 | 14950000 | 350000 | 35550000 | 219,4 | 120,2 | 638851,91 | 64889101,49 |
| **218** | معدات نقل | 2008 | 1600000 | مهتلكة كليا | - | - | 219,4 | 720,3 | - | - |
| | | 2017 | 3400000 | 850000 | 680000 | 1870000 | 219,4 | 206,9 | 721082,65 | 1982977,28 |
| | | 2018 | 1400000 | 70000 | 280000 | 1050000 | 219,4 | 214,2 | 286797,39 | 1075940,20 |
| | المجموع | | 89000000 | 920000 | 960000 | 2920000 | - | - | 1007880,04 | 3058917,48 |
| **215** | معدات مكتب | 2016 | 8600000 | 2580000 | 860000 | 5160000 | 219,4 | 195,3 | 966123,91 | 5796743,47 |
| | | 2017 | 3800000 | 570000 | 380000 | 2850000 | 219,4 | 206,9 | 402957,95 | 3022184,63 |
| | | 2018 | 900000 | 67500 | 90000 | 742500 | 219,4 | 214,2 | 92184,87 | 760525,21 |
| | | 2019 | 1200000 | - | 120000 | 1080000 | 219,4 | 219,2 | 120109,49 | 1080985,40 |
| | المجموع | | 14500000 | 3217500 | 1450000 | 9832500 | - | - | 1581376,22 | 10660438,71 |
| | معدات الإعلام الآلي | 2016 | 4800000 | 2880000 | 960000 | 960000 | 219,4 | 195,3 | 1078463,90 | 1078463,90 |
| | | 2017 | 1900000 | 538000 | 380000 | 982000 | 219,4 | 206,9 | 402957,95 | 1041328,18 |
| | | 2019 | 500000 | - | 100000 | 400000 | 219,4 | 219,2 | 100091,24 | 400364,96 |
| | المجموع | | 7200000 | 826000 | 1440000 | 2342000 | - | - | 1581513,09 | 2520157,04 |
| | معدات اخرى | 2016 | 5800000 | 1740000 | 580000 | 3480000 | 219,4 | 195,3 | 651571,94 | 3909431,64 |
| | | 2019 | 800000 | - | 80000 | 720000 | 219,4 | 219,2 | 80072,99 | 720656,93 |
| | المجموع | | 6600000 | 1740000 | 660000 | 4200000 | - | - | 731644,93 | 4630088,57 |
| | إجمالي الاصول الغير جارية | | | | | | | | | 102186323,92 |

من إعداد الطالبتين بناءا على الملحق رقم (07 ) و (10) و( 11) و (12) .

**الجدول رقم (19): قائمة تعديل الميزانية أصول جارية ـ 2019 ـ**

| البيان | سنة الحيازة | القيمة التاريخية | الارقام القياسية | | القيمة المعدلة |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | الرقم القياسي في ديسمبر **2019** | الرقم القياسي عندتاريخ دخول العنصر للذمة المالية | |
| حصص اعادة التأمين المتنازل عنها. | 2019 | 69405000 | 219,4 | 219,2 | 69468325,73 |
| المؤمن لهم ووسطاء التأمين . | 2019 | 59100000 | 219,4 | 219,2 | 59153923,36 |
| مدينون اخرون . | 2019 | 1900000 | 219,4 | 219,2 | 1901733,58 |
| الضرائب وماشابهها. | 2019 | 4500000 | 219,4 | 219,2 | 4504105,84 |
| الخزينة. | 2019 | 22400000 | 219,4 | 219,2 | 22420437,96 |
| إجمالي الأصول الجارية . | | | | | 157448526,47 |
| المجموع العام للأصول . | | | | | 259634850,39 |

**من إعداد الطالبتين بناءا على الملحق رقم ( 01 ) و ( 12 ).**

**الجدول رقم (20): قائمة تعديل الميزانية ـ خصوم لسنة 2019 .**

| البيان | سنة الحيازة | القيمة التاريخية | الأرقام القياسية | | القيمة المعدلة |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | الرقم القياسي في ديسمبر **2019** | الرقم القياسي عند تاريخ دخول العنصر للذمة المالية | |
| رأس المال الصادر. | 2019 | 18920000 | 219,4 | 219,2 | 18937262,78 |
| احتياطات . | 2019 | 15000000 | 219,4 | 219,2 | 15013686,13 |
| حصة الشركة المدمجة . | 2019 | 32205000 | 219,4 | 219,2 | 32234384,12 |
| حصة ذوي الاقلية . | 2019 | 45500000 | 219,4 | 219,2 | 45541514,60 |
| المجموع العام للأموال الخاصة | | | | | 111726847,63 |

**من إعداد الطالبتين بناءا على الملحق رقم ( 09 ) و (12 ) .**

كما ذكرنا سابقا فإن القيمة المحاسبية و الإهتلاكات السنوية قد تغيرت و هذا ما يعكس أثر هذا التعديل على الإستثمارات و بالتمعن في نتائج تعديل القيم المحاسبية الصافية للأصول الثابتة و مخصصات الإهتلاكات المرتبطة بها في سنة 2019 نلاحظ أن جميع القيم المحاسبية الصافية المعدلة للتثبيتات ومخصصات الإهتلاكات المعدلة تفوق على التوالي القيم المحاسبية الصافية التاريخية و مخصصات الإهتلاكات التاريخية حيث بلغت قيمة الأراضي المعدلة 16427620,63 دج أي بزيادة قدرها 7427620,63 دج كما بلغت القيمة المحاسبية الصافية المعدلة للمباني قيمة اجمالية قدرها 64889101,49 دج بعدما كانت 35550000 دج أي بزيادة قدرها 29339101,49 دج ، و من جهة أخرى بلغت القيمة المحاسبي الصافية لمعدات النقل المعدلة ب 3058917,48 دج أي بزيادة قدرها 138917,48 دج ، أما مخصصات إهتلاكها بلغت 1007880,04 دج بزيادة قدرها 47880,04 دج .

هذا الإرتفاع في القيم المحاسبية الصافية و مخصصات الإهتلاكات بعد التعديل كما ذكرنا سابقا من شأنه إزالة التظليل الذي يشوب قيمها في ميزانية المؤسسة و الناجم عن الإرتفاعات المستمرة في المستويات العامة للأسعار و مواكبة التغيرات السعرية العامة للتغيرات السعرية الخاصة بكل أصل ثابت و لو بدرجة توافقية بينها .

كذلك قمنا بتعديل الاصول الجارية ، فبنفس الطريقة التي عدلت بها في السنوات السابقة أي بضرب قيمة البند التاريخية في الرقم القياسي للأسعار في نهاية السنة محل الدراسة قسمة على متوسط الأرقام القياسية للأسعار في سنة 2019 أي الرقم القياسي السنوي للأسعار .

حيث لاحظنا إرتفاع في قيمة جميع العناصر المبينة في الجدول رقم 19 و من بينها عنصر حصص اعادة التأمين المتنازل عنها و التي إرتفعت إلى 69468325,73 دج بعدما كانت 69405000 دج .

و من جهة أخرى قمن بتعديل الأموال الخاصة ـ خصوم ـ فبنفس الطريقة التي عدلت بها الأصول الجارية تعدل الأموال الخاصة .

حيث لاحظنا إرتفاع في قيمة جميع البنود في الجدول رقم 20 و من بينها البند رأس المال الصادر و الذي إرتفع إلى 18937262,78 دج ، بعدما كان 18920000 دج .

من خلال مقارنتنا للنتائج توصلنا إلى أن المبالغ المعبر عنها في القوائم المالية لا تعكس القيم الحقيقة لها و هذا راجع إلى مبدأ التكلفة التاريخية الذي يفترض ثبات وحدة النقد .

### 3-2 حساب مكاسب أو خسائر القوة الشرائية لحيازة الأصول و الخصوم النقدية لسنة 2019 :

إن عملية حساب مكاسب أو خسائر القوة الشرائية لحيازة الأصول أو الخصوم تتم من خلال التمييز بين البنود النقدية و الغير نقدية ، لأن البنود الغير نقدية تعدل بواسطة الأرقام القياسية فقط أما البنود النقدية فهي تعدل بواسطة الأرقام القياسية و أيضا يتم من خلالها حساب مكاسب و خسائر القوة الشرائية إستنادا لقائمة المركز المالي لسنتي 2018 و 2019 و قائمة الدخل لسنة 2019 ، حيث المركز النقدي لبداية الفترة في سنة 2019 هو نفسه صافي المركز النقدي في نهاية الفترة السابقة لسنة 2018 ، و هو الفرق بين الأصول النقدية و الخصوم النقدية بإضافة إلى مصادر العناصر النقدية و طرح إستخدامات العناصر النقدية .

**الجدول رقم (21) : تعديل قائمة المكاسب أو خسائر القوة الشرائية لسنة 2019 :**

| البيان | المبلغ التاريخي | معدل التعديل | المبلغ المعدل |
|---|---|---|---|
| – صافي المركز النقدي في بداية الفترة (الأصول النقدية – الخصوم النقدية ) | 84955000 | 219.2/219.4 | 85032513.68 |
| تضاف مصادر العناصر النقدية خلال الفترة : | | | |
| – أقساط صادرة على العمليات المباشرة | 70000000 | 219.2/219.4 | 70063868.61 |
| – أقساط صادرة المرحلة | 5300000 | 219.2/219.4 | 5304835.76 |
| – المنتجات العملياتية الأخرى | 670000 | 219.2/219.4 | 670611.31 |
| – المنتجات المالية | 100000 | 219.2/219.4 | 100091.24 |
| – عناصر غير عادية منتجات | 810000 | 219.2/219.4 | 810739.05 |
| إجمالي المصادر النقدية خلال الفترة | 76880000 | | 76950145.97 |
| تطرح منها استخدامات العناصر النقدية خلال الفترة : | | | |
| – خدمات على العمليات المباشرة | 25500000 | 219.2/219.4 | 25523266.42 |
| – الخدمات الخارجية و الإستهلاكات الأخرى | 3000000 | 219.2/219.4 | 3002737.22 |
| –أعباء المستخدمين | 14500000 | 219.2/219.4 | 14513229.92 |
| – الضرائب و الرسوم و المدفوعات الأخرى | 560000 | 219.2/219.4 | 560510.94 |
| – الأعباء العملياتية الأخرى | 890000 | 219.2/219.4 | 890812.04 |
| إجمالي الاستخدامات النقدية خلال الفترة | 44450000 | | 44490556.54 |
| – صافي المركز النقدي التاريخي في نهاية الفترة ( الأصول النقدية – الخصوم النقدية ) (1) | 117385000 | | |
| – صافي المركز النقدي المعدل في نهاية الفترة (2) | | | 117492103.11 |
| – مكاسب ( خسائر ) تقلبات القوة الشرائية من العناصر النقدية : ص م ن التاريخي – ص م ن المعدل : 1 – 2 | | | -107103.11 |

**من إعداد الطالبتين و بالاعتماد على الملحق رقم (07) و (08) و (09) و (12)**

من خلال الجدول أعلاه يظهر أن المؤسسة قد حققت خسائر قيمة للعناصر النقدية نتيجة تحملها لنفقات حيث بلغت خسارتها 107103.11- دج ، و هذا بعد عملية تعديل صافي المركز النقدي للمؤسسة و مصادر استخدامات العناصر النقدية و تحقيق خسائر القوة الشرائية يدل على أن الأصول النقدية أكبر من الخصوم النقدية .

### 3-3 تعديل قائمة الدخل :

عند تعديل قائمة الدخل حسب طريقة التكلفة التاريخية المعدلة لنهاية كل سنة مالية ، أي أنه عندما تكون إيرادات و مصاريف الشركة منظمة فإننا نقوم بضرب قيمها في الأرقام القياسية للأسعار في آخر سنة الدراسة مقسوما على متوسط الأرقام القياسية للأسعار لنفس السنة ، و في حالة عدم انتظامها نقوم بضربها في الأرقام القياسية للأسعار في تاريخ نشأة البند أي الرقم القياسي الشهري للأسعار بدلا من الرقم القياسي السنوي ، و تضاف إليها مكاسب أو خسائر القوة الشرائية لحيازة العناصر النقدية إلى صافي نتيجة السنة المالية ، ويفصح عنها في بند مستقل في قائمة الدخل المعدلة .

**–تعديل قائمة الدخل لسنة 2019 :**

نظرا لعدم توفر معلومات دقيقة عن تواريخ حركة أو حدوث المصروفات والإرادات نفترض أن حدوثها كان بصورة منتظمة عبر السنة ، و بالتالي التعديل يتم باستعمال متوسط الأرقام القياسية للأسعار لسنة 2019 ( الرقم القياسي العام السنوي للأسعار ) وتتم العملية كمايلي :

**الجدول رقم (22) : قائمة الدخل المعدلة :**

| البيان | المبلغ التاريخي | معدل التعديل | المبلغ المعدل |
|---|---|---|---|
| – أقساط صادرة على العمليات المباشرة | 70000000 | 219.2/219.4 | 70063868.61 |
| – أقساط صادرة مرحلة | 5300000 | 219.2/219.4 | 5304835.76 |
| I – أقساط مقتناة : | 75300000 | 219.2/219.4 | 75368704.38 |
| – خدمات على العمليات المباشرة . | 25500000 | 219.2/219.4 | 25523266.42 |
| II– خدمات خلال السنة | 25500000 | 219.2/219.4 | 25523266.42 |
| III –هامش التأمين الصافي | 49800000 | 219.2/219.4 | 49845437.95 |
| – الخدمات الخارجية و الإستهلاكات الأخرى | 3000000 | 219.2/219.4 | 3002737.22 |
| – أعباء المستخدمين | 14500000 | 219.2/219.4 | 14513229.92 |
| – الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة | 560000 | 219.2/219.4 | 560510.94 |
| – المنتجات العملياتية الأخرى | 670000 | 219.2/219.4 | 670611.31 |
| –الأعباء العملياتية الأخرى | 890000 | 219.2/219.4 | 890812.04 |
| IV– النتيجة التقنية العملياتية | 31520000 | 219.2/219.4 | 3548759.12 |
| – المنتجات المالية | 100000 | 219.2/219.4 | 100091.24 |
| – الأعباء المالية | 225000 | 219.2/219.4 | 2252052.91 |
| V– النتيجة المالية | -125000 | 219.2/219.4 | -125114.05 |
| VI–النتيجة العادية قبل الضرائب (V+VI) | 31395000 | 219.2/219.4 | 31423645.07 |
| VI– النتيجة الصافية للأنشطة العادية | 31395000 | 219.2/219.4 | 31423645.07 |
| – عناصر غير عادية المنتجات | 810000 | 219.2/219.4 | 810739.05 |
| VII – النتيجة الغير عادية | 810000 | 219.2/219.4 | 810739.05 |
| VIII– صافي نتيجة السنة المالية | 32205000 | 219.2/219.4 | 32234384.12 |
| – خسائر القوة الشرائية للعناصر النقدية | | | -107103.11 |
| – صافي نتيجة السنة المالية بعد خسائر القوة الشرائية للعناصر النقدية | | | 32127281.01 |

**من إعداد الطالبتين و بالإعتماد على الملحق رقم (09) و (12) و الجدول رقم (21)**

بعد تعديل قائمة الدخل لسنة 2019 نلاحظ أنه بعدما كان صافي نتيجة السنة المالية ربحا بقيمة 32205000 دج أصبحت بعد التعديل ربحا بقيمة 32234384.12 دج ، أي أن قيمة مكسب المؤسسة ب 29384.12 دج و هذه الزيادة تدل على أن تضخم الإيرادات أكبر من تضخم المصاريف بعد عملية التعديل ، بالإضافة إلى ذلك كانت هناك خسائر متعلقة بالقوة الشرائية

قدرها 107103.11 - دج زادت من تدنية قيمة الربح قدرها 32127281.01 دج أي إنخفض بقيمة 107103.11 دج مما يفسر أن زيادة خسائر القوة الشرائية كان لها أثر كبير على صافي نتيجة السنة المالية لسنة 2019 .

**ثانيا: حساب مؤشرات الربحية بعد تعديل القوائم المالية :**

بعد عملية تعديل القوائم المالية لسنوات الدراسة 2017 ، 2018 ، 2019 سوف نتطرق الآن إلى حساب مؤشرات الربحية لمعرفة مدى ربح المؤسسة بعد تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية المعدلة بوحدة النقد الثابتة .

**– جدول (23) يلخص نتائج حساب مؤشرات الربحية لسنة 2017 :**

| المؤشر | هامش الربح الإجمالي | هامش الربح التشغيلي | نسبة صافي الدخل | معدل العائد على الاستثمار | معدل العائد على حق الملكية |
|---|---|---|---|---|---|
| **النسبة %** | % 3 | % 6 | % 3 | % 7 | % 20 |

**– جدول (24) يلخص نتائج حساب مؤشرات الربحية لسنة 2018 :**

| المؤشر | هامش الربح الإجمالي | هامش الربح التشغيلي | نسبة صافي الدخل | معدل العائد على الاستثمار | معدل العائد على حق الملكية |
|---|---|---|---|---|---|
| **النسبة %** | % 74 | % 64 | % 74 | % 19 | % 48 |

**– جدول (25) يلخص نتائج حساب مؤشرات الربحية لسنة 2019 :**

| المؤشر | هامش الربح الإجمالي | هامش الربح التشغيلي | نسبة صافي الدخل | معدل العائد على الاستثمار | معدل العائد على حق الملكية |
|---|---|---|---|---|---|
| **النسبة %** | % 42 | % 66 | % 42 | **%** 12 | **%** 28 |

**التمثيل البياني لمؤشرات الربحية استنادا لمبدأ التكلفة التاريخية المعدلة بوحدة النقد الثابتة لسنوات الدراسة من 2017 إلى 2019 :**

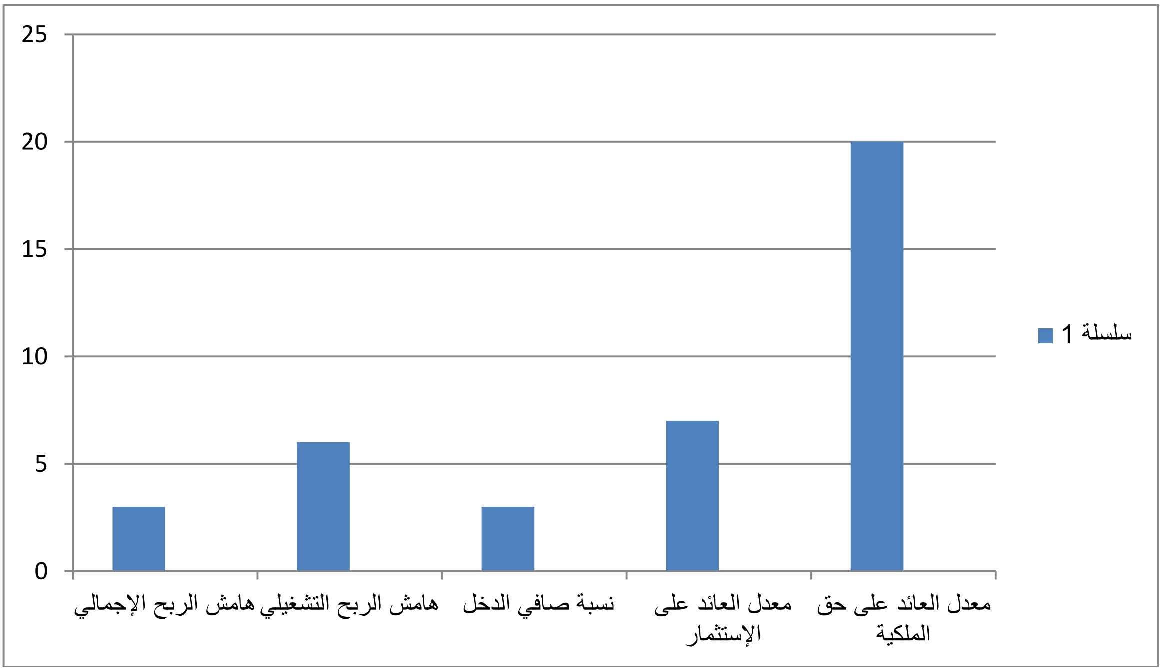


**الشكل (6) : أعمدة بيانية توضح تطور نسبة مؤشرات الربحية لسنة 2017**

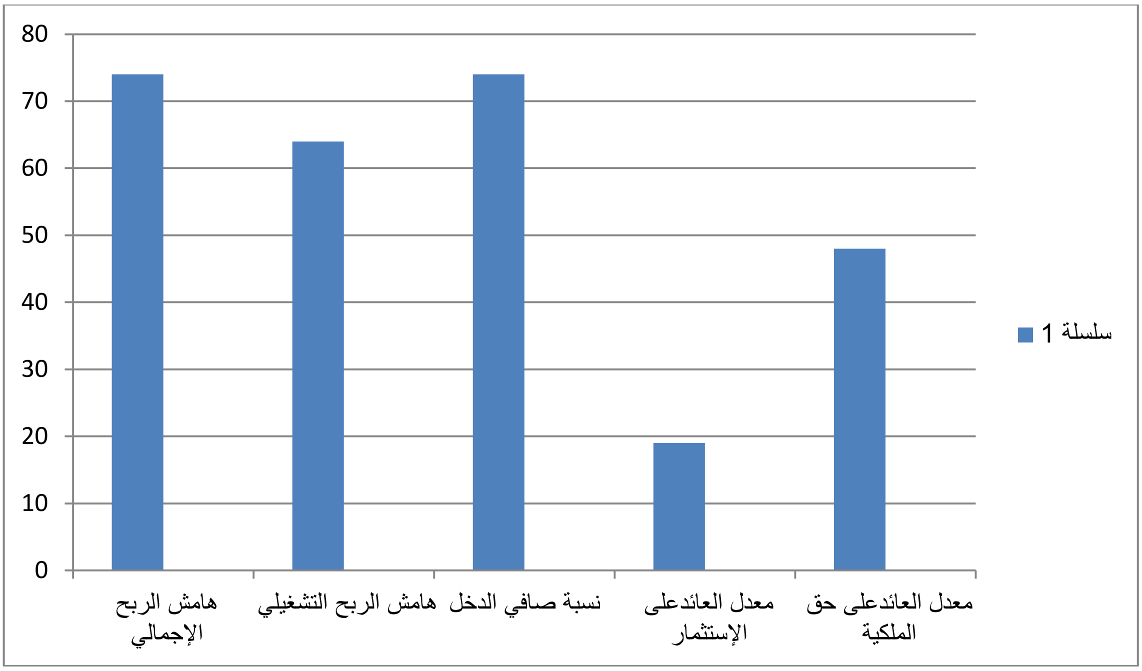


**الشكل (7) : أعمدة بيانية توضح تطور نسب مؤشرات الربحية لسنة 2018**

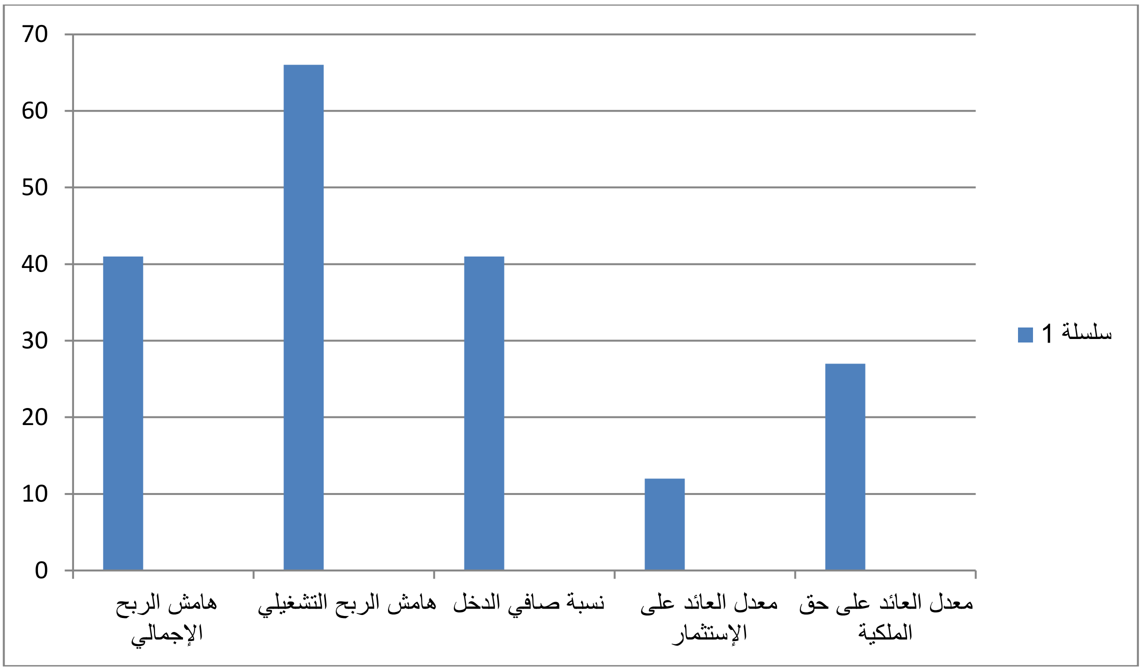


**الشكل (8) : أعمدة بيانية توضح تطور نسب الربحية لسنة 2019**

الأشكال التي بين أيدينا 6 و 7 و 8 أعمدة بيانية توضح تطور نسب مؤشرات الربحية لسنوات الدراسة من 2017 إلى غاية 2019 حيث نلاحظ أنه في سنة 2017 و 2019 تذبذب في نسب الربحية أي أنه كان هناك تحسن ملحوظ في هامش الربح الإجمالي و نسبة صافي الدخل بنسب تتراوح ما بين 3 % و 41 % و أيضا هامش الربح التشغيلي كان في تزايد ملحوظ بنسب تتراوح ما بين 6 % و 66 % وهذا التحسن شمل أيضا معدل العائد على الاستثمار و معدل العائد على حق الملكية بنسب تتراوح مابين 7 % إلى غاية 12 % و 20 % إلى غاية 27 % على التوالي ، بينما في سنة 2018 لاحظنا تغير كبير في نسب الربحية مقارنة مع

سنة 2017 و 2019 حيث سجلنا تحسن جيد في مؤشرات الربحية أي أن هامش الربح الإجمالي و نسبة صافي الدخل نسبته زادت من 41 % إلى 74 % بينما انخفضت نسبة هامش الربح التشغيلي من 66 % إلى 64 % ، أما معدل العائد على الاستثمار و معدل العائد على حق الملكية فقد زادت نسبتهما من 12 % إلى 19 % و 27 % إلى 48 % على التوالي و يفسر هذا التغير في النسب بعدم استقرار الوضع المالي للمؤسسة .

**المطلب الثاني : تحليل النتائج :**

ضمن هذا المطلب سيتم عرض نتائج قياس الاداء المالي من جانب الربحية و تحليل مضامينها و تفسيرها على مستوى الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بورقلة للسنوات محل الدراسة .

**تحليل مؤشرات الربحية :**

تعد نسب الربحية من المؤشرات الهامة لتقويم الاداء ، لأنها توضح جزء من مستوى الأداء فالربح يعد محور مؤثر في بقاء الصندوق و توسعه ، ذلك أن الأرباح تساعد شركات التأمين على النمو الذي بدوره يساهم على تحقيق قدر أكبر من الأرباح ، مما ينعكس على البقاء و القدرة على المنافسة فهو الهدف الأساسي لجميع المؤسسات و الأمر ضروري لبقائها و أستمرارها ، و الغاية التي يتطلع اليها المستثمرون ، و إستنادا إلى الميزانية و جدول حسابات النتائج الصادرة عن الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بورقلة .

سيتم تحليل نسب الربحية كما يلي :

**أولا : تحليل مؤشرات الربحية إستنادا لمبدأ التكلفة التاريخية :**

يبين الجدول التالي مؤشرات الربحية للسنوات 2017 ـ 2018 ـ 2019

**الجدول رقم (26) : مؤشرات الربحية إستنادا لمبدأ التكلفة التاريخية للسنوات 2017 ـ 2018 ـ 2019 .**

| السنوات / المؤشرات | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|
| هامش الربح الاجمالي . | % 36 | %40 | %42 |
| هامش الربح التشغيلي . | %67 | %64 | %66 |
| نسبة صافي الدخل. | %36 | %40 | %42 |
| العائد على الاستثمار . | %8 | %12 | %14 |
| العائد على حق الملكية. | %20 | %26 | %28 |

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه نسب الربحية إستنادا لمبدأ التكلفة التاريخية لمؤسسة CRMA حيث تم إستخراج الحسابات إنطلاقا من جدول حسابات النتائج و ميزانية المؤسسة لكل سنوات الدراسة ، من أجل التمكن من معرفة وضعية المؤسسة حيث نلاحظ :

**1 ـ هامش الربح الإجمالي** : يعبر عن مدى مساهمة كل دينار واحد الذي تحققه المؤسسة من المبيعات و الإيرادات في تحقيق الربح حيث نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه في سنة 2017 كان صافي المبيعات يساهم ب 0.36 أي بنسبة 36 % من مجمل الربح مما يفسر أنه كلما كانت نسبة هامش الربح الإجمالي كبيرة كلما كان للمؤسسة القدرة على الوقوف في وجه الأزمات المالية المستقبلية التي تواجهها من نقص في السيولة أو إنخفاض في المبيعات جراء قيامها بنشاطها العام .

بتطبيق نفس المعدل في سنة 2018 حيث نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن صافي المبيعات يساهم ب 0.40 أي بنسبة 40 % من مجمل الربح مما يفسر أن نسبة هامش الربح الإجمالي في سنة 2018 زادت مقارنة مع سنة 2017 بزيادة معتبرة قدرها 0.04 أي بنسبة 4 % من مجمل الربح .

بتطبيق نفس المعدل في سنة 2019 نلاحظ أن صافي المبيعات يساهم ب 0.42 أي بنسبة 42 % من مجمل الربح مما يفسر أننسبة هامش الربح الإجمالي في سنة 2019 زادت مقارنة مع سنة 2018 و 2017 بزيادة معتبرة قدرها 0.1 أي بنسبة 10 % من مجمل الربح و تعتبر نوعا ما تحسن في مستوى ربحية المؤسسة و التي هي ليست بالزيادة الكبيرة التي تمكن المؤسسة من الوقوف في وجه الأزمات المالية المستقبلية من نقص في السيولة أو انخفاض في المبيعات .

**2 ـ هامش الربح التشغيلي** : يعبر عن مدى مساهمة كل دينار واحد الذي تحققه المؤسسة من المبيعات و الإيرادات و التي تعكس كفاءة الإدارة في إستخدام مصاريف التشغيل ، حيث نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه في سنة 2017 كان صافي المبيعات يساهم ب0.67 أي بنسبة 67 % من مجمل الربح التشغيلي مما يفسر أنه كلما كانت نسبة هامش الربح التشغيلي أكبر كلما كان للمؤسسة القدرة على مواجهة الظروف الصعبة المستقبلية كالنظام الضريبي و أسعار الفائدة و المصاريف التشغيلية و الديون .

بتطبيق نفس المعدل في سنة 2018 نلاحظ زيادة في هامش الربح التشغيلي ب 0.64 أي بنسبة 64 % مما يوضح إنخفاض في نسبة المبيعات ب 0.03 أي بنسبة 3 % مقارنة مع سنة 2017 و هذا ما يفسر ضعف في كفاءة المؤسسة و تسجيل تراجع ملحوظ في سنة 2018 .

بتطبيق نفس المعدل في سنة 2019 نلاحظ زيادة في نسبة هامش الربح التشغيلي قدرها 0.66 أي بنسبة 66 % بالمقارنة مع سنة 2018 زيادة قدرها 0.02 أي بنسبة 2 % و لكنها لا تزال منخفضة مقارنة مع سنة 2018 ب 0.01 أي بنسبة 1 % مما يفسر على عدم قدرة المؤسسة على مواجهة الظروف الصعبة المستقبلية و ضعف كفاءتها .

**3 ـ نسبة صافي الدخل** : و تسمى أيضا نسبة كفاءة إدارة التكاليف ، حيث تعكس مدى كفاءة المؤسسة في إدارة و التحكم في تكاليفها سواء الخاصة بمرحلة الإستغلال أو خارجه و بالتالي كل مؤسسة لا تتحكم في تكاليفها تكون النسبة منخفضة و تظهر هذه النسبة مدى مساهمة المبيعات ( الإيرادات ) في تحقيق أرباح صافية للمؤسسة ، بمعنى مساهمة الدينار الواحد من المبيعات في تحقيق أرباح صافية ، و بالتطبيق على بيانات المؤسسة للفترة المدروسة نجد أنه متدني قليلا للعام الأول و من ثم يبدأ بالإرتفاع ، أي بلغت في العام الأول 36 % ثم 40% و 42 % على التوالي بمعنى أن مساهمة المبيعات (الإيرادات ) في تحقيق أرباح صافية بلغت 36% ثم 40% و42 % على التوالي .

و يفسر ذلك قدرة المؤسسة على السيطرة و الرقابة على النفقات و تخفيض الضرائب ، لتتوافق مع نسبة المبيعات ( الإيرادات ) و التي من شأنها تعطي صورة جيدة من مردودية المؤسسة .

**4 ـ نسبة العائد على الإستثمار**: تظهر هذه النسبة صافي الدخل المحقق لكل دينار واحد مستثمر من إجمالي رأس المال الإقتصادي ( مجموع الأصول ) للمؤسسة .حيث نلاحظ في المؤسسة أن هذه النسبة منخفضة جدا خلال عام 2017 بنسبة 08 % هذا يعني أنه لا يتم إستثمار الموجودات بشكل إيجابي لتحقيق عائد مناسب .

و بالتطبيق نقس المعدل على عام 2018 نجد أنها حققت صافي ربح بنسية 12 % و إذا ما تم مقارنة العائد على الاستثمارات مع عام 2017 نلاحظ أن هناك تحسن في أداء المؤسسة و لكن بنسبة منخفضة نوعا ما إعتمادا على حجم الإستثمار في الموجودات .

و بالتطبيق كذلك نفس المعدل في عام 2019 نجد أنها حققت صافي ربح بنسبة 14% كذلك نجد أن هناك تحسن في أداء المؤسسة مقارنة بالعام الماضي ، لكن بنسبة منخفضة نوعا ما ، و عليه يجب العمل على إستثمار أصول المؤسسة بشكل أكثر فعالية بما يساهم في زيادة الربحية المحققة .

**5 ـ نسبة العائد على حق الملكية** : تظهر هذه النسبة مدى مساهمة حقوق الملكية في تحقيق أرباح صافية للمؤسسة ، بمعنى ربحية الأموال الخاصة ، فكلما إرتفعت هذه النسبة كلما كان وضع المؤسسة جيد .

و بالتطبيق على بيانات مؤسسة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي لعام 2017 نجد أن معدل العائد على حق الملكية منخفض نوعا ما ، بمعنى أن مساهمة حقوق المساهمين في تحقيق أرباح صافية تبلغ 20% فهذا يعنيأانه لا يتم إستثمار موارد المؤسسة بالشكل الأمثل لتحقيق عائد مناسب بمعنى هناك ضعف بالأداء المالي للمؤسسة كما يوضحه المؤشر السابق ، و عليه يجب البحث مع مجلس الإدارة عن أسباب انخفاض الإيراد هل هي بسبب إرتفاع تكاليف الإنتاج أو لأي سبب آخر .كذلك البحث عن الظروف التي مرت بها المؤسسة حتى حققت معدلات منخفضة .

و إذا طبقنا المؤشر السابق للتحليل على العام الموالي لـ 2018 نجد أنها حققت ما نسبته 26% و إذا ما تم مقارنته بالعام السابق سوف نجد أن هناك تحسن في الأداء نوعا ما لكن بمعدل عائد منخفض على حقوق المساهمين .

و بالتطبيق كذلك نفس المعدل على عام 2019 نجد أنها حققت نسبة 28% و بالتالي هناك تحسن في أداء المؤسسة مقارنة بالعام السابق .

من خلال ما سبق و بإعتبار أن القوائم المالية معدة على أساس التكلفة التاريخية و بالرجوع إلى مفهومها الذي ينص على أنها :" تلك القيمة التي تسجل بها السلع وقت دخولها إلى ممتلكات المؤسسة ، فهي عبارة عن قيمة واحدة تأسست بناءا على مبادلة حقيقية " يمكن القول أن وفق مبدأ التكلفة التاريخية يتم تقييم عناصر الأصول و الخصوم و الإيرادات و المصروفات و التعبير عنها في القوائم المالية بقيمتها الأصلية دون النظر إلى التقلبات التي تتعرض لها القيمة الإقتصادية نتيجة التغيرات الحادثة في القوة الشرائية للنقود بسبب التضخم و الإنكماش و الركود ، و بالتالي فإن القيم الموجودة في القوائم المالية كغيرها من المؤسسات ، و التي يتم على أساسها حساب مؤشرات الربحية تعتبر مضللة مما ينجر عنها زيادة في الأرباح و التي قد تؤدي إلى :

- ✓ زيادة الضرائب التي تحسب بنسبة من الأرباح .
- ✓ مطالبة حملة الأسهم بأرباح أكبر .
- ✓ مطالبة العاملين بزيادة أجورهم .
- ✓ الإجراءات غير الصحيحة من الحكومات المضيفة (فرض ضرائب على الأرباح الزائدة ).

فإذا قامت المؤسسة بتوزيع أرباحها المحسوبة بالزيادة (في شكل ضرائب و توزيعات و ما شابه ذلك ) و نتيجة لكل ما سبق سينجر عنه صعوبات أهمها :

ـ إتخاذ قرارات غير سليمة من جميع المهتمين بالمؤسسة من إدارة و مستثمرين ، نظرا إلى إستناد القوائم المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية في فترات التضخم و ما يصاحبها من إرتفاع في المستوى العام للأسعار و إنخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد الثابتة ، و مما لاشك أن إتخاذ ادارة المؤسسة لقرارات غير سليمة بناءا على البيانات و المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية في مجال إعلان توزيعات الأرباح و تسعير المنتجات و تحديد فئات الأجور و ضرائب الدخل و غيرها من القرارات ، سوف يؤدي في ظل التضخم الحالي إلى عدم قدرة الإدارة على المحافظة على رأس مال المؤسسة و بالتالي عدم إيجادها للموارد الكافية لإحلال أصولها التي إرتفعت قيمتها مثل المعدات و غيرها مما يهدد إمكانية بقائها و إستمرارها في ظل الإتجاهات التضخمية التي يشهدها عالم اليوم .

ـ عدم استقرار الموارد المالية الذاتية ، يؤدي إلى إستمرار التضخم في المؤشرات المالية للمؤسسة ، حيث يلعب صافي الدخل المبالغ في قيمته دورا مزدوجا ، فهو من ناحية يدفع الإدارة نحو إتخاذ المزيد من القرارات الرأسمالية التي تتعلق بالإستثمارات طويلة الأجل بهدف تحقيق المزيد من الأرباح ، و في نفس الوقت يشجع الإدارة إلى إتخاذ قرارات توزيعات الأرباح للمساهمين و زيادة الأجور و الرواتب للعاملين مما يؤدي إلى زيادة حجم الطلب على الخدمات في ظل فترات التضخم السائدة مما قد يدفع الأسعار نحو الزيادة مرة أخرى

ثم تزداد أكثر و هكذا تستمر حلقات التضخم في طريق الوصول إلى التضخم الحاد .

و مما لاشك فيه أن التمسك بمبدأ التكلفة التاريخية الذي يستند على فرض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد خلال عملية القياس المحاسبي ، و في ظل الإتفاع المستمر في مستوى العام للأسعار و إنخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد بسبب التضخم سوف يصعب من عملية إتخاذ القرارات الرشيدة التي تبنى على أساس القوائم المالية نظرا لــ :

ـ عدم دقة نتائج الأعمال و المراكز المالية التي تظهرها القوائم المالية حيث تتم المقابلة بين الإيرادات الجارية و بين التكلفة التاريخية لتلك الإيرادات مع التغير في القوة الشرائية لوحدة النقد في تاريخ القياس .

ـ عدم دقة مؤشرات الربحية المستخدمة في قياس الأداء .

**ثانيا : تحليل مؤشرات الربحية إستنادا لمبدأ التكلفة التاريخية المعدلة بوحدة النقد الثابتة :**

يبين الجدول التالي مؤشرات الربحية إستنادا لمبدأ التكلفة التاريخية المعدلة بوحدة النقد الثابتة للسنوات 2017 ـ 2018 ـ 2019 .

**الجدول رقم (27) : مؤشرات الربحية إستنادا لمبدأ التكلفة التاريخية المعدلة بوحدة النقد الثابتة للسنوات 2017 ـ 2018 ـ 2019 .**

| النسب / المؤشرات | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|
| هامش الربح الإجمالي. | % 3 | % 74 | % 42 |
| هامش الربح التشغيلي. | % 6 | % 64 | % 66 |
| نسبة صافي الدخل . | % 3 | % 74 | % 42 |
| العائد على الاستثمار . | % 7 | % 19 | % 12 |
| العائد على حق الملكية. | % 20 | % 48 | % 28 |

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه نسب الربحية إستنادا لمبدأ التكلفة التاريخية المعدلة بوحدة النقد الثابتة لمؤسسة CRMA حيث تم إستخراج الحسابات إنطلاقا من جدول حسابات النتائج و ميزانية المؤسسة لكل سنوات الدراسة ، من أجل التمكن من معرفة وضعية المؤسسة حيث نلاحظ:

**1- هامش الربح الإجمالي** : نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه في سنة 2017 كان صافي المبيعات يساهم ب 0.03 أي بنسبة 3 % من مجمل الربح و سبب إنخفاض هامش الربح الإجمالي هو إنخفاض في مبيعات المؤسسة و هذا الإنخفاض أثر سلبا على هامش الربح الإجمالي .

بتطبيق نفس المعدل في سنة 2018 حيث نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن صافي المبيعات يساهم ب 0.74 أي بنسبة 74 % من مجمل الربح مما يفسر أن نسبة هامش الربح الإجمالي في سنة 2018 زادت بنسبة جيدة مقارنة مع سنة 2017 بقيمة قدرها 0.71 أي بنسبة 71 % و تعتبر تحسن في هامش الربح الإجمالي سببه الزيادة في صافي مبيعات المؤسسة .

بتطبيق نفس المعدل في سنة 2019 نلاحظ أن صافي المبيعات يساهم ب0.42 أي بنسبة 42 % من مجمل الربح مما يفسر أن نسبة هامش الربح الإجمالي في سنة 2019 إنخفضت مقارنة مع سنة 2018 و زادت مقارنة مع سنة 2017 و هذا بسبب إنخفاض صافي المبيعات و تعتبر نوعا ما تراجع في مستوى ربحية المؤسسة و التي لا تمكنها من الوقوف في وجه الأزمات المالية المستقبلية و سبب هذا التراجع هو تذبذب في سعر المبيعات من سنة لأخرى .

**2– هامش الربح التشغيلي** : نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه في سنة 2017 كان صافي المبيعات يساهم ب 0.06 أي بنسبة 6 % من مجمل الربح التشغيلي و هي نسبة منخفضة مما يفسر أنه كلما كانت مبيعات المؤسسة منخفضة كلما إنخفض هامش الربح التشغيلي و هذا لأن إنخفاض سعر الوحدة الواحدة من المبيعات يؤثر سلبا على هامش الربح التشغيلي .

بتطبيق نفس المعدل في سنة 2018 نلاحظ زيادة في هامش الربح التشغيلي ب 0.64 أي بنسبة 64 % مما يوضح زيادة في نسبة المبيعات ب 0.58 أي بنسبة 58 % مقارنة مع سنة 2017 و بالتالي الزيادة في هامش الربح التشغيلي هذا الأخير يفسر الزيادة في صافي مبيعات المؤسسة و درجة كفاءتها حيث أنها أصبحت أكثر قوة و بالتالي سجلنا تحسن ملحوظ في هامش الربح التشغيلي في سنة 2018 .

بتطبيق نفس المعدل في سنة 2019 نلاحظ زيادة في نسبة هامش الربح التشغيلي قدرها 0.66 أي بنسبة 66 % بالمقارنة مع سنة 2018 زيادة قدرها 0.02 أي بنسبة 2 % مقارنة مع سنة 2018 و مقارنة مع سنة 2017 زادت ب 0.6 بنسبة 60 % ما يفسر تحسن في كفاءتها و بالتالي تحسن في هامش الربح التشغيلي سببه الزيادة في صافي مبيعات المؤسسة .

**3 ـ نسبة صافي الدخل** : بلغ صافي الدخل للسنوات محل الدراسة الثلاث 3% ، 74 % ، 42 % على التوالي .

حيث يلاحظ أن صافي الدخل كان منخفضا في السنة الأولى ثم لوحظ إرتفاع قوي في السنة الثانية 2018 ثم شهد إنخفاض في سنة الأخيرة حيث وصلت نسبته إلى 42% ، و يفسر إنخفاض صافي الدخل خلال سنتي 2017 و2019 إلى إنخفاض الإيرادات .

**4 ـالعائد على الإستثمار** : تعطي هذه النسبة مؤشرا عن مدى مساهمة المجودات التي تملكها المؤسسة في تكوين الأرباح و تبيين الكفاءة الكلية لأداء الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي في تحقيق أرباح من مجمل إستثماراتها في الموجودات ، حيث نلاحظ أن معدل العائد على الإستثمار لصندوق كنسبة مئوية تتراوح بين أدنى معدل 7% لسنة 2017 و أعلى معدل 19 % لسنة 2018 و يعود سبب ذلك إلى إنخفاض حجم الموجودات مقارنة مع باقي السنوات ، و إنخفاضها في سنة 2017 و ذلك لإرتفاع في حجم الموجودات و بالتالي فإن المؤسسة محل الدراسة ضعيفة في تحليل بيانات المالية و إتخاذ القرارات الخاصة بنشاط الإستثمار .

**5 ـ العائد على حق الملكية** : من الجدول أعلاه نلاحظ أن معدل العائد على حق الملكية قد شهد تذبذبا نوعا ما حيث لوحظ إنخفاض في السنة الأولى 20% ثم إرتفع في السنة الثانية إلى 48% ثم إنخفض في آخر سنة دراسة ليصل الى 28% ، و لعل السبب يرجع إلى عدم إستغلال موارد المؤسسة بالشكل الأمثل حتى تحقق عائد مناسب .

من خلال ما سبق و بإعتبار أن القوائم المالية لدى الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بورقلة CRMA تم تعديلها على أساس التكلفة التاريخية المعدلة بوحدة النقد الثابتة حيث قامت على إعادة صياغتها بإستخدام وحدات ذات قوة شرائية متجانسة مما يوفر لنا معلومات أكثر ملائمة لمتخذي القرارات ، و أن المعلومات المعدلة يمكن الإعتماد عليها فهي قابلة للتحقق لأن الأرقام القياسية المستخدمة في التعديل يتم إعدادها بواسطة أجهزة حكومية متخصصة و محايدة و لا يترتب على هذا المدخل أي مشاكل بالنسبة للمحاسب فهو لا يخرج عن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، نظرا لإمتيازها بالشمول حيث تصلح لكل النشاطات التجارية و الصناعية ، كما أنها تزود الإدارة بالمعلومات المفيدة لإستخدامها و تقييمها فمكاسب أو خسائر القوة الشرائية العامة الناجمة

عن حيازة بنود تعكس تجارب الإدارة و سلوكها إتجاه ظاهرة التضخم ، و إفصاحها عن تأثير التضخم على الأرباح يساعد في إعطاء عائد إستثمار أكثر واقعية و مستخدم القوائم المالية لا يحتاج دراسة آثار التضخم على المؤسسة المعنية و بالتالي يمكن القول أن التكلفة التاريخية المعدلة بوحدة النقد الثابتة كان لها الفضل في تحسين نظام القياس في الإطار الهيكلي للعملية المحاسبية .

و كل هذا يساهم في :

- ✓ إعادة تكوين أصول صافية .
- ✓ إعادة تكوين رؤوس أموال عاملة صافية موجهة .
- ✓ إجراءات محاسبية الهدف منها تحقيق مصداقية كافة حسابات المركز المالي للمؤسسة .

و منه فإن القوائم المالية المعدلة بوحدات نقدية ثابتة للمؤسسة محل الدراسة يجعلها أكثر قابلية للمقارنة مع المؤسسات المماثلة و مع المؤسسة نفسها لفترات مالية مختلفة ، نظرا لما تحتويه من قيم حقيقية ، و بالتالي تقيس بشكل مناسب الأرباح و الخسائر الناتجة عن الإحتفاظ بالنقدية ، و منه يمكن القول أن مؤشرات الربحية معدة على أساس قيم معبرة عن الوضع الحقيقي للمؤسسة مما يؤكد مصداقيتها ، و يمكن الإعتماد عليها في إتخاذ القرارات .

**ثالثا : المقارنة بين مؤشرات الربحية قبل التعديل و بعد التعديل :**

نلاحظ أن مؤشرات الربحية قبل تعديل القوائم المالية لسنوات الدراسة 2017 ، 2018 ، 2019 أي حسابها إستنادا لمبدأ التكلفة التاريخية كانت قيمة كل مؤشر في تزايد ملحوظ و أرباح المؤسسة تتضاعف من سنة لأخرى ، و لكن مؤشرات الربحية بعد تعديل أي عند حسابها إستنادا لمبدأ التكلفة التاريخية المعدلة بوحدة النقد الثابتة تبين لنا أن هناك إنخفاض كبير في نسب المؤشرات مما يفسر إنخفاض في مستوى ربحية المؤسسة .

لكن بالرغم من أن مؤشرات الربحية في تزايد قبل التعديل إلا أنها لا تعبر عن حقيقة الأداء المالي للمؤسسة من جانب الربحية و هي تعبر عن أرباح صورية و هذا ينعكس سلبا على هشاشة رأس مال المؤسسة ، أما مؤشرات الربحية بعد التعديل رغم أنها في إنخفاض مقارنة بقبل التعديل إلا أنها تعكس حقيقة وضع المؤسسة و عليه فإن إتخاذ القرارات يكون صائبا .

## المطلب الثالث : مناقشة نتائج الدراسة :

من خلال الدراسة النظرية و التطبيقية التي قمنا بها و بعد عملية تحليل و تفسير و إختبار فرضيات الدراسة و النتائج التي تم التوصل إليها و قصد الإجابة عن الإشكالية المطروحة و الأسئلة الفرعية تم الوصول إلى تأكيد قبول حل الفرضيات الثلاثة ، التي وضعت كإجابة مؤقتة من خلال الفروع التالية :

**الفرع الأول : مناقشة نتائج حول القياس المحاسبي و طرقه في ظل النظام المحاسبي المالي SCF .**

فيما يتعلق بواقع القياس المحاسبي و نماذجه في ظل النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الإقتصادية ، فقد أثبتت النتائج أن النظام المحاسبي المالي ساهم في تقديم مجموعة من طرق القياس من أجل تحسين عملية القياس و من ثم تعزيز جودة المعلومات المحاسبية الصادرة عن المؤسسات الإقتصادية ، **و هذه النتيجة تتفق مع دراسة إلياس بدوي** و التي توصلت إلى أن تقييم طرق القياس المحاسبي يظهر أساس تأييد كل منها ، حيث أن التكلفة التاريخية أويدت على أساس موضوعيتها و سهولة التحقق منها و توافقها مع فرض إستمرارية المؤسسة ، في حين التكلفة التاريخية المعدلة بوحدة النقد الثابتة فمن شأنها توحيد القوة الشرائية لوحدة قياس جميع بنود القوائم المالية و من ثم المحافظة على القوة الشرائية لرأس المال و بالتالي تحقيق الإستمرارية ، و ما يؤكد ذلك من خلال نتائج الدراسة الذي توصل إليها **دراسة محمد كويسي** التي تزامنت مع الفترة التي سبقت تطبيق النظام المحاسبي المالي .أي في ظل المخطط المحاسبي الوطني .

**الفرع الثاني : مناقشة نتائج حول مساهمة النظام المحاسبي المالي في تلبية إحتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية كشركات التأمين .**

من خلال تقديم المعلومات التي يعتمد عليها في تقدير الإشتراكات و التعويضات و عقود التأمين ، نتج عنه وجود علاقة إيجابية بين الإلتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي حسب النظام المحاسبي المالي بتطبيق نموذج القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي و جودة المعلومات المالية المقدمة و التي من خلالها يتم تقدير الاشتراكات و التعويضات و عقود التأمين و المساهمة في تلبية حاجيات مستخدمي المعلومات المحاسبية التي يجب أن تتصف بالمصداقية و الملائمة و القابلية للفهم و القابلية للمقارنة **و هوما توصلت إليه دراسة هجيرة بوزوينية** ، مما يعني أن المصداقية و الملائمة و القابلية للفهم و القابلية للمقارنة هم من أهم خصائص النظام المحاسبي المالي التي يجب توفرها لتلبية حاجيات مستخدمي المعلومات المحاسبية **و هو ما تختلف معه دراسة عبلة قوادري التي توصلت إلى** أن المعلومات المالية المقاسة إستنادا لمبدأ التكلفة التاريخية تتصف بالموثوقية العالية و القابلية للفهم في حين أنها لا تتميز بالملائمة و القابلية للمقارنة .

**الفرع الثالث : مناقشة نتائج حول تأثير طرق القياس المحاسبي المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية .**

تؤثر طرق القياس المحاسبي المنصوص عليها في نظام المحاسبي المالي على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي تعتبر مدخلات النظام المحاسبي في شركات التأمين خاصة في تقدير عقود التأمين و التعويضات و مما لاشك فيه أنها تساهم في تحسين دلالة ربحية شركات التأمين ، إلا أن هناك هشاشة في نظام الملاءة المالية في شركات التأمين الجزائرية و ينجم عنه مخاطر مثل وقوع الحدث المؤمن عليه و عدم التأكد من مبلغ الإدعاء المتعلق بذلك الحدث أي تحدث زيادة أو نقصان فيه عن القيمة الدفترية و أسعار الصرف و الفائدة عدم ملائمة الأصول مع الخصوم و خطر إعادة التأمين و السيولة و غيرها من الأخطار الشائعة التي تحدث في قطاع التأمين و التي رغم التطور الذي شهده إصلاحه بما يوافق القياس المحاسبي فيما يخص قواعد القياس لوجود علاقة بين التقييم القياس المحاسبي و أهمية الإفصاح عن الملاءة المالية لشركات التأمين و المؤمنين كحق قبل و بعد عقد التأمين ، حيث أنه هذا الإصلاح يساهم في تحسين جودة المعلومات المالية و تقدير الاشتراكات و التعويضات و عقود التأمين وكل هذا لنصل في الأخير إلى تحسين دلالة ربحية شركات التأمين **و هذه النتيجة توصلت إليها دراسة نذير أولاد سالم و آخرون** و هو أن طرق القياس المحاسبي تؤثر على نوعية المعلومات المحاسبية و كذلك إصلاحها يحسن من جودة المعلومات المالية مع الأخذ بعين الاعتبار الملاءة حسب القانون الجزائري .

**خلاصة الفصل:**

يؤدي القياس المحاسبي على أساس التكلفة التاريخية عبر الزمن إلى فقدان القيمة الحقيقية لرأس المال . بمعنى أنه عند تاريخ الاقتناء يكون رأس المال أو جزء منه يعني فقدان ما تمثله الأصول المقتناة في ذلك التاريخ من رأس المال عند القيمة الحقيقية له حسب مؤشرات السوق الرسمية ، و بعد ذلك التاريخ و بتلك القيمة تبتعد هذه الأخيرة عن قيم السوق الرسمية و بالتالي عن القيمة الحقيقية للأصول ، و لكن عند القيام بإعادة التقييم للأصول الثابتة يتم إرجاع الأصول إلى قيمتها الحقيقية حسب مؤشرات السوق البحتة لأن الأصول هي من رأس المال و هذا منطق واضح .

لقد تناولنا في هذا الفصل دراسة تطبيقية لنموذج التكلفة التاريخية مع الأرقام القياسية للأسعار لمؤسسة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي crma– ورقلة – و ذلك بتطبيق طريقة التكلفة التاريخية المعدلة بواسطة الأرقام القياسية للأسعار ، حيث أن المؤسسة لا تقوم بإعادة التقييم لأصولها مما يجعل من هذه القوائم لا تعكس الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة ، حيث أن هذا يعتبر من أهم العيوب التي توجه الانتقاد لنظام القياس المحاسبي القائم على أساس التكلفة التاريخية التقليدية .

كما أدت عملية تعديل القوائم المالية وفق طريقة التكلفة التاريخية المعدلة بواسطة الأرقام القياسية لإستنتاج أرباح و خسائر القوة الشرائية للأصول و الخصوم النقدية نتيجة الإحتفاظ بها و ما لهذا المؤشر في تقييم السياسة التمويلية للمؤسسة ، و إلى جانب ذلك نتيجة حساب المكاسب و الخسائر كان لها تأثير على صافي نتيجة السنة المالية في جدول حسابات النتائج مما يزيد من غموض النتائج و بالتالي عدم صلاحيتها للتحليل المالي ، و لكن بالمقابل تساعد هذه الطريقة مستخدمي المعلومات المالية و المحاسبية على مقارنة القوائم المالية لسنة معينة و كذلك مقارنتها مع قوائم مالية لسنة أخرى .

و بما أن هذه القوائم معدة وفق النظام المحاسبي المالي فإن المؤسسة يمكن إعتماد هذه الطريقة في إعادة تقييم موجوداتها و معالجتها كما نص عليه النظام المحاسبي المالي .

# الخاتمة

**الخلاصة العامة :**

من خلال هذه الدراسة تطرقنا إلى أثر طرق القياس المحاسبي في شركات التأمين على ربحيتها حيث ركزنا على قائمتي الدخل و الميزانية و بعض الآثار على الإطار المفاهيمي للمحاسبة ، و بما أن القياس المحاسبي يعكس الوضعية المالية للمؤسسة فإنه يقوم بتزويد مستخدمي القوائم المالية بأخذ نظرة عامة حول وضعية المؤسسة . و يظهر أثر طرق القياس المحاسبي جليا من خلال التحليل المالي و الأداء الفعلي للمؤسسات و في ظل هذا عرجنا إلى بدائل القياس المحاسبي المعاصر و المداخيل المحاسبية المقترحة لمعالجة أثر طرق القياس المحاسبي على دلالة ربحية شركات التأمين كالتكلفة التاريخية المعدلة بوحدة النقد الثابتة باعتبارها أنها أحد الطرق المقترحة و مقارنتها مع نموذج التكلفة التاريخية المعروفة بقصورها في نظام القياس المحاسبي ككل ، حيث قمنا بتطبيقها على القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة .

و توصلنا إلى أن ربحية شركات التأمين ترتكز على أساس القياس المحاسبي المطبقة من طرف المؤسسة حيث إستنادها لمبدأ التكلفة التاريخية نتج عنها تضخم في الأرباح أما نموذج التكلفة التاريخية المعدلة بوحدة النقد الثابتة ينتج لنا أرباح حقيقية لأنها تعتمد على قيم حقيقية معبرة عن الوضع المالي للمؤسسة ، و من خلال هذه المتغيرات قمنا بصياغة فرضيات للدراسة لمعرفة صحة النتائج المتوصل إليها من عدمها .

**ـ نتائج إختبار الفرضيات :**

قامت هذه الدراسة على ثلاث فرضيات و المتمثلة في :

**ـالفرضية الأولى:** تمحورت حول واقع و طبيعة القياس المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية في ظل النظام المحاسبي المالي SCF حيث تم إثبات صحة هذه الفرضية من خلال ما ورد في النظام المحاسبي المالي من نصوص و قواعد تتعلق بتنوع طرق القياس ( التكلفة التاريخية القيمة العادلة ، القيمة الجارية...الخ ) و مدى تأثيرها ، و بالإستناد على قواعد التقييم الأولي للقياس و التقييم اللاحق ، الذي يساهم في تحسين عملية القياس و هذا ينعكس على جودة المعلومات .

و عليه يجب إتباع قواعد و سياسات محاسبية تؤدي بالمؤسسات إلى إتخاذ الطريقة المثلى للقياس التي من شأنها تساهم في إصدار معلومات محاسبية ذات جودة و من ثم يمكن الوثوق فيها و الحكم عليها في إتخاذ القرار.

**ـالفرضية الثانية :** تمحورت حول مساهمة النظام المحاسبي المالي في تلبية إحتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية حيث تم إثبات صحة الفرضية من خلال ما ورد في نصوص النظام المحاسبي المالي من ضرورة ملائمة و مصداقية المعلومات المحاسبية حتى يسهل على مستخدميها إتخاذ القرارات المحاسبية المناسبة .

**– الفرضية الثالثة :** تمحورت حول تأثير طرق القياس المحاسبي المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية حيث تم إثبات صحة الفرضية و هو أن طرق القياس المحاسبي لها تأثير كبير على نوعية المعلومات المحاسبية و أنه كلما تم العمل على إصلاحها كلما تمت المساهمة و بشكل كبير في تحسين جودة المعلومات المحاسبية التي من خلالها يتم الوثوق في مخرجات النظام المحاسبي المالي .

**ـ نتائج الدراسة**

بعد تعديل القوائم المالية و حساب مؤشرات الربحية قبل و بعد التعديل لمؤسسة CRMA بورقلة للسنوات ، 2017 2018 ، 2019 توصلنا إلى جملة من النتائج أهمها :

**نتائج نظرية :**

1 ـ من أهم مخرجات النظام المحاسبي المالي في المؤسسة القوائم المالية ، حيث تكمن أهميتها فيما تحتويه من معلومات محاسبية ذات قيمة إقتصادية تتميز بالمصداقية و الموثوقية تفيد في إتخاذ القرارات .

2 ـ يعتبر القياس المحاسبي جوهر العمل الفني للمحاسب ، فرغم مساهمة النظام المحاسبي المالي في تقديم مجموعة من طرق القياس المحاسبي من أجل تحسين عملية القياس المحاسبي إلا أن هذا الأخير لا يزال يعاني من عدة مشاكل من أهما التغيرات في الأسعار .

**نتائج تطبيقية :**

1 ـ إن عدم مراعاة تغيرات الأسعار عند إعداد القوائم المالية يؤدي إلى الحصول على نتائج مضللة لا تعبر عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة و هذا راجع إلى الإعتماد على مبدأ التكلفة التاريخية .

2 ـ تقوم طريقة التكلفة التاريخية المعدلة بوحدة النقد الثابتة على أساس موضوعي واحد لمعالجة كل بيانات الواردة في القوائم المالية و تعديل الآثار التي تحدثها تغيرات القوات الشرائية ، و تتسم بالموضوعية لأنها تبتعد عن التخمين و الحدس .

3 – رغم السلبيات التي تتميز بها طريقة التكلفة التاريخية إلا أنه لا يزال معمول بها في المؤسسات الإقتصادية لأنها تتميز بالموضوعية و القابلية للتحقق .

4– لمؤشرات الربحية تأثير على أرباح شركات التأمين و ذلك لوجود إختلاف كبير بين مؤشرات الربحية قبل و بعد التعديل .

5 ـ وجود علاقة طردية بين نسبة صافي الدخل و معدل العائد على الإستثمار ، حيث كلما زادت نسبة صافي الدخل كلما زاد معدل العائد على الإستثمار .

**توصيات الدراسة :**

إنطلاقا من النتائج التي توصلنا إليها سوف نقوم بتقديم بعض الإقتراحات :

ـ تموين إطارات فعالة تكون ملمة بالجانب النظري للمحاسبة و تواكب مختلف التطورات العلمية .

ـ القيام بإعادة تقييم جميع ممتلكات المؤسسة في نهاية كل فترة من أجل إظهار قيمها الحقيقية .

ـ تدريب المحاسبين على الطرق المحاسبية لمعالجة القوائم المالية من آثار التضخم حتى تتحقق الفائدة و المنفعة منها .

# قائمة المصادر

# و المراجع

# قائمة المراجع :

**أولا الكتب :**


1. احمد حلمي جمعة , نظرية المحاسبة المالية ( النموذج الدولي الجديد ) دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع , عمان , الاردن, 2010.
2. أحمد صلاح عطية ، محاسبة شركات التأمين ، الدار الجامعية ، مصر ، 2002 ، 2003 .
3. أحمد نور ، المحاسبة المالية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية، مصر، 2004 ، 2003 .
4. ثناء محمد طعيمة , محاسبة شركات التأمين ( الاطار النظري والتطبيق العملي ) , ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع , الطبعة الاولى ، القاهرة ، مصر ، 2002 .
5. حنفي عبد الفتاح , القياس والتقويم في المحاسبة المالية , دار الكتاب الحديث , 2008.
6. د. حسن القاضي , د . مأمون حمدان , المحاسبة الدولية ومعاييرها , الطبعة الاولى , دار الثقافة للنشر والتوزيع , عمان , الاردن , 2008 .
7. د. يوسف محمد جربوع , نظرية المحاسبة ( الفروض , المفاهيم , المبادئ والمعايير ) , الطبعة الاولى , مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع , عمان , الاردن , 2013 .
8. د.محمود محمود السجاعي , المحاسبة في شركات التأمين ضوء المعايير المحاسبية الدولية لشركات التأمين جامعة المنصورة , 2006.
9. رضوان حلوة حنان , تطوير الفكر المحاسبي ( مدخل النظرية المحاسبية ) دار الثقافة للنشر والتوزيع , الطبعة الاولى , عمان , الاردن , 2009.
10. ريتشارد شرويدر واخرون , نظرية المحاسبة , دار المريخ للنشر السعودية , 2006 .
11. طارق عبد العال حماد , موسوعة معايير المحاسبة , الجزء الأول , الدار الجامعية , الاسكندرية , 2002 , 2003.
12. عباس مهدي الشيرازي , النظرية المحاسبية , الطبعة الاولى, دار النشرذات السلاسل الكويت , 1990 .
13. علي عبد الله شاهين ,النظرية المحاسبية ,الطبعة الأولى ,الجامعة الإسلامية بغزة , مكتبة آفاق للطباعة والنشر والتوزيع , 2011 .
14. محمد الهلالي , عبد الرزاق شحادة , محاسبة المؤسسات المالية ( البنوك التجارية وشركات التأمين ) دار المناهج للنشر والتوزيع , الاردن , 2009.
15. محمود محمودالسجاعى ، النظام المحاسبي الموحد في ضوء المعايير المحاسبية ،كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، قسم المحاسبة ، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى ، مصر، 2006.
16. وصفي عبد الفتاح ابو الكارم , سمير كامل محمد , المحاسبة المالية المدخل النظري ـ قياس وتقييم الأصول قصيرة الأجل , دار الجامعة الجديدة للنشر , الاسكندرية , مصر , 2009 .

**مقالات**


1. . قويدري بوحفص , تقييم بدائل القياس المحاسبي في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية , مذكرة ماستر , غير منشورة, تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة , جامعة قاصدي مرباح ورقلة , الجزائر .
2. بن الشيخ رقية , دراسة وتقييم اثر التشريع الجبائي على بدائل القياس المحاسبي , مذكرة ماجستر , غير منشورة , تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة , جامعة قاصدي مرباح ورقلة , الجزائر , 2011.
3. بونعجة سحنون , اهمية القيمة العادلة كأسلوب للقياس مابين المرجعية المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي في الجزائر , مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية , المجلد 04 , العدد 01 , 2020.
4. جميل حسن النجار , اثر تطبيق القيمة العادلة على موثوقية وملاءمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية , المجلة الاردنية في ادارة الاعمال , المجلد 09 , العدد 03 ,2013.
5. حاج قويدر قورين ، عمر عبو، أهمية القياس المحاسبي بالقيمة العادلة في ظل المعايير المحاسبية الدولية ،مجلة اراء للدراسات الاقتصادية والادارية ، المجلد 01 ، العدد 01، 2019.
6. الحاج قويدري قورين عمر عبو ، 2019 ، بعنوان " أهمية القياس بالقيمة العادلة في ظل معايير المحاسبية الدولية ( IFRS / IAS ) " مجلة أراء للدراسات الاقتصادية و الإدارية ، المجلد 01 ، العدد 01 ، الشلف
7. خالد لافي النيف وهناء محمد الحنيطي ، 2015 ، بعنوان "محددات ربحية شركات التأمين الإسلامية الأردنية " مجلة مؤتة للبحوث و الدراسات ، المجلد 31 ، العدد 03 ، الأردن
8. د . ابراهيم عبد موسى السعبري , والباحث زيد عائد مردان , القيمة العادلة وتأثير استعمالها في مؤشرات الاداء المالي في المصارف التجارية , الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ' السنة الثامنة , العدد الخامس والعشرون .
9. د . سيد عبد الفتاح , د. ياسر زكريا الشافعي , قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة واثرها على الملاءة المالية في شركات التأمين , مجلة الدراسات التجارية المعاصرة , العدد الثامن , ديسمبر 2019.
10. د . علاء بوقفة , صعوبات القياس المحاسبي الناجمة عن تطبيق القيمة العادلة في ظل اصلاح النظام المحاسبي المالي في الجزائر , اطروحة دكتورا , كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير , جامعة قاصدي مرباح ورقلة . الجزائر ، 2019 .
11. د . قوادري عبلة , اثر استخدام التكلفة التاريخية في القياس على جودة المعلومات المحاسبية , دكتورا في المالية والمحاسبة , جامعة فرحات عباس , سطيف , 2017 .
12. د . قوادري عبلة دراسة مقارنة بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة من وجهة نظر مهني المحاسبة في الجزائر , مجلة الابحاث الاقتصادية لجامعة البليدة 2 , العدد 19 , ديسمبر 2018 .
13. د. جعفر عثمان الشريف , القياس المحاسبي وفقا لأساس القيمة العادلة واثره في جودة المعلومات المحاسبية في الشركات السودانية , مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية , المجلد 07 , العدد 01 , جوان 2020 .

14. د. شلغام هشام , دراسة العوامل المؤسسية المؤثرة على تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية , اطروحة دكتورا , كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير , ورقلة ـ الجزائر ـ 2019.

15. دخينيسة احلام , تقييم الممارسات المحاسبية في شركات التأمين الجزائرية , مذكرة ماستر دراسات محاسبية وجبائية معمقة , كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير , جامعة ورقلة .

16. راضي محمد العضايله , العوامل المؤثرة في ربحية شركات التأمين في الاردن , رسالة ماجيستر في الاقتصاد , قسم الاقتصاد والعلوم المالية والمصرفية , جامعة مؤتة 2004 .

17. رامي سايب , وسيلة بن ساهل , نموذج التكلفة التاريخية ومحاسبة القيمة العادلة وعلاقتها بالخصائص الأساسية للمعلومة المالية الفيدة ـ من وجهة نظر مجلس معايير المحاسبة الدولية , مجلة الدراسات المالية المحاسبية والادارية , المجلد 6 , العدد 4 , ديسمبر 2019.

18. رانيا حسن ، 2020 ، بعنوان " دراسة العلاقة بين الأقساط المكتوبة والربحية في شركات التأمين السورية الخاصة خلال ( 2008 – 2017 ) مجلة جامعة تشرين . العلوم الاقتصادية و القانونية ، المجلد 42 ، العدد 03 ، سوريا

19. رسل صباح نوري , قياس ربحية الشركة باستخدام المؤشرات المالية , مجلس كلية الادارة والاقتصاد، قسم ادارة الاعمال في جامعة القادسية .

20. طالب عبد العزيز , درواسي مسعود , اثر القياس المحاسبي على جودة نتائج التحليل المالي مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية ,مجلد 06 , العدد 01 , 2020.

21. قوادري عبلة ، 2017 ، بعنوان " أثر استخدام التكلفة التاريخية في القياس على جودة المعلومات المحاسبية " مجلة أبعاد اقتصادية ، المجلد 08 ، العدد 01 ، سطيف

22. لنصاري عبد القادر ، 2020 ، بعنوان " العوامل المؤثرة على ربحية شركات التأمين التكافلي " دراسة قياسية لشركات التأمين التكافلي بماليزيا خلال الفترة ( 2012- 2019 ) ، مجلة التكامل الاقتصادي ، المجلد 08 ، العدد 03 ، ماليزيا

23. م . م . مخلد حمزة , م . م . محمد عبد الواحد , تقييم الاداء المالي باستخدام بعض مؤشرات الربحية والسوق , دراسة حالة في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية , مجلة كلية الرافدين الجمعة للعلوم , العدد 39 / 2016 .

24. محمد يزيد الصالحي ، عبد العزيز قتال ، 2020 ، بعنوان " تأثير مؤشرات الأداء المالي على القيمة السوقية لسهم شركة أليانس للتأمينات خلال الفترة الزمنية من 2012 – 2018 م ، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي المجلد 07 ، العدد 02 ، جامعة تبسة ، الجزائر

25. مسعود كسكس واخرون ، اشكالية نطبيق محاسبية القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية على ضوء المعايير المحاسبية الدولية والنظام الحاسبي المالي ،مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة ، المجلد 02 ، العدد 02، ديسمبر 2018.

26. نذير أولاد سالم ،و آخرون 2022 ، بعنوان " تقييم الملاءة المالية في شركات التأمين " ، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية و المالية ، المجلد 07 ، العدد 02 ، الجزائر

27. هجيرة بوزوينية ، 2019 ، بعنوان " واقع القياس و الافصاح في الجزائر و أثره على جودة المعلومات المالية وفق متطلبات SCF " مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات ، المجلد 08 ، العدد 02 ، ، الجزائر

28. هواري معراج , حديدي ادم , دور القياس والافصاح بالقيمة العادلة في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية ومعوقات تطبيقها في البيئة المحاسبية الجزائرية , مجلة الحقوق والعلوم الانسانية , دراسات اقتصادية .

**المذكرات و الأطروحات**

29. شادو عبد اللطيف , القياس والافصاح في القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية , مذكرة ماستر دراسات محاسبية وجبائية معمقة ,كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير , جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2013 / 2014 .

30. صالحي يونس ، مدى استجابة النظام المحاسبي المالي لمتطلبات شركات التأمين الجزائرية ، مذكرة ماستر ،كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر ،2014.

31. عريف نورة , اشكالية القياس المحاسبي لعناصر القوائم المالية , باستخدام التكلفة التاريخية , مذكرة ماستر , غير منشورة , تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة , جامعة قاصدي مرباح ورقلة , الجزائر , سنة 2011.

32. عزالدين كريمة , تأثير السيولة على ربحية شركات التأمين , مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي , تخصص اقتصاد نقدي وبنكي ,كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير , جامعة عبد الحميد بن باديس , مستغانم , الجزائر.

33. فريد زعرات , معالجة القوائم المالية من اثار التظخم وفقا لمعايير المحاسبة الدولية , مذكرة شهادة ماجيستر , غير منشورة , جامعة سعد دحلب بالبليدة , الجزائر , 2009 .

34. كعب يحي ,تقييم الممارسات المحاسبية في شركات التأمين , مذكرة ماستر غير منشورة ,كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير , جامعة قاصدي مرباح ورقلة , 2019.

35. محمد بالقايد حملول , قياس مكونات الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد مذكرة ماستر , غير منشورة , تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة , جامعة قاصدي مرباح ورقلة , الجزائر.

36. محمد كويسي ,تقييم فعالية طرق القياس المحاسبي في ظل المعايير المحاسبية الدولية . اطروحة دكتورا ,كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير , جامعة قاصدي مرباح , ورقلة ,2019 .

37. محمد كويسي ، 2011 ، بعنوان " آثار التضخم المالي على القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية " مذكر ماجستير ، تخصص محاسبة ، جامعة محمد خيضر بسكرة – بسكرة

38. موزارين عبد المجيد , بربري محمد امين , القياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في ظل التظخم الاقتصادي , الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية , قسم العلوم الاقتصادية والقانونية , العدد 19 , جانفي 2018.

**النصوص القانونية**

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية , وزارة المالية , القانون رقم 11/07 المتظمن النظام المحاسبي المالي , الجريدة الرسمية رقم 74 بتاريخ 2007/11/25 المادة 03 .

**المراجع باللغة الأجنبية:**

1. Campell. N,R;foundaion of science ,Dover publication ,1957, carrington AS, and Bqttersby ,GB ,Accounting an Information System , white Comb, and Tombs Company, Newzaland,1975;p258 .
2. David Cairns , and other 2010" ( Ifrs fair value measurement and accounting policy Selection in the united kingdom and Australia :"
3. Habibo Ayouba , and other 2019 " :( Effects of financial performance , capital structure and firm size on firms value of insurance companies in Nigeria " Journal of finance , accounting & management
4. -Hamdan Ahmed Ali Al – Shami ) ،2008 " ( Determinants of the profitability of insurance companies " in the united Arab Emirates , university of Uttara Malaysia : "
5. -Hezron k , Mwang 2019 " ( The relationship between underwriting profit and investment income for the general insurance industry in Kenya : "
6. -Hifza Malik ،2011 " ( Determinants of the profitability of insurance companies " , international academic research , vol 01, no 03 :
7. -Ijaz Hussain 2015 " ( Macro economy and profitability of insurance companies " : a post crisis scenario in Pakistan , Pakistan business review 17(2), 2015:
8. Jean Francois et Bernard colasse , juste valeur, economica , paris 2001 , p 05 .

9. -Kanbiro Orkaido Deyganto , Ayneshet Agegnew ALEM2019"( Factors Affecting Financial Performance of insurance companies in Hawassa City Administration , Ethiopia " universal journal of accounting and financial , 7 (1), 2019:

10. Kareem A , and other ) ،2021 " ( Effect of risk mitigation on profitability of insurance industries in Nigeria " journal izvestiya . journal of university of economics , no 03 :

11. Keertiman Sharma ،2018 " ( Fair value accounting and financial analysis in Thai insurance companies " , Asean journal of management & innovation , no 02 , vol 05:

12. -Muthoni , Joseph N " Effects of inflation on investment among insurance companies in Kenya ", Master's thesis , university of Nairobi ,School of Business , university of Nairobi:

13. Nour Aldeen Mohamed Ghafeer and other ,2014 " ( The impact of fair value measurements on income statement : IFRS13 an application study in insurance companies , Research Journal of Finance and accounting

14. -Richard Barker , Sebastian Schult 2017 " ( Fair Value Measurements for non – financial assets , accounting organization and society

15. Avis N° 89 Portant plan et règles de fonctionnement des comptes et présentation des étas financier des entetes d'assurance et ou réassurance ; ministère des finance ; conseil national de la comptabilité ; algerie ; 2011 ; P81

# قائمة الملاحق

**الملحق رقم01 : أصول المؤسسة لسنة 2017**

CRMA OUARGLA

# B I L A N

Exercice clos le 31 / 12 / 2017

| A C T I F | NOTES | MONTANT BRUT N | AMORT.-PROV N | MONTANT NET N | MONTANT NET N - 1 |
|---|---|---|---|---|---|
| **ACTIF NON COURANT** | | | | | |
| Écart d'acquisition - Goodwill positif ou néga | | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 |
| Immobilisation incorporelles | | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 |
| Immobilisation corporelles | | | | | |
| - Terrains | | 9 000 000.00 | 0.00 | 9 000 000.00 | 9 000 000.00 |
| - Bâtiments | | 50 500 000.00 | 15 200 000.00 | 35 300 000.00 | 38 100 000.00 |
| - Immeubles de placement | | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 |
| - Autres immobilisations corporelles | | 32 400 000.00 | 12 800 000.00 | 19 600 000.00 | 16 700 000.00 |
| - Immobilisations en concession | | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 |
| Immobilisation en cours | | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 |
| Immobilisation financières | | | | | |
| - Titres mis en équivalence | | 0.00 | | 0.00 | 0.00 |
| - Autres participations et créances rattachées | | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 |
| - Autres titres immobilisés | | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 |
| - Prêts et autres actifs financiers non courants | | 1 500 000.00 | | 1 500 000.00 | 1 760 000.00 |
| - Impôts différés actif | | 0.00 | | 0.00 | 0.00 |
| - Fonds ou valeurs déposés auprès des cédants | | 0.00 | | 0.00 | 0.00 |
| **TOTAL I - ACTIF NON COURANT** | | 93 400 000.00 | 28 000 000.00 | 65 400 000.00 | 65 560 000.00 |
| **ACTIF COURANT** | | | | | |
| Provisions techniques d'assurance | | | | | |
| - Part de la coassurance cédée | | 0.00 | | 0.00 | 0.00 |
| - Part de la réassurance cédée | | 66 200 000.00 | 0.00 | 66 200 000.00 | 62 000 000.00 |
| Créances et emploi assimilés | | | | | |
| - Cessionnaires & Cédants débiteurs | | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 |
| - Assurés, intermédiaires d'assurance débiteurs | | 52 300 000.00 | 0.00 | 52 300 000.00 | 48 400 000.00 |
| | | | | | |
| - Autres débiteurs | | 2 100 000.00 | 0.00 | 2 100 000.00 | 1 800 000.00 |
| | | | | | |
| | | | | | |
| - Impôts et assimilés | | 800 000.00 | | 800 000.00 | 750 000.00 |
| - Autres créances et emplois assimilés | | 0.00 | | 0.00 | 0.00 |
| Disponibilités et assimilés | | | | | |
| - Placements et autres actifs financiers courants | | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 |
| - Trésorerie | | 22 000 000.00 | 0.00 | 22 000 000.00 | 18 000 000.00 |
| | | | | | |
| **TOTAL II - ACTIF COURANT** | | 143 400 000.00 | 0.00 | 143 400 000.00 | 130 950 000.00 |
| **TOTAL GENERAL ACTIF** | | 236 800 000.00 | 28 000 000.00 | 208 800 000.00 | 196 510 000.00 |

الملحق رقم 02: خصوم المؤسسة لسنة 2017

CRMA OUARGLA

# B I L A N

Exercice clos le 31 / 12 / 2017

| P A S S I F | NOTES | MONTANT NET N | MONTANT NET N - 1 |
|---|---|---|---|
| **CAPITAUX PROPRES** | | | |
| Capital émis | | 17 440 000.00 | 16 948 000.00 |
| Capital non appelé | | 0.00 | 0.00 |
| Primes et réserves (Réserves consolidées [1]) | | 15 000 000.00 | 12 000 000.00 |
| Écart de réévaluation | | 0.00 | 0.00 |
| Écart d'équivalence [1] | | 0.00 | 0.00 |
| Résultat net (Résultat net part du groupe [1]) | | 17 705 000.00 | 13 620 000.00 |
| Autres capitaux propres - Report à nouveau | | 36 000 000.00 | 36 000 000.00 |
| **Part de la société consolidante [1]** | | | |
| **Part des minoritaires [1]** | | | |
| **TOTAL I - CAPITAUX PROPRES** | | 86 145 000.00 | 78 568 000.00 |
| **PASSIF NON COURANT** | | | |
| Emprunts et dettes financières | | 3 800 000.00 | 4 000 000.00 |
| Impôts (différés et provisionnés) | | 0.00 | 0.00 |
| Autres dettes non courants | | 0.00 | 0.00 |
| Provisions réglementées | | 6 000 000.00 | 4 500 000.00 |
| Provisions et produits comptabilisés d'avance | | 5 300 000.00 | 3 800 000.00 |
| **TOTAL II - PASSIF NON COURANT** | | 15 100 000.00 | 12 300 000.00 |
| **PASSIF COURANT** | | | |
| Fonds ou valeurs reçus des réassureurs | | 0.00 | 0.00 |
| Provisions techniques d'assurance | | | |
| - Opérations directes | | 68 000 000.00 | 52 000 000.00 |
| - Acceptations | | 0.00 | 0.00 |
| Dettes et ressources rattachées | | | |
| - Cessionnaires, Cédants et comptes rattachés | | 0.00 | 0.00 |
| - Assurés et intermédiaires d'assurance | | 1 250 000.00 | 1 500 000.00 |
| Impôts | | 8 000 000.00 | 6 800 000.00 |
| Autres dettes | | 30 305 000.00 | 45 342 000.00 |
| | | | |
| Trésorerie Passif | | 0.00 | 0.00 |
| **TOTAL III - PASSIF COURANT** | | 107 555 000.00 | 105 642 000.00 |
| **TOTAL GENERAL PASSIF** | | 208 800 000.00 | 196 510 000.00 |

Reste à affecter le compte 138

**الملحق رقم03: جدول حسابات النتائج لسنة 2017**

CRMA OUARGLA

# COMPTE DE RESULTATS

**(Par nature)**

**Période du 01 / 01 / 2017 Au 31 / 12 / 2017**

| RUBRIQUES | NOTES | OPERATIONS BRUTES N | CESSIONS ET RETROCESSIONS N | OPERATIONS NETTES N | OPERATIONS NETTES N - 1 |
|---|---|---|---|---|---|
| Primes émises sur opérations directes | | 70 000 000.00 | 25 000 000.00 | 45 000 000.00 | 34 000 000.00 |
| Primes acceptées | | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 |
| Primes émises reportées | | 5 000 000.00 | 2 000 000.00 | 3 000 000.00 | 1 900 000.00 |
| Primes acceptées reportées | | | | | |
| **I-Primes acquises à l'exercice** | | 75 000 000.00 | 27 000 000.00 | 48 000 000.00 | 35 900 000.00 |
| Prestations sur opérations directes | | 27 500 000.00 | 12 000 000.00 | 15 500 000.00 | 7 000 000.00 |
| Prestations sur acceptations | | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 |
| **II-Prestations de l'exercice** | | 27 500 000.00 | 12 000 000.00 | 15 500 000.00 | 7 000 000.00 |
| Commissions reçues en réassurance | | | 0.00 | 0.00 | 0.00 |
| Commissions versées en réassurance | | | 0.00 | 0.00 | 0.00 |
| **III-Commissions de réassurance** | | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 |
| **IV-subventions d'exploitation d'assurance** | | 0.00 | | | 0.00 |
| **V-MARGE D'ASSURANCE NETTE** | | 47 500 000.00 | 15 000 000.00 | 32 500 000.00 | 28 900 000.00 |
| Services extérieurs & autres consommations | | 2 500 000.00 | | 2 500 000.00 | 2 800 000.00 |
| Charges de personnel | | 12 500 000.00 | | 12 500 000.00 | 12 300 000.00 |
| Impôts, taxes & versements assimilés | | 350 000.00 | | 350 000.00 | 320 000.00 |
| Production immobilisée | | 0.00 | | 0.00 | 0.00 |
| Autres produits opérationnels | | 560 000.00 | | 560 000.00 | 580 000.00 |
| Autres charges opérationnelles | | 800 000.00 | | 800 000.00 | 870 000.00 |
| Dotations aux amortissements, provisions & pertes de valeur | | 0.00 | | 0.00 | 0.00 |
| Reprise sur pertes de valeur et provisions | | 0.00 | | 0.00 | 0.00 |
| **VI-RÉSULTAT TECHNIQUE OPÉRATIONNEL** | | 31 910 000.00 | 15 000 000.00 | 16 910 000.00 | 13 190 000.00 |
| Produits financiers | | 125 000.00 | | 125 000.00 | 95 000.00 |
| Charges financières | | 180 000.00 | | 180 000.00 | 165 000.00 |
| **VI-RÉSULTAT FINANCIER** | | -55 000.00 | | -55 000.00 | -70 000.00 |
| **VII-RÉSULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)** | | 31 855 000.00 | 15 000 000.00 | 16 855 000.00 | 13 120 000.00 |
| Impôts exigibles sur résultats ordinaires | | 0.00 | | 0.00 | 0.00 |
| Impôts différés (Variations) sur résultats ordinair | | 0.00 | | 0.00 | 0.00 |
| **TOTAL DES PRODUITS ORDINAIRES** | | | | | |
| **TOTAL DES CHARGES ORDINAIRES** | | | | | |
| **VIII-RÉSULTAT NET DES RÉSULTAT ORDINAIRES** | | 31 855 000.00 | | 16 855 000.00 | 13 120 000.00 |
| Éléments extraordinaires (produits) (à préciser) | | 850 000.00 | | 850 000.00 | 500 000.00 |
| Éléments extraordinaires (charges) (à préciser) | | 0.00 | | 0.00 | 0.00 |
| **IX-RÉSULTAT EXTRAORDINAIRE** | | 850 000.00 | | 850 000.00 | 500 000.00 |
| **X-RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE** | | 32 705 000.00 | 0.00 | 17 705 000.00 | 13 620 000.00 |
| Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1) | | | | | |
| **XI-RÉSULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)** | | | | | |
| Dont part des minoritaires (1) | | | | | |
| Part du groupe (1) | | | | | |

**(1) A utiliser uniquement pour la représentation d'états financiers consolidés**

**الملحق رقم 04: أصول المؤسسة لسنة 2018**

CRMA OUARGLA

# B I L A N

Exercice clos le 31 / 12 / 2018

| A C T I F | NOTES | MONTANT BRUT N | AMORT.-PROV N | MONTANT NET N | MONTANT NET N - 1 |
|---|---|---|---|---|---|
| **ACTIF NON COURANT** | | | | | |
| **Écart d'acquisition - Goodwill positif ou néga** | | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 |
| **Immobilisation incorporelles** | | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 |
| **Immobilisation corporelles** | | | | | |
| - Terrains | | 9 000 000.00 | 0.00 | 9 000 000.00 | 9 000 000.00 |
| - Bâtiments | | 50 500 000.00 | 15 800 000.00 | 34 700 000.00 | 35 300 000.00 |
| - Immeubles de placement | | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 |
| - Autres immobilisations corporelles | | 33 100 000.00 | 13 400 000.00 | 19 700 000.00 | 19 600 000.00 |
| - Immobilisations en concession | | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 |
| **Immobilisation en cours** | | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 |
| **Immobilisation financières** | | | | | |
| - Titres mis en équivalence | | 0.00 | | 0.00 | 0.00 |
| - Autres participations et créances rattachées | | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 |
| - Autres titres immobilisés | | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 |
| - Prêts et autres actifs financiers non courants | | 1 240 000.00 | | 1 240 000.00 | 1 500 000.00 |
| - Impôts différés actif | | 0.00 | | 0.00 | 0.00 |
| - Fonds ou valeurs déposés auprès des cédants | | 0.00 | | 0.00 | 0.00 |
| **TOTAL I - ACTIF NON COURANT** | | 93 840 000.00 | 29 200 000.00 | 64 640 000.00 | 65 400 000.00 |
| **ACTIF COURANT** | | | | | |
| **Provisions techniques d'assurance** | | | | | |
| - Part de la coassurance cédée | | 0.00 | | 0.00 | 0.00 |
| - Part de la réassurance cédée | | 68 100 000.00 | 0.00 | 68 100 000.00 | 66 200 000.00 |
| **Créances et emploi assimilés** | | | | | |
| - Cessionnaires & Cédants débiteurs | | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 |
| - Assurés, intermédiaires d'assurance débiteurs | | 52 400 000.00 | 0.00 | 52 400 000.00 | 52 300 000.00 |
| | | | | | |
| - Autres débiteurs | | 2 600 000.00 | 0.00 | 2 600 000.00 | 2 100 000.00 |
| | | | | | |
| | | | | | |
| - Impôts et assimilés | | 7 500 000.00 | | 7 500 000.00 | 800 000.00 |
| - Autres créances et emplois assimilés | | 0.00 | | 0.00 | 0.00 |
| **Disponibilités et assimilés** | | | | | |
| - Placements et autres actifs financiers courants | | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 |
| - Trésorerie | | 24 500 000.00 | 0.00 | 24 500 000.00 | 22 000 000.00 |
| | | | | | |
| **TOTAL II - ACTIF COURANT** | | 155 100 000.00 | 0.00 | 155 100 000.00 | 143 400 000.00 |
| **TOTAL GENERAL ACTIF** | | 248 940 000.00 | 29 200 000.00 | 219 740 000.00 | 208 800 000.00 |

الملحق رقم 05: خصوم المؤسسة لسنة 2018

CRMA OUARGLA

# B I L A N

Exercice clos le 31 / 12 / 2018

| P A S S I F | NOTES | MONTANT NET N | MONTANT NET N - 1 |
|---|---|---|---|
| **CAPITAUX PROPRES** | | | |
| Capital émis | | 17 800 000.00 | 17 440 000.00 |
| Capital non appelé | | 0.00 | 0.00 |
| Primes et réserves (Réserves consolidées [1]) | | 15 000 000.00 | 15 000 000.00 |
| Écart de réévaluation | | 0.00 | 0.00 |
| Écart d'équivalence [1] | | 0.00 | 0.00 |
| Résultat net (Résultat net part du groupe [1]) | | 26 470 000.00 | 17 705 000.00 |
| Autres capitaux propres - Report à nouveau | | 42 000 000.00 | 36 000 000.00 |
| **Part de la société consolidante [1]** | | | |
| **Part des minoritaires [1]** | | | |
| **TOTAL I - CAPITAUX PROPRES** | | 101 270 000.00 | 86 145 000.00 |
| **PASSIF NON COURANT** | | | |
| Emprunts et dettes financières | | 4 000 000.00 | 3 800 000.00 |
| Impôts (différés et provisionnés) | | 0.00 | 0.00 |
| Autres dettes non courants | | 0.00 | 0.00 |
| Provisions réglementées | | 6 200 000.00 | 6 000 000.00 |
| Provisions et produits comptabilisés d'avance | | 5 700 000.00 | 5 300 000.00 |
| **TOTAL II - PASSIF NON COURANT** | | 15 900 000.00 | 15 100 000.00 |
| **PASSIF COURANT** | | | |
| Fonds ou valeurs reçus des réassureurs | | 0.00 | 0.00 |
| Provisions techniques d'assurance | | | |
| - Opérations directes | | 68 500 000.00 | 68 000 000.00 |
| - Acceptations | | 0.00 | 0.00 |
| Dettes et ressources rattachées | | | |
| - Cessionnaires, Cédants et comptes rattachés | | 0.00 | 0.00 |
| - Assurés et intermédiaires d'assurance | | 1 450 000.00 | 1 250 000.00 |
| Impôts | | 8 450 000.00 | 8 000 000.00 |
| Autres dettes | | 24 170 000.00 | 30 305 000.00 |
| | | | |
| Trésorerie Passif | | 0.00 | 0.00 |
| **TOTAL III - PASSIF COURANT** | | 102 570 000.00 | 107 555 000.00 |
| **TOTAL GENERAL PASSIF** | | 219 740 000.00 | 208 800 000.00 |

Reste à affecter le compte 138

**الملحق رقم 06: جدول حسابات النتائج لسنة 2018**

CRMA OUARGLA

# COMPTE DE RESULTATS

**(Par nature)**

**Période du 01 / 01 / 2018 Au 31 / 12 / 2018**

| RUBRIQUES | NOTES | OPERATIONS BRUTES N | CESSIONS ET RETROCESSIONS N | OPERATIONS NETTES N | OPERATIONS NETTES N - 1 |
|---|---|---|---|---|---|
| Primes émises sur opérations directes | | 87 000 000.00 | 25 000 000.00 | 62 000 000.00 | 45 000 000.00 |
| Primes acceptées | | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 |
| Primes émises reportées | | 9 000 000.00 | 5 500 000.00 | 3 500 000.00 | 3 000 000.00 |
| Primes acceptées reportées | | | | | |
| **I-Primes acquises à l'exercice** | | 96 000 000.00 | 30 500 000.00 | 65 500 000.00 | 48 000 000.00 |
| Prestations sur opérations directes | | 32 000 000.00 | 9 000 000.00 | 23 000 000.00 | 15 500 000.00 |
| Prestations sur acceptations | | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 |
| **II-Prestations de l'exercice** | | 32 000 000.00 | 9 000 000.00 | 23 000 000.00 | 15 500 000.00 |
| Commissions reçues en réassurance | | | 0.00 | 0.00 | 0.00 |
| Commissions versées en réassurance | | | 0.00 | 0.00 | 0.00 |
| **III-Commissions de réassurance** | | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 |
| **IV-subventions d'exploitation d'assurance** | | 0.00 | | | 0.00 |
| **V-MARGE D'ASSURANCE NETTE** | | 64 000 000.00 | 21 500 000.00 | 42 500 000.00 | 32 500 000.00 |
| Services extérieurs & autres consommations | | 2 900 000.00 | | 2 900 000.00 | 2 500 000.00 |
| Charges de personnel | | 13 100 000.00 | | 13 100 000.00 | 12 500 000.00 |
| Impôts, taxes & versements assimilés | | 420 000.00 | | 420 000.00 | 350 000.00 |
| Production immobilisée | | 0.00 | | 0.00 | 0.00 |
| Autres produits opérationnels | | 600 000.00 | | 600 000.00 | 560 000.00 |
| Autres charges opérationnelles | | 830 000.00 | | 830 000.00 | 800 000.00 |
| Dotations aux amortissements, provisions & pertes de valeur | | 0.00 | | 0.00 | 0.00 |
| Reprise sur pertes de valeur et provisions | | 0.00 | | 0.00 | 0.00 |
| **VI-RÉSULTAT TECHNIQUE OPÉRATIONNEL** | | 47 350 000.00 | 21 500 000.00 | 25 850 000.00 | 16 910 000.00 |
| Produits financiers | | 120 000.00 | | 120 000.00 | 125 000.00 |
| Charges financières | | 200 000.00 | | 200 000.00 | 180 000.00 |
| **VI-RÉSULTAT FINANCIER** | | -80 000.00 | | -80 000.00 | -55 000.00 |
| **VII-RÉSULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)** | | 47 270 000.00 | 21 500 000.00 | 25 770 000.00 | 16 855 000.00 |
| Impôts exigibles sur résultats ordinaires | | 0.00 | | 0.00 | 0.00 |
| Impôts différés (Variations) sur résultats ordinair | | 0.00 | | 0.00 | 0.00 |
| **TOTAL DES PRODUITS ORDINAIRES** | | | | | |
| **TOTAL DES CHARGES ORDINAIRES** | | | | | |
| **VIII-RÉSULTAT NET DES RÉSULTAT ORDINAIRES** | | 47 270 000.00 | | 25 770 000.00 | 16 855 000.00 |
| Éléments extraordinaires (produits) (à préciser) | | 700 000.00 | | 700 000.00 | 850 000.00 |
| Éléments extraordinaires (charges) (à préciser) | | 0.00 | | 0.00 | 0.00 |
| **IX-RÉSULTAT EXTRAORDINAIRE** | | 700 000.00 | | 700 000.00 | 850 000.00 |
| **X-RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE** | | 47 970 000.00 | 0.00 | 26 470 000.00 | 17 705 000.00 |
| Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1) | | | | | |
| **XI-RÉSULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)** | | | | | |
| Dont part des minoritaires (1) | | | | | |
| Part du groupe (1) | | | | | |

**(1) A utiliser uniquement pour la représentation d'états financiers consolidés**

**الملحق رقم 07: أصول المؤسسة لسنة 2019**

CRMA OUARGLA

# B I L A N

Exercice clos le 31 / 12 / 2019

| A C T I F | NOTES | MONTANT BRUT N | AMORT.-PROV N | MONTANT NET N | MONTANT NET N - 1 |
|---|---|---|---|---|---|
| **ACTIF NON COURANT** | | | | | |
| Écart d'acquisition - Goodwill positif ou néga | | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 |
| Immobilisation incorporelles | | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 |
| Immobilisation corporelles | | | | | |
| - Terrains | | 9 000 000.00 | 0.00 | 9 000 000.00 | 9 000 000.00 |
| - Bâtiments | | 50 500 000.00 | 14 950 000.00 | 35 550 000.00 | 34 700 000.00 |
| - Immeubles de placement | | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 |
| - Autres immobilisations corporelles | | 35 600 000.00 | 14 200 000.00 | 21 400 000.00 | 19 700 000.00 |
| - Immobilisations en concession | | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 |
| Immobilisation en cours | | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 |
| Immobilisation financières | | | | | |
| - Titres mis en équivalence | | 0.00 | | 0.00 | 0.00 |
| - Autres participations et créances rattachées | | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 |
| - Autres titres immobilisés | | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 |
| - Prêts et autres actifs financiers non courants | | 840 000.00 | | 840 000.00 | 1 240 000.00 |
| - Impôts différés actif | | 0.00 | | 0.00 | 0.00 |
| - Fonds ou valeurs déposés auprès des cédants | | 0.00 | | 0.00 | 0.00 |
| **TOTAL I - ACTIF NON COURANT** | | 95 940 000.00 | 29 150 000.00 | 66 790 000.00 | 64 640 000.00 |
| **ACTIF COURANT** | | | | | |
| Provisions techniques d'assurance | | | | | |
| - Part de la coassurance cédée | | 0.00 | | 0.00 | 0.00 |
| - Part de la réassurance cédée | | 69 405 000.00 | 0.00 | 69 405 000.00 | 68 100 000.00 |
| Créances et emploi assimilés | | | | | |
| - Cessionnaires & Cédants débiteurs | | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 |
| - Assurés, intermédiaires d'assurance débiteurs | | 59 100 000.00 | 0.00 | 59 100 000.00 | 52 400 000.00 |
| | | | | | |
| - Autres débiteurs | | 1 900 000.00 | 0.00 | 1 900 000.00 | 2 600 000.00 |
| | | | | | |
| - Impôts et assimilés | | 4 500 000.00 | | 4 500 000.00 | 7 500 000.00 |
| - Autres créances et emplois assimilés | | 0.00 | | 0.00 | 0.00 |
| Disponibilités et assimilés | | | | | |
| - Placements et autres actifs financiers courants | | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 |
| - Trésorerie | | 22 400 000.00 | 0.00 | 22 400 000.00 | 24 500 000.00 |
| | | | | | |
| **TOTAL II - ACTIF COURANT** | | 157 305 000.00 | 0.00 | 157 305 000.00 | 155 100 000.00 |
| **TOTAL GENERAL ACTIF** | | 253 245 000.00 | 29 150 000.00 | 224 095 000.00 | 219 740 000.00 |

الملحق رقم 08: خصوم المؤسسة لسنة 2019

CRMA OUARGLA

# B I L A N

Exercice clos le 31 / 12 / 2019

| P A S S I F | NOTES | MONTANT NET N | MONTANT NET N - 1 |
|---|---|---|---|
| **CAPITAUX PROPRES** | | | |
| Capital émis | | 18 920 000.00 | 17 800 000.00 |
| Capital non appelé | | 0.00 | 0.00 |
| Primes et réserves (Réserves consolidées [1]) | | 15 000 000.00 | 15 000 000.00 |
| Écart de réévaluation | | 0.00 | 0.00 |
| Écart d'équivalence [1] | | 0.00 | 0.00 |
| Résultat net (Résultat net part du groupe [1]) | | 32 205 000.00 | 26 470 000.00 |
| Autres capitaux propres - Report à nouveau | | 45 500 000.00 | 42 000 000.00 |
| **Part de la société consolidante [1]** | | | |
| **Part des minoritaires [1]** | | | |
| **TOTAL I - CAPITAUX PROPRES** | | 111 625 000.00 | 101 270 000.00 |
| **PASSIF NON COURANT** | | | |
| Emprunts et dettes financières | | 4 600 000.00 | 4 000 000.00 |
| Impôts (différés et provisionnés) | | 0.00 | 0.00 |
| Autres dettes non courants | | 0.00 | 0.00 |
| Provisions réglementées | | 6 200 000.00 | 6 200 000.00 |
| Provisions et produits comptabilisés d'avance | | 5 700 000.00 | 5 700 000.00 |
| **TOTAL II - PASSIF NON COURANT** | | 16 500 000.00 | 15 900 000.00 |
| **PASSIF COURANT** | | | |
| Fonds ou valeurs reçus des réassureurs | | 0.00 | 0.00 |
| Provisions techniques d'assurance | | | |
| - Opérations directes | | 65 200 000.00 | 68 500 000.00 |
| - Acceptations | | 0.00 | 0.00 |
| Dettes et ressources rattachées | | | |
| - Cessionnaires, Cédants et comptes rattachés | | 0.00 | 0.00 |
| - Assurés et intermédiaires d'assurance | | 2 100 000.00 | 1 450 000.00 |
| Impôts | | 4 500 000.00 | 8 450 000.00 |
| Autres dettes | | 24 170 000.00 | 24 170 000.00 |
| | | | |
| Trésorerie Passif | | 0.00 | 0.00 |
| **TOTAL III - PASSIF COURANT** | | 95 970 000.00 | 102 570 000.00 |
| **TOTAL GENERAL PASSIF** | | 224 095 000.00 | 219 740 000.00 |

Reste à affecter le compte 138

**الملحق رقم 09: جدول حسابات النتائج لسنة 2019**

CRMA OUARGLA

# COMPTE DE RESULTATS

**(Par nature)**

**Période du 01 / 01 / 2019 Au 31 / 12 / 2019**

| RUBRIQUES | NOTES | OPERATIONS BRUTES N | CESSIONS ET RETROCESSIONS N | OPERATIONS NETTES N | OPERATIONS NETTES N - 1 |
|---|---|---|---|---|---|
| Primes émises sur opérations directes | | 97 000 000.00 | 27 000 000.00 | 70 000 000.00 | 62 000 000.00 |
| Primes acceptées | | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 |
| Primes émises reportées | | 10 500 000.00 | 5 200 000.00 | 5 300 000.00 | 3 500 000.00 |
| Primes acceptées reportées | | | | | |
| **I-Primes acquises à l'exercice** | | 107 500 000.00 | 32 200 000.00 | 75 300 000.00 | 65 500 000.00 |
| Prestations sur opérations directes | | 35 000 000.00 | 9 500 000.00 | 25 500 000.00 | 23 000 000.00 |
| Prestations sur acceptations | | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 |
| **II-Prestations de l'exercice** | | 35 000 000.00 | 9 500 000.00 | 25 500 000.00 | 23 000 000.00 |
| Commissions reçues en réassurance | | | 0.00 | 0.00 | 0.00 |
| Commissions versées en réassurance | | | 0.00 | 0.00 | 0.00 |
| **III-Commissions de réassurance** | | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 |
| **IV-subventions d'exploitation d'assurance** | | 0.00 | | | 0.00 |
| **V-MARGE D'ASSURANCE NETTE** | | 72 500 000.00 | 22 700 000.00 | 49 800 000.00 | 42 500 000.00 |
| Services extérieurs & autres consommations | | 3 000 000.00 | | 3 000 000.00 | 2 900 000.00 |
| Charges de personnel | | 14 500 000.00 | | 14 500 000.00 | 13 100 000.00 |
| Impôts, taxes & versements assimilés | | 560 000.00 | | 560 000.00 | 420 000.00 |
| Production immobilisée | | 0.00 | | 0.00 | 0.00 |
| Autres produits opérationnels | | 670 000.00 | | 670 000.00 | 600 000.00 |
| Autres charges opérationnelles | | 890 000.00 | | 890 000.00 | 830 000.00 |
| Dotations aux amortissements, provisions & pertes de valeur | | 0.00 | | 0.00 | 0.00 |
| Reprise sur pertes de valeur et provisions | | 0.00 | | 0.00 | 0.00 |
| **VI-RÉSULTAT TECHNIQUE OPÉRATIONNEL** | | 54 220 000.00 | 22 700 000.00 | 31 520 000.00 | 25 850 000.00 |
| Produits financiers | | 100 000.00 | | 100 000.00 | 120 000.00 |
| Charges financières | | 225 000.00 | | 225 000.00 | 200 000.00 |
| **VI-RÉSULTAT FINANCIER** | | -125 000.00 | | -125 000.00 | -80 000.00 |
| **VII-RÉSULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)** | | 54 095 000.00 | 22 700 000.00 | 31 395 000.00 | 25 770 000.00 |
| Impôts exigibles sur résultats ordinaires | | 0.00 | | 0.00 | 0.00 |
| Impôts différés (Variations) sur résultats ordinair | | 0.00 | | 0.00 | 0.00 |
| **TOTAL DES PRODUITS ORDINAIRES** | | | | | |
| **TOTAL DES CHARGES ORDINAIRES** | | | | | |
| **VIII-RÉSULTAT NET DES RÉSULTAT ORDINAIRES** | | 54 095 000.00 | | 31 395 000.00 | 25 770 000.00 |
| Éléments extraordinaires (produits) (à préciser) | | 810 000.00 | | 810 000.00 | 700 000.00 |
| Éléments extraordinaires (charges) (à préciser) | | 0.00 | | 0.00 | 0.00 |
| **IX-RÉSULTAT EXTRAORDINAIRE** | | 810 000.00 | | 810 000.00 | 700 000.00 |
| **X-RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE** | | 54 905 000.00 | 0.00 | 32 205 000.00 | 26 470 000.00 |
| Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1) | | | | | |
| **XI-RÉSULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)** | | | | | |
| Dont part des minoritaires (1) | | | | | |
| Part du groupe (1) | | | | | |

**(1) A utiliser uniquement pour la représentation d'états financiers consolidés**

**الملحق رقم 10: جدول الارقام القياسية للسنوات من 1989 الى 2009**

## LES INDICES DES PRIX A LA CONSOMMATION AU NIVEAU NATIONAL 1989- 2009

| | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996. | 1997 | 1998 | 1999 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Indice Général | 120.2 | 150.8 | 197.5 | 240.2 | 316.3 | 406.2 | 488.8 | 518.4 | 550.7 | 562.2 |
| Varriation Mensuelle ( en % ) | 20.2 | 25.5 | 31 | 21.6 | 31.7 | 28.4 | 20.3 | 6.1 | 6.2 | 2.1 |

| | 2000. | 2001. | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Indice Général | 558.7 | 578.2 | 591.29 | 611.8 | 639.8 | 652.1 | 663.9 | 689.81 | 720.3 | 782.72 |
| Varriation Mensuelle ( en % ) | 0.9 | -1.0 | -2.1 | -1.4 | -0.3 | 0.1 | 0.3 | 0.1 | 0.4 | 0.3 |

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء ons

## LES INDICES DES PRIX A LA CONSOMMATION AU NIVEAU NATIONAL DECEMBRE 2007- DECEMBRE 2008

| | 2007 | 2008 | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | dés | Jan. | Févr. | Mar. | Avril. | Mai. | Juin. | Jull. | août | Sept. | Oct. | Nov. | Dés. |
| Indice Général | 719.8 | 713.5 | 714.4 | 722.9 | 717.7 | 722.9 | 707.3 | 685.1 | 699.7 | 721.6 | 728.1 | 744.1 | 766.1 |
| Varriation Mensuelle ( en % ) | 1.9 | -0.9 | 0.1 | 1.2 | -0.7 | 0.7 | -2.2 | -3.1 | 2.1 | 3.1 | 0.9 | 2.2 | 2.9 |

**الملحق رقم 11: جدول الارقام القياسية لسنتي 2014 و 2016**

**LES INDICES DES PRIX A LA CONSOMATION**
**AU NIVEAU NATIONAL**
**ANNEE 2014**

| | 2014 | | | | | | | | | | | | Annee 2014 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | Jan. | Févr. | Mar. | Avril. | Mai. | Juin. | Jull. | Aout. | Sept. | Oct. | Nov. | Des. | |
| Indice Général | 173,4 | 173,8 | 174,6 | 173,3 | 174,2 | 176,2 | 177,1 | 177,3 | 178,9 | 182,1 | 181,6 | 179,5 | 176,8 |
| Variation Mensuelle (en %) | 1,1 | 0,2 | 0,4 | –0,7 | 0,5 | 1,2 | 0,5 | 0,1 | 0,9 | 1,7 | –0,2 | –1,2 | 3,9 |

**LESINDICES DES PRIX A LA CONSOMATION**
**AU NIVEAU NATIONAL**
**ANNEE2016**

| | 2016 | | | | | | | | | | | | Année 2016 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | Jan. | Févr. | Mar. | Avril. | Mai. | Juin. | Jull. | Aout. | Sept. | Oct. | Nov. | Des. | |
| Indice Général | 188,9 | 189,4 | 192,5 | 194,5 | 195,0 | 197,9 | 196,7 | 196,6 | 197,1 | 196,3 | 199,5 | 199,4 | 195,3 |
| Variation Mensuelle (en %) | 1,3 | 0,2 | 1,7 | 1,0 | 0,3 | 1,5 | -0,7 | -0,1 | 0,3 | -0,4 | 1,6 | -0,1 | 5,8 |

**الملحق رقم 12: جدول الارقام القياسية من سنة 2017 الى 2019**

**LESINDICES DES PRIX A LA CONSOMATION**
**AU NIVEAU NATIONAL**
**ANNEE2017**

| | 2017 | | | | | | | | | | | | Annee 2017 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | Jan. | Févr. | Mar. | Avril. | Mai. | Juin. | Jull. | Aout. | Sept. | Oct. | Nov. | Des. | |
| Indice Général | 204.5 | 205.0 | 206.1 | 207.0 | 205.8 | 205.8 | 204.0 | 206.7 | 209.3 | 210.7 | 209.3 | 208.6 | 206.9 |
| Variation Mensuelle (en %) | 2.6 | 0.3 | 0.5 | 0.4 | -0.6 | 0.0 | -0.9 | 1.3 | 1.3 | 0.7 | -0.7 | -0.3 | 5.9 |

**LESINDICES DES PRIX A LA CONSOMATION**
**AU NIVEAU NATIONAL**
**ANNEE2018**

| | 2018 | | | | | | | | | | | | Annee 2018 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | Jan. | Févr. | Mar. | Avril. | Mai. | Juin. | Jull. | Aout. | Sept. | Oct. | Nov. | Des. | |
| Indice Général | 210.6 | 210.2 | 209.8 | 212.1 | 215.4 | 218.0 | 213.6 | 215.2 | 215.3 | 218.4 | 217.7 | 213.6 | 214.2 |
| Variation Mensuelle (en %) | 1.0 | -0.2 | -0.2 | 1.1 | 1.6 | 1.2 | -2.0 | 0.7 | 0.0 | 1.5 | -0.4 | -1.9 | 3.5 |

**LESINDICES DES PRIX A LA CONSOMATION**

**AU NIVEAU NATIONAL**

**ANNEE2019**

| | 2019 | | | | | | | | | | | | eéAnn 2019 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | **Jan.** | **Févr.** | **Mar.** | **Avril.** | **Mai.** | **Juin.** | **Jull.** | **Aout.** | **Sept.** | **Oct.** | **Nov.** | **Des.** | |
| **Indice Général** | 217.1 | 216.4 | 217.2 | 218.3 | 222.0 | 218.9 | 216.6 | 219.1 | 221.9 | 222.3 | 221.1 | 219.4 | 219.2 |
| **Variation Mensuelle (en %)** | 1.7 | -0.3 | 0.4 | 0.5 | 1.7 | -1.4 | -0.9 | 1.0 | 1.3 | 0.2 | -0.6 | -0.7 | 2.4 |